



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثامنة والعشرون والدورة الاستثنائية
التاسعة عشرة والدورة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والخمسون

الملحق رقم ١٥ (A/57/15)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والخمسون
الملحق رقم ١٥ (A/57/15)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثامنة والعشرون والدورة الاستثنائية
التاسعة عشرة والدورة التاسعة والأربعون



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-9550

المحتويات

الصفحة	الفصل
	الجزء الأول
١	تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثامنة والعشرين
	الأول - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه
٢	التقارير والأنشطة (البند ٢ من جدول الأعمال)
	ألف - تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها السادسة
٢	(٤-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢)
	باء - تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها السادسة
٢	(٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)
	جيم - تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها السادسة (١٨-
٣	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)
	دال - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها
١١	الثامنة والثلاثين المستأنفة (١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)
	الثاني - متابعة ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (البند ٣ من جدول الأعمال)
١٢	
	الثالث - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل (البند ٤ من جدول الأعمال)
١٤	
	ألف - افتتاح الدورة
١٤	
	باء - مكتب الدورة التنفيذية الثامنة والعشرين
١٥	
	جيم - إقرار جدول الأعمال
	دال - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي
١٥	للمجلس
	هاء - إدراج المنظمات الوطنية غير الحكومية في السجل وفقا لمقرر المجلس ٤٣ (د-٧)
١٦	
	واو - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثامنة والعشرين
١٦	

المرفق

١٧ الحضور
	الجزء الثاني
	تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (بانكوك، من ٢٩ نيسان/أبريل إلى
١٩ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢)
٢٠ مقدمة
٢٢ الأول - حصيلة استعراض منتصف المدة
٢٢ ألف - استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية
٢٢ ١ - ملخص أعده الرئيس
٢٤ ٢ - المبادئ التوجيهية الخاصة بسير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد
٢٧ مرفق
	بء - إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل
٢٨ بانكوك
٣١ ١ - تقييم الأعمال المضطلع بها منذ مؤتمر الأونكتاد العاشر: الدروس المستفادة
٣٧ ٢ - اتجاه ومجالات التأكيد حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر
٤٠ ٣ - الدروس المستفادة من استعمال مؤشرات الإنجاز
	جيم - ملخص لما أجري على مستوى رفيع من مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات
٤١ العامة، من إعداد وزير خارجية تايلند
٤٨ دال - استنتاجات بشأن استعراض منتصف المدة أعدها الأمين العام للأونكتاد
٥٣ هاء - الإعراب عن الامتنان
٥٥ الثاني - أعمال الجلسة العامة للمجلس
٥٥ ألف - استعراض منتصف المدة
٦٨ بء - مسائل أخرى: دعوة لاستضافة مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر
٦٩ جيم - المسائل التنظيمية والمؤسسية

المرفقات

- ٧٣ - رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة
- الثاني - رسالة موجهة من رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة
- ٧٤
- ٧٦ - الثالث - الحضور
- ٨٠ - الرابع - قائمة الوثائق
- الجزء الثالث
- ٨١ - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والأربعين (جنيف، ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)
- ٨٢ - مقدمة
- ٨٣ - الأول - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله
- ألف - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً (البند ٤ من جدول الأعمال)
- ٨٣ - الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٠ (د - ٤٩)
- باء - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي والحد من الفقر في أفريقيا (البند ٥ من جدول الأعمال)
- ٨٦ - الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧١ (د - ٤٩)
- جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد (البند ٧ (أ) من جدول الأعمال)
- ٨٨ - المقرر ٤٧٢ (د - ٥٩)
- ٨٨ -
- ٩٠ - الإجراءات الأخرى التي اتخذت بشأن البنود الموضوعية
- ١ - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٧ (أ) من جدول الأعمال)
- ٩٠ -
- ٢ - النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)
- ٩٠ -

- ٣ - التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الخامس والثلاثون
٩٠ للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٨ من جدول الأعمال)
- ٤ - الترتيبات المتعلقة بالدورات العادية للمجلس (البند ١٠ أ) من جدول الأعمال) . .
٩٠
- الثاني - موجز المناقشات التي دارت بشأن البنود الفنية المدرجة في جدول أعمال المجلس
٩١
- ألف - الجزء الرفيع المستوى: كيف يمكن لعملية ما بعد الدوحة أن تحقق أفضل أداء لصالح
التنمية؟ (البند ٢ من جدول الأعمال)
٩١
- باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإيمائي: وضع البلدان النامية في
التجارة العالمية (البند ٣ من جدول الأعمال)
٩٥
- جيم - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم
بأهمية خاصة للبلدان النامية (البند ٦ من جدول الأعمال)
٩٧
- دال - النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى
الشعب الفلسطيني (البند ٧ ب) من جدول الأعمال)
٩٨
- الثالث - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل
١١١
- ألف - افتتاح الدورة
١١١
- باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ أ) من جدول الأعمال)
١١١
- جيم - إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها (البند ١ ب) من جدول الأعمال)
١١٢
- دال - عضوية الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية
١١٣
- هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ ج) من جدول الأعمال)
١١٣
- واو - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للمجلس (البند ١ د) من جدول الأعمال)
١١٤
- زاي - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ١٠ ب) من جدول الأعمال)
١١٤
- حاء - اعتماد التقرير (البند ١٢ من جدول الأعمال)
١١٤
- المرفق
- جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية
١١٥

الجزء الأول

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثامنة
والعشرين (جنيف، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢)*

* صدر أولاً تحت الرمز A/57/15 (Part I).

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف - تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها السادسة (٤-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

١ - تحدث ممثل سويسرا، بصفته نائب رئيس اللجنة، فعرض تقرير اللجنة (TD/B/COM.1/49) وأوصى المجلس باعتماده.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٢ - أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة، واعتمد ما ورد فيه من توصيات وما تضمنه من استنتاجات متفق عليها، وأقر جدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة للجنة، ووافق على المواضيع المزمع النظر فيها خلال الدورة القادمة لاجتماعات الخبراء.

باء - تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها السادسة (٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)

٣ - وتحدث ممثل بروني دار السلام بصفته رئيس اللجنة، فعرض تقرير اللجنة (TD/B/COM.2/40). وقال إن نتائج دورة اللجنة قد فاقت التوقعات. وفيما يتصل بتوصيات اللجنة بشأن أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية، فإنه يمكن تنفيذ البعض منها في إطار البرنامج العادي، بينما ستحتاج توصيات أخرى إلى تمويل إضافي. وفيما يتصل بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا، فإن توصيات اللجنة تمثل مساهمة حميدة في العمل على إيجاد توافق دولي في الآراء في مجال معقد وحساس. وفيما يتصل بعمليات استعراض سياسات الاستثمار، ذُكر أن من المقرر عقد اجتماع بشأن حقوق الملكية الفكرية لبوتسوانا في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مباشرة عقب اجتماع الخبراء الأول، ومن المقترح مناقشة حقوق الملكية الفكرية لغانا في اجتماع يعقد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، مباشرة بعد انعقاد اجتماع الخبراء الثاني. وستُعرض هذه الترتيبات في الاجتماع الاستعراضي المقرر عقده في منتصف المدة. واختتم بيانه قائلاً إن التفاعل بين الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار وبين اللجنة كان ابتكارياً وناجحاً.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤ - أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة، واعتمد ما ورد فيه من توصيات وما تضمنه من استنتاجات متفق عليها، وأقر جدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة للجنة، ووافق على المواضيع المزمع النظر فيها خلال الدورة القادمة لاجتماعات الخبراء.

جيم - تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها السادسة (١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

٥ - تحدث ممثل زمبابوي بصفته نائب رئيس اللجنة، فعرض تقرير اللجنة (TD/B/COM.3/46).

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٦ - أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة، واعتمد ما ورد فيه من توصيات وما تضمنه من استنتاجات متفق عليها، وأقر جدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة للجنة، ووافق على المواضيع المزمع النظر فيها خلال الدورة القادمة لاجتماعات الخبراء.

البيانات

٧ - تحدث ممثل إسبانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إن الدورة السادسة للجنة الاستثمار كانت مثيرة للاهتمام بوجه خاص، وإن استعراض سياسات الاستثمار لجمهورية تنزانيا المتحدة كان مثالا جيدا على الطريقة التي يمكن بها تنظيم عمليات الاستعراض مستقبلا. وقد دلت الأمانة في لجنة التجارة على الأهمية التي تعلقها على بناء القدرات والتعاون التقني في مرحلة ما بعد الدوحة. وفي لجنة المشاريع، تعزز نهج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في معالجة القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين من خلال التوصية التي تقضي بإنشاء جهة وصل تعنى بهذه القضايا في كل شعبة.

٨ - ومضى قائلاً إنه فيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة، فقد كُرس مجددا وقت طويل للتفاوض بشأن استنتاجات متفق عليها على حساب المناقشات الموضوعية. وسيتعين اتخاذ تدابير ملائمة عند استعراض منتصف المدة في هذا الصدد. وبالنسبة إلى النتائج التي توصلت إليها اللجان، فقد تقدمت بزهاء ٦٠ توصية إلى الأمانة، وسيكون من المهم أن تبين الأمانة ما إذا كان أو لم يكن بوسعها تنفيذ تلك التوصيات فعلا. وكان الاتحاد الأوروبي قد حذر مرارا من إقبال كاهل الأمانة.

٩ - واختتم بيانه قائلا إن لاستعراض منتصف المدة ول مؤتمر الدوحة كان لهما أثر في دورات اللجان. فبالنسبة إلى استعراض منتصف المدة، يمكن العودة خلال الاستعراض إلى النتائج التي خلصت إليها اللجان بغية كفالة اتساقها مع الأولويات التي سيحددها المجلس في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة المزمع عقدها في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بعملية مرحلة ما بعد الدوحة، يتعين على (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية توثيق تعاونهما بغية تنفيذ المشاريع المناسبة في مجال بناء القدرات والتعاون التقني.

١٠ - وتحدث ممثل باراغواي، باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الغرض من عملية استعراض منتصف المدة هو تقييم تنفيذ خطة عمل بانكوك وفعالية عمل الأونكتاد، غير أنه لا يمكن تحسين تلك الفعالية إذا تعرضت لتخفيضات. لذلك يجب تنفيذ خطة عمل بانكوك تنفيذا كاملا، كما يجب الحفاظ على قدرة الأونكتاد على اتخاذ مبادرات. وما تقوم به اللجان عادة هو مجرد ردود أفعال بدلا من مناقشة ما يترتب على عمل الأونكتاد من آثار من حيث السياسات العامة، وسيتمتع بالتالي تخصيص مزيد من الوقت لمناقشة السياسات العامة. وقد شرعت البلدان النامية في سلسلة من المفاوضات الجديدة في مختلف الهيئات، وهي تواجه مشاكل في مجال التنفيذ. ولذلك فهي تأمل في الحصول على دعم من الأونكتاد، ولا يمكن للأونكتاد تقديم هذا الدعم إن هو أضعف.

١١ - وتحدث ممثل أوغندا، باسم المجموعة الأفريقية، فكرر تأكيد دعم المجموعة لأنشطة بناء القدرات ذات الصلة بعملية مرحلة ما بعد الدوحة، وأشار إلى أنه حُدد عمل جميع الشعب في الأونكتاد، وأن أنشطة مرحلة ما بعد الدوحة تشكل أنشطة جديدة تستلزم تزويد الأونكتاد بموارد بشرية ومالية إضافية. فقدرة البلدان الأفريقية على المشاركة في المفاوضات التجارية هامة، غير أن قدرتها على المشاركة في التجارة نفسها هي ذات أهمية مماثلة، إن لم تكن أهم. وقد شكل تطوير هذه القدرة حجر الزاوية لأنشطة بناء القدرات التي ينهض بها الأونكتاد على نحو ما تنص عليه خطة عمل بانكوك. وبين أن وضع خطة العمل موضع التنفيذ الكامل ما زال يشكل التحدي الرئيسي الذي يواجه الأونكتاد، وأن كثيرا من توصيات اللجان تتماشى مع تلك الغاية.

١٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (TD/386)، ذكر أن أمانة الأونكتاد قد أثبتت قدرتها على النهوض بهذه الولاية على أكمل وجه. لكن الموارد غير متوفرة، ويؤمل أن ينظر الشركاء الإنمائيون في تمويل البرنامج.

١٣ - وتحدثت ممثلة فنزويلا، فقالت إن وفد بلدها يولي أهمية بالغة لعمل الأونكتاد في جميع مجالات عمل اللجان. فالنتائج التي خلصت إليها اللجان مفيدة لخدمة أغراض التنمية

ولعمل الأونكتاد مستقبلا. ودعت إلى تنفيذ جميع توصيات اللجان، ودعت الأمانة خصوصا إلى متابعة عمل اجتماعات الخبراء في مجال خدمات الطاقة على سبيل المثال. ويجب أن يلاحظ في الوقت ذاته أن عمل اللجان لم يكن مرضيا تماما فيما يتصل بالنتائج الجوهرية التي تم التوصل إليها، وأن مشاركة الخبراء من البلدان النامية قد تأثرت بمشاكل التمويل. وذكرت أن وفد بلدها سيسهم في أية جهود تبذل في سبيل الإفادة المثلى من نتائج اجتماعات الأونكتاد وإسهامها في التنمية، وأنه، بشكل أعم، سيدعم أي شيء من شأنه أن يحسن الأونكتاد بدل أن يضعفه، واختتمت بيانها مؤكدة أهمية توفير وثائق الأونكتاد بالإسبانية في حينها.

١٤ - وتحدث ممثل مصر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن دورات اللجنة كانت مثرية جدا، وأعرب عن الأمل في أن تتوفر الإرادة السياسية اللازمة في جميع البلدان بهدف تنفيذ توصيات اللجان. كما أعرب عن الأمل في أن توفر الجهات المانحة الدعم المالي الضروري وأن يتم إيجاد حل مستديم لمسألة تمويل الخبراء. وبين أن أساليب عمل اللجان ستناقش في إطار استعراض منتصف المدة.

١٥ - وتحدث ممثل سويسرا، فقال إنه يرحب في إطار مرحلة ما بعد الدوحة، بخطة الأونكتاد الطموحة الرامية إلى تعزيز تعاونه التقني مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ذلك أن للأونكتاد ميزة نسبية لا يعترها الشك في مجال التعاون التقني. وسيتعين على الأونكتاد أن يعمل بتعاون وثيق مع المنظمات الأخرى، وينبغي أن تقام التجربة مع البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية لصالح نخبة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الأفريقية ضمن جهود تعاونية، ولا سيما في إطار العمل المتكامل. وينبغي تفادي جميع أوجه الازدواج مع التعاون التقني الذي تقدمه منظمة التجارة العالمية.

١٦ - وفيما يتصل باستعراض منتصف المدة وأداء الآلية الحكومية الدولية، ينبغي أن يتمثل الهدف في تحديد مواطن الضعف بغية الموافقة على كيفية تجاوزها بحلول موعد انعقاد الأونكتاد الحادي عشر كحد أقصى. ويجب أن يكون الأونكتاد فعالا ومجهزا تجهيزا جيدا لمواجهة التحديات الإنمائية الجديدة. وينبغي أن يتسنى عقد اجتماعات الخبراء مرتين لبحث الموضوع ذاته بغية تحسين الاستمرارية وتوطيد عملها وتشجيع مزيد من الخبراء على الحضور. وينبغي للجان أن تعزز الحوار بين الأمانة والدول الأعضاء وبين المانحين والمتلقين بشأن التعاون التقني للأونكتاد. وينبغي لها أن تتفادى إيكال الأمانة عددا أكبر مما ينبغي من المهام وأن تركز على دراسة توصيات اجتماعات الخبراء بهدف متابعتها على الصعيد الوطني.

وفيما يتعلق بالمجلس، فإن الاقتراحات الداعية إلى تنظيم دورتين عاديتين أقصر كل سنة واستخدام الدورات التنفيذية لبحث المسائل المواضيعية الهامة هي اقتراحات جديرة بالبحث.

١٧ - واحتتم بيانه قائلاً، إن بلده يولي أهمية كبرى لمتابعة الأونكتاد العاشر وللمشاركة النشطة لأقل البلدان نمواً، إلى جانب البلدان النامية الأخرى، في هذه العملية. ولذلك سيسهم بلده بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار لتمويل مشاركة أقل البلدان نمواً في استعراض منتصف المدة ببانكوك.

١٨ - وتحدث ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، فقال إنه يتفق مع العديد من الممثلين فيما أدلوا به من تعليقات بشأن الآلية الحكومية الدولية، من ذلك أنه لم يخصص وقت كاف للمناقشات الجوهرية. وسيكون من الأهمية بمكان التمعن في هيكل الآلية وشكلها، رغم أن الغاية تكمن في إدخال تعديلات عليها وليس القيام بتغيير كامل لها.

١٩ - وتحدث ممثل جنوب أفريقيا، فقال إنه عند النظر في المسائل الناشئة عن عمل العديد من هيئات الأونكتاد الفرعية، تبادرت إلى ذهن وفد بلده عدة اعتبارات، لا سيما الرؤية التي حُددت في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وضرورة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها خلال الأونكتاد العاشر، وضرورة مراعاة التطورات الهامة التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وضرورة تقييم تلك التطورات على ضوء الموارد المتاحة. وينبغي للأونكتاد أن يكون مركزاً ومرناً في الوقت ذاته لتمكينه من البقاء فاعلاً ومناسباً.

٢٠ - وأسفرت حصيلة المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة عن تحديات هامة أمام البلدان النامية، ويرحب وفد بلده بخطة الأونكتاد لبناء القدرات والتعاون التقني. وفي الوقت ذاته، فإن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في عملية مرحلة ما بعد الدوحة ينبغي ألا يحول الموارد عن عمل الأونكتاد الاعتيادي، وبالتالي فإنه توجد حاجة أكيدة لتخصيص موارد إضافية.

٢١ - وللاستفادة على نحو فعال من انفتاح الأسواق، لا يزال يتعين على العديد من البلدان النامية تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والتنوع والمنافسة، وينبغي أن تتجلى تلك الأهداف في توصيات الأونكتاد. وبين أن التحدي الرئيسي ما زال يتمثل في استتصال شأفة الفقر، ويجب على البلدان النامية في هذا الصدد أن تكون في موقع يمكنها من وضع السياسات الملائمة بغية اجتذاب الاستثمارات. وقد أثبت الأونكتاد قدراته في هذا المجال. وينبغي للمجلس عند تقديم توصياته أن يقر بالحاجة إلى التعاون مع المجتمع الدولي وإيلاء عناية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً.

٢٢ - وفيما يتعلق بمتابعة ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، رحب بأن يشارك في الدورات المزمع تنظيمها مستقبلا عدد أكبر من المشاركين. ودعا إلى تمويل تلك الدورات تمويلًا مناسبًا وعلى أساس مستدام، وأهاب بالجهات المانحة أن تدعم ذلك النشاط. واختتم بيانه قائلاً إن ترتيب التوصيات حسب أولويتها ينبغي أن تتجلى فيه الالتزامات التي عقدت في بانكوك والتحديات الجديدة التي تطرحها البيئة الاقتصادية الآخذة في التطور السريع.

٢٣ - وتحدث ممثل النرويج، فقال إنه ينبغي تخصيص وقت أقل لصياغة الاستنتاجات ووقت أكثر لمناقشة المسائل ذات الصلة بالسياسات العامة خلال عمل اللجان. ورحب بالنقاش الذي دار في لجنة التجارة والذي تناول متابعة مؤتمر الدوحة الوزاري. وينبغي للمناقشات بشأن عمليات استعراض سياسات الاستثمار في لجنة الاستثمار أن تركز على كيفية اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي؛ وبين أن النقاش الذي تناول مسألة الفروق بين الجنسين، وهي مسألة جامعة لعدة مواضيع، قد حظي بالاستحسان. وينبغي للمجلس عند اعتماد تقارير اللجنة أن يأخذ في الحسبان استعراض منتصف المدة. وينبغي أن يكون أحد مجالات التركيز متابعة مؤتمر الدوحة، وستكون الشراكات مع الوكالات الأخرى مهمة في هذا الصدد. وسيكون من المهم بصفة عامة تحديد الأولويات، الأمر الذي سيسر تعبئة الموارد. وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة في حد ذاته، سيتعين إعادة النظر في الآلية الحكومية الدولية برمتها، بما فيها المجلس، الذي قد يكون بإمكانه عقد مزيد من الدورات التنفيذية ويجب عليه تخصيص وقت كاف لبحث خطة العمل لفائدة أقل البلدان نمواً. وسيقدم بلده مساهمة تناهز ٣٠ ٠٠٠ دولار بغية تمكين تلك البلدان من المشاركة في استعراض منتصف المدة ببانكوك.

٢٤ - وتحدث ممثل كوبا، قائلاً إن المشاركة المحدودة للخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء بسبب نقص التمويل مسألة تبعث على القلق. وإذا لم يتم تضمين العملية الحكومية الدولية آراء البلدان النامية منذ البداية، فإن الحصيلة النهائية لن يتجلى فيها تركيز الأونكتاد على التنمية. لذلك يجب على المجلس إيجاد حل لمشكلة تمويل مشاركة الخبراء؛ ويجب أن يمكن التنبؤ بهذا التمويل، وأن يكون مستداماً وأن يزيد من حجم مشاركة خبراء من البلدان النامية. وفيما يتصل بالقلق الذي أعرب عنه ممثل الاتحاد الأوروبي بشأن تمخض أعمال اللجان عن عدد أكبر مما ينبغي من التوصيات، فإن ذلك في الواقع أمر حسن وينم عن الحاجة إلى صياغة الاستراتيجيات والسياسات العامة في الأونكتاد.

٢٥ - وتحدث ممثل بنغلاديش، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً، فقال إن توصيات اللجان أشارت إلى عدد من الدراسات الخاصة بتلك البلدان، وأعرب عن الأمل في أن تنجز تلك الدراسات في القريب العاجل. ورغم أن أنشطة مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة هامة جداً، غير أنه لا يجب أن تكون على حساب الأنشطة الجارية الأخرى. وقال إن خطة الأونكتاد لبناء القدرات والتعاون التقني لمرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة هي خطة تحظى بالاستحسان، إلا أنه لن يكتب لها النجاح إلا بمساهمة الجهات المانحة. ودعا تلك الجهات إلى القيام بذلك، فضلاً عن تعزيز الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً. وفي حين أنه من الأهمية بمكان أن تشارك أقل البلدان نمواً في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، فإن تلك الأهمية تتوازى بالنسبة إليها مع تعزيز قدراتها على الإمداد المتصل بالتجارة.

٢٦ - وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة، أعرب عن الأمل في أن تُسوى مسألة إمكانية إنشاء لجنة دائمة معنية بأقل البلدان نمواً. وشكر لسويسرا والنرويج مساهمتهما المعلنة المخصصة لمشاركة أقل البلدان نمواً في استعراض منتصف المدة، وأعرب عن الأمل في أن تحذو حذوهما جهات أخرى.

٢٧ - وتحدث مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع، رداً على ما أُثير من نقاط، فقال إنه يوجد مشروع خاص قيد الإعداد يتعلق بالتعاون التقني وبناء القدرات فيما يتصل بقرارات مؤتمر الدوحة الوزاري. كما يجري الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى دعم عمل الأفرقة العاملة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمعنية بالترابط بين التجارة والاستثمار من جهة وبين التجارة ونقل التكنولوجيا من الجهة الأخرى. وفي مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، تعكف الأمانة على إعداد برنامج شامل لدبلوماسية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية يهدف إلى مساعدة دبلوماسيي البلدان النامية على التعامل مع قضايا العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك ضمن إطار عمل منظمة التجارة العالمية. ويواصل الأونكتاد عمله ذا الصلة بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس)، وهو على استعداد لتقديم دعم محدد في هذا المجال لفرادى البلدان النامية عند الطلب. ويتعاون الأونكتاد في هذه المساعي مع مجلس الاتفاق التابع لمنظمة التجارة العالمية. وبين أن عدداً من حقوق الملكية الفكرية التي أُعدت حديثاً أو التي هي قيد الإعداد تتناول أيضاً مسائل نقل التكنولوجيا. وقال إن أفرقة الخبراء الثلاثة التابعة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ستعكف في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على النظر المتعمق في تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل المنافسة في مجتمع يستخدم التكنولوجيا الرقمية. وفي مجال الاستثمار الدولي، تواصل الأمانة عملها الرامي إلى مساعدة البلدان النامية المهتمة بالأمر وبعض البلدان المهتمة ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على اجتذاب

الاستثمار المباشر الأجنبي والاستفادة منه، وعلى تحسين سياسات الاستثمار. وينظر عدد من منشورات الأونكتاد في قضايا الاستثمار، وإن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٢ سيتناول بوجه خاص موضوع استهداف الاستثمار. وبين أن المجلس الاستشاري للاستثمار الذي أنشئ تنفيذًا للقرارات التي اتخذت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، قد باشر عمله في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري.

٢٨ - وفيما يتعلق بمتابعة قرارات الدورة السادسة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، يجري العمل بشأن المحاسبة من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن المقرر عقد اجتماع لفريق الخبراء الاستشاري بشأن هذه المسألة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وسيستكمل النظر في هذا الموضوع خلال الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويجري بذل جهود بغية إعداد جرد لأفضل الممارسات في حصول البلدان النامية على التمويل. وبين أن مسألة الروابط القائمة بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ما زالت مدرجة في جدول أعمال الأونكتاد، إضافة إلى البعد الجنساني لتطوير المشاريع.

٢٩ - وتحدث الموظف المسؤول عن شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، رداً على نقاط أثرت بشأن تنفيذ التوصيات المتفق عليها الصادرة عن لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، فقال إن بعض تلك التوصيات تتصل اتصالاً مباشراً بعمل الشعبة الجاري، في حين تحدد توصيات أخرى الولايات الأكثر عموماً التي تضمنتها خطة العمل التي اعتمدها الأونكتاد العاشر. وباشرت الأمانة بتنفيذ بعض تلك التوصيات، منها على سبيل المثال الاجتماع المشترك بشأن الزراعة العضوية المعقود بين الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (نورمبرغ ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢). وأوصى الاجتماع بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والأونكتاد والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية لاستكشاف إطار دولي للمواءمة بين نظم الضمان. وإضافة إلى ذلك، نُظمت في بروكسل (٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢) حلقة عمل بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وأمانة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تناولت سبل تعزيز قدرات الإنتاج والتصدير لدى البلدان النامية في مجال الزراعة العضوية. وفي مجال السلع الأساسية، قُدمت عند الطلب المساعدة ذات الصلة بعملية ما بعد مؤتمر الدوحة (إعداد مذكرة نقاش تناولت مُصدري سلعة أساسية واحدة وتقديم مساعدة للمجموعة الأفريقية على إعداد التقرير الذي تقدمه إلى منظمة التجارة العالمية). كما تجري المساعدة على بناء القدرات على التنمية القائمة على الترويج وعلى السلع الأساسية، وذلك من خلال عقد حلقات عمل بشأن المنتجات العضوية

(كوبا - تم عقدها - وبيرو) والأسماك (غامبيا) والبستنة (غينيا، وكينيا، وموريشيوس ونيجيريا). وفيما يتعلق بالمعلومات عن الأسواق وتحليل هذه المعلومات، يجري عمل تحليلي بشأن سلع أساسية مختارة (البن والكافكاو والحبوب والسكر والزيوت النباتية ومنتجات البستنة والموز ومشتقات النفط). وستوقف تنظيم حلقات عمل إضافية تناول بناء القدرات على إتاحة موارد خارجة عن الميزانية. وأخيراً، سيُقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها.

٣٠ - وقدم نائب مدير شعبة الهياكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية والكفاءة التجارية، تقريراً عن التقدم المحرز منذ الاجتماع الأخير للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، قال فيه إن فرع التجارة الإلكترونية قد باشر العمل على النهوض بالولاية المسندة إليه. والعمل جارٍ على قدم وساق، بصفة خاصة في العنصر الحكومي الدولي منه، بغية إعداد التقرير المرجعي لمؤتمر الخبراء المعني بالعناصر الأساسية لإيجاد بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية، المزمع عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وفيما يتعلق بعنصر المساعدة التقنية، ستعقد حلقتا عمل إقليميتان على الأقل خلال عام ٢٠٠٢. كما بُذلت جهود في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في عمل الفرع: لا سيما بإدراج فصل عن "التجارة الإلكترونية ومنظور كل من الجنسين" في طبعة عام ٢٠٠٢ من تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية. وقد حرت مشاورات مع الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن جمع إحصاءات مصنفة حسب كل من الجنسين، وسيجري قريباً تعيين جهة وصل تعنى بشؤون كل من الجنسين. وذكر أن العمل المخصص للفرع تحت بند مرحلة ما بعد الدوحة يتماشى مع خطة عمل بانكوك، لا سيما لأنه ينم عن أولوية التوعية بما للتجارة الإلكترونية من فوائد محتملة للبلدان النامية. وبالتالي فإنه لا يمثل ولاية إضافية، وينسحب ذلك أيضاً على البنود الأخرى التي تناولتها اللجنة بالنقاش.

٣١ - وأشار ممثل عن أمانة الأونكتاد، إلى اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فذكر بأن التوصيات التي تمخضت عنه تتجلى فيها خطة عمل بانكوك وتساعد الأمانة على تحسين تحديد الولايات الواردة في الفقرات ذات الصلة من خطة العمل. وتركز التوصيات على المعلومات والتحليل والمساعدة والتدريب التقنيين. وقد باشرت الأمانة تنفيذ التوصيات، لا سيما ما يتصل منها بتوفير المعلومات واستحداث مواد التدريب وتسليمها.

٣٢ - وفي النتائج التي تمخضت عنها أعمال اللجنة دلالة واضحة عن الحاجة إلى اتباع نهج متكامل في تيسير النقل والتجارة. وتوجد علاقة وثيقة بين أنشطة ما بعد مؤتمر الدوحة في

بمجال تيسير التجارة وموضوع اجتماع الخبراء القادم الذي وافقت عليه اللجنة. وقد وُضع مقترح المساعدة التقنية لمرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة في صيغته النهائية وقُدّم إلى الجهات المانحة المحتملة من أجل تمويله. وإعدادا لاجتماع الخبراء، سيتعاون الأونكتاد تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، على نحو ما دعت إليه توصيات اللجنة. ولفت الانتباه في هذا السياق إلى التعاون الجاري مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الإعداد لمنتدى تيسير التجارة المزمع عقده في أيار/مايو ٢٠٠٢، وعلى إدارته.

دال - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة (١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)

٣٣ - تحدث ممثل إيطاليا، بصفته رئيس الفرقة العاملة، فعرض تقرير الفرقة العاملة (TD/B/49/2).

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٣٤ - أحاط المجلس علما بتقرير الفرقة العاملة وأيد الاستنتاجات الواردة فيه.

الفصل الثاني

متابعة ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٥ - أشار الرئيس، إلى أنه طلب من الأمانة خلال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، تقديم تعليقات بشأن أثر الدورة التدريبية بشأن "القضايا الرئيسية المدرجة في أعمال المسائل الاقتصادية الدولية"، التي عقدت في الفترة حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠١ والتي أُجري بشأنها تقييم نهائي بعد ستة شهور من نهايتها. وبين أن الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (TD/386)، والتي اجتمعت في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، قد أحاطت علما بفحوى التقارير التي أعدتها الأمانة وأعربت عن ارتياحها لتقييم الدورة التدريبية. وبين أن التقرير والتقييم النهائي يردان في الوثيقة TD/B/EX(28)2 وإضافتها الأولى والثانية Add.1 و 2.

٣٦ - كما اتخذت الهيئة الاستشارية قرارا يتصل بتنظيم الدورة التدريبية القادمة، وبموضوعها ومكانها وتمويلها. وستتناول الدورة التدريبية الثانية "التجارة والتنمية"، إلى جانب الروابط التي تجمعها بالمسائل القطاعية بحيث يتجلى فيها الترابط القائم بين الاثنين. وسيختار أربعون مشاركا يحضرون الدورة، من بينهم ١٠ مشاركين من أقل البلدان نموا. وستعقد الدورة مجددا في جنيف وتورينو في الفترة من ١٧ تموز/يوليه إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وبين أن الاعتمادات اللازمة لعقد هذه الدورة والدورات الأخرى المتوخاة بموجب الفقرة ١٦٦ متاحة من حساب التنمية. وستتولى الأمانة إرسال إخطار متعلق بالدورة القادمة.

٣٧ - وستجتمع الهيئة الاستشارية مجددا لاتخاذ قرار بشأن تنظيم الدورات التدريبية في مختلف الأقاليم في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

٣٨ - وتحدث ممثل مصر، نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، فنوه بالتعليقات الإيجابية التي أدلى بها المشاركون بشأن الدورة التدريبية الأولى. وأقر بالمستوى الممتاز للتحضير للدورة من جانب الأمانة، وبالأهلية المهنية للمحاضرين الذين جرى اختيارهم. وما زالت المواضيع التي تناولها الدورة مثيرة جدا للاهتمام، لا سيما على ضوء برنامج عمل منظمة التجارة العالمية إثر مؤتمرها الوزاري الرابع. ولاحظ أنه ستنظم ثلاث دورات سنويا، وأن عدد المشاركين فيها يتزايد في كل دورة. ودعا إلى توزيع الدورات جغرافيا وعقدتها بلغات مختلفة، وإلى تمويلها من الميزانية العادية لضمان عقدها بانتظام. وبين أن تنظيم موارد إضافية قد يخضع لمدى توافر اعتمادات من مصادر خارجة عن الميزانية.

٣٩ - وتحدث ممثل إسبانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إن لمجلس التجارة والتنمية القدرة على اتخاذ القرارات بشأن تنظيم مزيد من الدورات التدريبية. وفيما يتصل بالهيئة الاستشارية المنشأة بموجب ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، وبسبب التأخر في الإخطار بالاجتماع الأخير المعقود في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، لم يُتاح ما يكفي من الوقت لدراسة التقارير والتحضير لبنود جدول الأعمال. ونوه بقرارات الهيئة الاستشارية، لكنه أشار إلى أن تنظيم دورات على الصعيد الإقليمي من شأنه أن يقلل التكاليف لكل مشارك. ونظرا إلى الشروط التي يفرضها حساب التنمية، فقد أعرب عن استغرابه من أن من المقرر عقد الدورة القادمة في جنيف وتورينو؛ بينما ليس من المقرر عقد أية دورة على الصعيد الإقليمي. وقال إنه ينبغي النظر إلى انتقاداته على أنها بناءة ولا تعني أن الاتحاد الأوروبي لا يؤيد ما ورد في الفقرة ١٦٦.

٤٠ - وتحدث نائب الأمين العام للأونكتاد، فقال إن الشغل الشاغل للأمانة هو تقديم الدورات تقدما فعلا، الأمر الذي يتم على أفضل وجه بالجمع بين تنظيم دورات في جنيف وتورينو والمناطق الأخرى حسبما قيل في الاجتماع الأخير للهيئة الاستشارية. وقال إن صرف اعتمادات من حساب التنمية لا يحول دون تنظيم دورات تدريبية في جنيف وتورينو. ولا يمكن توخي تنظيم دورات بلغات مختلفة، إذ إن الأمانة لا تمتلك القدرات اللازمة للقيام بذلك. غير أن الدورات التي تنظم خارج جنيف/تورينو ستستفيد من العمل التحليلي وآراء شركاء الأونكتاد على الصعيد الإقليمي، في حين يمكن معالجة مسألة اللغات إلى حد ما عن طريق المحاضرات التي يلقيها الخبراء في تلك المناطق.

٤١ - وبين ممثل عن أمانة الأونكتاد، أنه سيُنظر في مسألة عقد اجتماعات إقليمية خلال الاجتماع القادم للهيئة الاستشارية المزمع عقده في نيسان/أبريل. ويعود سبب التأخر في الإخطار بموعد الاجتماع الأخير إلى أن الردود المتعلقة بالتقييم الأخير للدورة التدريبية الأولى وصلت الأمانة متأخرة، ولم يكن ذلك قبل شباط/فبراير ٢٠٠٢. وبين أنه يجري إقامة روابط مع مراكز البحوث، بما فيها جامعة الأمم المتحدة، لتنظيم تلك الدورات مستقبلا. وستقدم لأعضاء الهيئة الاستشارية تفاصيل ذلك لإبداء تعليقاتهم عليها.

٤٢ - وذكر رئيس المجلس بأن المجلس قرر، في مقرره ٤٦٦ (د-٤٧) المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ القاضي بإنشاء الهيئة الاستشارية، ألا تكون الهيئة جهازا فرعيا من أجهزة المجلس أو جزءا من الهيكل الحكومي الدولي للأونكتاد. وسيقوم رئيس الهيئة الاستشارية، الذي يتولى أيضا رئاسة المجلس، بإحاطة المجلس علما بأنشطة الهيئة.

الفصل الثالث

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل (البند ٤ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الدورة

٤٣ - افتتح الدورة التنفيذية الثامنة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ السيد علي سعيد امثشومو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، رئيس المجلس.

باء - مكتب الدورة التنفيذية الثامنة والعشرين

٤٤ - كان أعضاء مكتب المجلس في دورته التنفيذية الثامنة والعشرين هم ذاهم أعضاء المكتب المنتخبين في الدورة الثامنة والأربعين للمجلس، وهم على النحو التالي:
الرئيس:

السيد علي سعيد امثشومو (جمهورية تنزانيا المتحدة)

نواب الرئيس:

السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد توفيق علي (بنغلاديش)

السيد فديريكو ألبرتو كويو كاميلو (الجمهورية الدومينيكية)

السيدة إلثر م. فلر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيد فيراسا كادي فوترا كول (تايلند)

السيد دُغلس م. غريفتس (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد نَيْثَن إيرومبا (أوغندا)

السيد توشيوكي إيوادو (اليابان)

السيد كالمان بيتوش (سلوفاكيا)

السيد جاك سكافي (بلجيكا)

المقرر:

السيد فديريكو براتسا اسكابينو (أوروغواي)

جيم - إقرار جدول الأعمال

٤٥ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الثامنة والعشرين، (TD/B/EX(28)/1). وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال
- ٢ - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
 - (أ) تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن أعمال دورتها السادسة (٤-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢)
 - (ب) تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن أعمال دورتها السادسة (٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)
 - (ج) تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن أعمال دورتها السادسة (١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)
 - (د) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة (١٧-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)
- ٣ - متابعة ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك
- ٤ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - تقرير المجلس عن أعمال دورته التنفيذية الثامنة والعشرين

دال - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

- ٤٦ - كان معروضا على المجلس لدى نظره في هذا البند الفرعي الوثيقتان التاليتان:
- (أ) الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية: مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(28)/R.1)؛

(ب) طلب مقدم من المركز الدولي لبحوث القانون البيئي: مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(28)/R.2).

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٤٧ - وافق المجلس، بناء على توصية صادرة عن الأمين العام للأونكتاد ومكتب المجلس، على تسمية الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية والمركز الدولي لبحوث القانون البيئي لأغراض المادة ٧٧ من نظامه الداخلي وعلى تصنيفهما في الفئة الخاصة وفقا لأحكام الفقرة ١٢ (ب) من مقرر المجلس ٤٣ (د-٧) بحيث يمكنهما المشاركة في أنشطة لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، ولجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

هاء - إدراج المنظمات الوطنية غير الحكومية في السجل وفقا لمقرر المجلس ٤٣ (د - ٧)

٤٨ - كان معروضا على المجلس لدى نظره في هذا البند الفرعي الوثائق التالية:

(أ) البرنامج الوطني لاتقاء الكوارث الطبيعية والتصدي لها وتوفير المساعدة الإنسانية لضحاياها: مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(28)/L.1)؛

(ب) مؤسسة المحفل البيئي: مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(28)/L.2)؛

(ج) نظام البحوث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية (TD/B/EX(28)/L.3).

٤٩ - وأحاط المجلس علما بأنه، وفقا لأحكام الفرعين الثالث والرابع من مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧)، وإثر إجراء مشاورات مع حكومات إسبانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند، قرر الأمين العام للأونكتاد أن يدرج في سجل المنظمات الوطنية غير الحكومية المنصوص عليها بموجب مقرر المجلس ٤٣ (د-٧) البرنامج الوطني لاتقاء الكوارث الطبيعية والتصدي لها وتوفير المساعدة الإنسانية لضحاياها، ومؤسسة المحفل البيئي، ونظام البحوث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية.

واو - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثامنة والعشرين

٥٠ - أذن المجلس للمقرر بإعداد التقرير عن دورته الحالية تحت سلطة الرئيس.

الحضور*

١ - كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد التالي ذكرها ممثلة في الدورة:

كوبا	بيلاروس	الاتحاد الروسي
كولومبيا	تايلند	إثيوبيا
الكونغو	تونس	أذربيجان
كينيا	الجمهورية العربية الليبية	الأرجنتين
لاتفيا	الجمهورية الدومينيكية	أرمينيا
لكسمبرغ	الجمهورية العربية السورية	إسبانيا
مالطة	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إسرائيل
ماليزيا	جنوب أفريقيا	إكوادور
مدغشقر	زامبيا	ألمانيا
مصر	زمبابوي	إندونيسيا
المغرب	سري لانكا	أوغندا
المكسيك	سلوفاكيا	أوكرانيا
منغوليا	سنغافورة	إيران (جمهورية -
النرويج	السنغال	الإسلامية)
نيبال	سويسرا	إيطاليا
نيجيريا	سيراليون	باراغواي
نيكاراغوا	الصين	البرازيل
الهند	عمان	البرتغال
هندوراس	غواتيمالا	بلغاريا
هولندا	غينيا	بنغلاديش
الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	بنما
اليابان	الفلبين	بنن
اليمن	فنلندا	بولندا
اليونان	كرواتيا	بوليفيا

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(28)/INF.1.

- ٢ - وكانت الدول الأعضاء في الأونكتاد التالي ذكرها ممثلة بصفة مراقب في الدورة:
إستونيا
بروني دار السلام
الكرسي الرسولي
- ٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
البنك الإسلامي للتنمية
جامعة الدول العربية
الجماعة الأوروبية
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
- ٤ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثلة في الدورة:
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية
- ٥ - وكانت منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى،
ومفوضية حقوق الإنسان، ومركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلة في
الدورة.
- ٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفئة العامة
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
مركز أوروبا - والعالم الثالث
مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية

الجزء الثاني

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية
التاسعة عشرة (بانكوك، من ٢٩ نيسان/أبريل إلى
٢ أيار/ مايو ٢٠٠٢)*

* صدر أولاً تحت الرمز A/57/15 (Part II).

مقدمة

١ - قرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الرابعة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٠، أن يجري في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢ استعراضاً لعمله يشمل منتصف المدة، استناداً إلى مؤشرات الإنجاز المتفق عليها في الخطة المتوسطة الأجل. كما قرر المجلس أن يستعرض سير عمل الآلية الحكومية الدولية.

٢ - وقرر المجلس، في دورته الثامنة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن يوافق على العرض الذي تقدمت به تايلند لاستضافة استعراض منتصف المدة في بانكوك، واستهل عملية استعراض منتصف المدة، وأقر الطرائق الأساسية لهذه العملية، وهي: "أ" إجراء استعراض لكفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية؛ و"ب" إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل على النحو المتفق عليه في خطة عمل بانكوك (TD/386)؛ و"ج" إجراء مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة في سياق الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسات العامة منذ الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد العاشر).

٣ - وقد رحبت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بقرار مجلس التجارة والتنمية إجراء استعراض منتصف المدة لحصيلة مؤتمر الأونكتاد العاشر في بانكوك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ وأعربت، في هذا الصدد، عن بالغ تقديرها للعرض التي قدمته حكومة تايلند لاستضافة الاجتماع.

٤ - وكجزء من عملية استعراض منتصف المدة، وقبل عقد الاجتماع في بانكوك، عقد المجلس ثلاثة اجتماعات في جنيف، الأول في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، والثاني في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٢، والثالث في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي هذه الاجتماعات، أجريت مشاورات بشأن الآلية الحكومية الدولية وبشأن عملية التقييم، وقد أسفر ذلك عن إعداد نصوص اتخذ المجلس إجراءات بصددتها في وقت لاحق في بانكوك.

٥ - وفي بانكوك، جرت عملية استعراض منتصف المدة في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ في إطار الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية. وفي حفل الافتتاح الذي جرى في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، استمع المشاركون إلى كلمات ألقاها كل من سعادة الدكتور تاكسين شيناواترا، رئيس وزراء تايلند؛ وسعادة الدكتور سوراكيارت ساذيراثاي، وزير خارجية تايلند؛ والسيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد كيم هاك - سو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة

آسيا والمحيط الهادئ. واستمع المشتركون إلى بيان تقدير أدلى به سعادة السيد علي سعيد مشومو (جمهورية تيرانيا المتحدة) رئيس مجلس التجارة والتنمية. وأثناء الدورة، عُقدت جلسات رفيعة المستوى من المناقشات التفاعلية والحوار في مجال السياسات العامة تناولت المواضيع التالية: تقييم التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها منذ الأونكتاد العاشر: السياسة الاقتصادية والتحديات بعد بانكوك؛ وتحديات التنمية في المستقبل: إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية، وإعادة تشكيل عملية العولمة.

٦ - وفي الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، اعتمد المجلس المبادئ التوجيهية المتعلقة بسير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، وأحاط علماً بعملية التقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك، كما أحاط علماً بالملخص الذي أعده وزير خارجية تايلند للمناقشات التفاعلية الرفيعة المستوى، والاستنتاجات التي أعدها الأمين العام للأونكتاد بشأن استعراض منتصف المدة. كما أقر المجلس بالتركية بيان إعراب عن الامتنان لحكومة وشعب تايلند لاستضافتهما عملية استعراض منتصف المدة.

الفصل الأول

حصيلة استعراض منتصف المدة

ألف - استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية

١ - ملخص أعده الرئيس

٧ - استعرض مجلس التجارة والتنمية، في سياق استعراض منتصف المدة المضطلع به من قبل الأونكتاد، سير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، واعتمد المبادئ التوجيهية المبينة أدناه بهدف تحسين كفاءة هذه الآلية. وينبغي تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية فوراً وبطريقة مرنة من أجل ضمان تحقيق أقصى قدر من الفعالية.

٨ - ولم يكن الهدف من عملية الاستعراض هو إعادة التفاوض على خطة عمل بانكوك. بل لقد تمثل الغرض منها في تحسين الآلية الحكومية الدولية من أجل تعزيز كفاءة وفعالية تنفيذ خطة العمل، وبرنامج عمل الأونكتاد، ومتابعة النتائج.

٩ - ويتمثل الغرض من الآلية الحكومية الدولية في تشجيع بناء توافق في الآراء بشأن القضايا ذات الصلة بمجالات اختصاص الأونكتاد بوصفه صلة الوصل داخل منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

١٠ - وسيتم تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً عن طريق ما يلي:

(أ) تعزيز أوجه التكامل الموضوعي بين اجتماعات الخبراء واللجان ومجلس التجارة والتنمية؛

(ب) تحسين أوجه التآزر بين هيكل الأمانة واللجان؛

(ج) تحسين إدماج المناقشات الحكومية الدولية ومناقشات الخبراء، من جهة، والتحليل والتعاون التقني من جهة ثانية؛

(د) تحسين الإبلاغ عن إجراءات المتابعة من قبل العواصم فيما يتعلق بنتائج اجتماعات الخبراء وتوصيات اللجان.

نظرة عامة

الإنجازات

١١ - لقد تم إنجاز دورتين كاملتين من الاجتماعات منذ الأونكتاد العاشر، وبذلك يصل مجموع دورات الاجتماعات إلى ست دورات منذ انعقاد الأونكتاد التاسع الذي تم فيه إنشاء الهيكل الحالي للآلية الحكومية الدولية.

١٢ - ولقد استفادت اجتماعات الخبراء، بل والعمل الحكومي الدولي للأونكتاد ككل، من مشاركة الخبراء من عواصم البلدان النامية، والبلدان المتقدمة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٣ - ثم إن الترتيبات التي تم وضعها لتمويل مشاركة الخبراء قد أدت بصورة مباشرة إلى تيسير مشاركة الخبراء من البلدان النامية.

١٤ - وقد أسهمت الخبرة الفنية التي أُتيحت في اجتماعات الخبراء من قبل الخبراء الذين تحدثوا بصفتهم الشخصية في إجراء مناقشات صريحة قائمة على المعرفة وكذلك في بناء توافق في الآراء وتقاسم الخبرات.

١٥ - وكانت لاجتماعات الخبراء مساهمات قيّمة بشأن قضايا الساعة المطروحة للبحث في سياق النظر في السياسات العامة من قبل اللجان التي قدمت بدورها توصيات موجهة إلى الحكومات واجتمع الدولي وأمانة الأونكتاد.

١٦ - وقد أتاحت اللجان محفلاً مفيداً جداً لإجراء تبادل صريح لوجهات النظر بين الوفود والأمانة بشأن تنفيذ هذه الأخيرة للتوصيات الصادرة عن اللجان.

المشاكل

١٧ - بالرغم من أن بعض اجتماعات الخبراء قد شهدت حضوراً كبيراً وأسفرت عن نتائج قيمة، فإن التأثير الإجمالي لاجتماعات الخبراء لم يف بالكامل بعد بتوقعات عملية الإصلاح التي أُنْفَق عليها في ميدرانند. ومن العوامل التي يمكن أن تكون قد أسهمت في ظهور هذه الحالة ما يشمل حقيقة أن الخبراء لم يكونوا دائماً على اطلاع على العمل السابق للأونكتاد وأنه تم في بعض الأحيان تخصيص قدر مفرط من الوقت للتفاوض من أجل التوصل إلى استنتاجات متفق عليها.

١٨ - وقد كان هناك تقلص في مشاركة الخبراء من جميع مجموعات البلدان. وفي حالة البلدان النامية، يتمثل أحد العوامل الهامة المفضية إلى هذا التقلص في المشاركة في الانخفاض الحاد للموارد المتاحة لتمويل مشاركة الخبراء.

١٩ - ولم يكن أداء الروابط بين اجتماعات الخبراء واللجان أداءً جيداً. وبصفة خاصة، كان إدراج نفس المواضيع على جداول أعمال اجتماعات الخبراء واللجان عاملاً أفضى إلى حدوث تكرار في المناقشات الدائرة ضمن اللجان.

٢٠ - وفي إطار عمل اللجان، تم تخصيص قدر غير متناسب من الوقت للتفاوض حول محصلة الاجتماعات بدلا من تخصيصه لإجراء حوار متعمق على صعيد السياسات العامة.

٢١ - ولم تجذب دورات اللجان دائماً مشاركة من العواصم طوال مدد هذه الدورات. وقد اعتبر بعض الوفود أن هذه المشكلة ناجمة عن الطابع غير الملزم لمحصلة الدورات.

٢٢ - أما أنشطة المتابعة والتنفيذ والتعقيبات على توصيات وقرارات المجلس، والفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، واللجان، فلم تكن مرضية تماماً. وهذا ينطبق بصفة خاصة على القرارات المتخذة فيما يتعلق باستخدام الميزانية العادية لتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء، فضلاً عن الدورات المتصلة بتنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (TD/386).

٢٣ - وستعين القيام في وقت لاحق بمعالجة وحل مسألة عدد من القرارات الموضوعية التي كان يمكن اتخاذها في إطار المبادئ التوجيهية. ويشير مرفق المبادئ التوجيهية، بصفة خاصة، إلى قرار سيتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن تمويل مشاركة الخبراء من الميزانية العادية بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. ومن أجل الامتثال لمتطلبات الولاية، ينبغي اتخاذ مثل هذا القرار في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٢ - المبادئ التوجيهية الخاصة بسير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد

مجلس التجارة والتنمية

٢٤ - ينبغي أن يكون جدول أعمال المجلس أكثر تنوعاً ومرونة. وسينظر المجلس، خلال دورته العادية التالية، في مسألة عقد دورتين عاديتين، واحدة في الربيع، وأخرى في الخريف.

٢٥ - ينبغي مواصلة العمل بممارسة عقد جزء رفيع المستوى خلال دورات المجلس العادية. ولدى وضع جدول الأعمال المؤقت، يحدد المجلس بنداً للنظر فيه خلال الجزء الرفيع المستوى.

٢٦ - وسيتم استخدام الدورات التنفيذية، كلما كان ذلك مناسباً، لإجراء مناقشات موضوعية وتحليلات للتحديات الجديدة التي تواجه البلدان النامية، بما في ذلك مناقشات بشأن التطورات الحديثة والقضايا التي هي موضع اهتمام على سبيل الاستعجال أو الأولوية، وهذه يمكن أن تشمل على أفرقة خبراء رفيعة المستوى. وينبغي أن يتم بسرعة الإبلاغ عن هذه المناقشات على شبكة الإنترنت وعن طريق البيانات الصحفية بجميع اللغات الرسمية.

٢٧ - وينبغي أن يُدرج على جدول الأعمال بند يتعلق بمتابعة القرارات وتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس.

٢٨ - وسيولي المجلس قدراً أكبر من الاهتمام لمعالجة شواغل أقل البلدان نمواً. وعقب نشر تقرير أقل البلدان نمواً، سيتم عقد دورة تنفيذية للمجلس بشأن أقل البلدان نمواً لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من أجل مناقشة التقرير وغير ذلك من القضايا المواضيعية والقطاعية التي تم أقل البلدان نمواً. وستواصل لجنة الدورة المعنية بأقل البلدان نمواً، والمعدلة تبعاً لذلك، التركيز على تنسيق واستعراض ورصد الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد فيما يتصل بتنفيذ برنامج عمل العقد الحالي لصالح أقل البلدان نمواً وإجراء مناقشة بشأن القضايا الموضوعية والتحليلية التي تم أقل البلدان نمواً. وسيتم عرض نتائج هذه المداولات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة كمساهمات في الاستعراض الذي يجريه كل منهما لسير تنفيذ برنامج العمل.

٢٩ - ويعيد الأعضاء تأكيد الحاجة إلى مواصلة المشاورات الشهرية التي يجريها رئيس مجلس التجارة والتنمية وتشجيع الأمانة على إدراج بند إعلامي بشأن أنشطتها.

اللجان

٣٠ - ينبغي تخصيص دورة من دورات اللجان للقيام أساساً بإجراء مناقشة على صعيد السياسة العامة فيما يتعلق بقضية واحدة أو قضيتين من القضايا المواضيعية الرئيسية. وينبغي للجان، لدى النظر في نتائج اجتماعات الخبراء، أن تُكمل معالجة القضايا التي تناولها اجتماعات الخبراء وأن تتجنب قدر الإمكان الازدواجية في مناقشاتها. وينبغي للجان، كلما أمكن، أن تختتم مناقشاتها في غضون ثلاثة أيام، ولا ينبغي لهذه المناقشات أن تتجاوز في أي حال من الأحوال مدة خمسة أيام. إلا أنه ينبغي، كلما كان ذلك مناسباً، تخصيص ما يكفي من الوقت من أجل التوصل إلى محصلة موحدة. وينبغي للجان إجراء مناقشة على صعيد السياسة العامة بالاستناد إلى البحوث التي تجريها الأمانة، وتقارير اجتماعات الخبراء، وغير ذلك من المساهمات ذات الصلة، بما في ذلك مساهمات أعضاء أفرقة الخبراء والمنظمات

الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني. كما ينبغي إدراج محصلة المناقشات ضمن السياق والإطار المناسبين للسياسة العامة.

٣١ - وينبغي للأمانة أن تعد، فيما يتصل بكل بند موضوعي مدرج على جدول أعمال لجنة من اللجان، ورقة معلومات أساسية تقدم كمساهمة في المناقشة، وينبغي لكل لجنة أن تبين للأمانة بوضوح نوع ورقة المعلومات الأساسية التي تحتاج إليها.

٣٢ - ولدى البت في طبيعة محصلة أعمال اللجان، ينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسية تحقيق أقصى زيادة ممكنة في الوقت المخصص للحوار الموضوعي فيما بين ممثلي الحكومات من أجل بناء توافق في الآراء بشأن القضايا التي تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد، وتقليص الوقت المخصص لعمليات الصياغة إلى الحد الأدنى الضروري. وينبغي للمكتب ومنسقي المجموعات الإقليمية أن يبينوا طبيعة المحصلة التي ينشدها من عمل اللجان. وينبغي أن تمثل هذه المحصلة، كلما كان ذلك ممكناً، في ملخص يعده الرئيس ويعكس الحوار الموضوعي ويتضمن توصيات مستقلة مقتضية موجهة إلى أمانة الأونكتاد. ومن الخيارات الأخرى المتاحة فيما يتعلق بمحصول عمل اللجان ما يشمل: المبادئ، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات، والاستنتاجات المتفق عليها، وما إلى ذلك.

٣٣ - وستظل جداول أعمال اللجان تشتمل على بند بشأن متابعة وتنفيذ التوصيات السابقة. وستقدم الأمانة تقارير عن تنفيذها للتوصيات الموجهة إليها، وستدعى الدول الأعضاء إلى الإبلاغ عن قيامها بتنفيذ التوصيات الموجهة إليها في البيانات التي تدلي بها أمام اللجان.

٣٤ - كما سيتم بذل جهد لنشر محصلة دورات اللجان على نطاق واسع، بما في ذلك على شبكة الإنترنت، بجميع اللغات الرسمية.

اجتماعات الخبراء

٣٥ - ينبغي للجان المعنية، لدى انتقاء أو إقرار المواضيع لعرضها على اجتماعات الخبراء، أن تنظر، على أساس كل حالة على حدة، في مواصلة المناقشات بشأن موضوع بعينه خلال سلسلة من اجتماعات الخبراء من أجل إنشاء شبكة من الخبراء وإتاحة إجراء مناقشات أكثر تعمقا.

٣٦ - وينبغي أن تكون المواضيع التي تعرض على اجتماعات الخبراء من بين مواضيع الساعة. ولهذا الغاية، ينبغي لكل لجنة من اللجان أن تحدد اختصاصات واضحة لاجتماعات

خبرائها. وينبغي لمصلحة اجتماعات الخبراء أن تعكس الحوار الموضوعي فيما بين الخبراء من جميع أنحاء العالم ونقاط الاتفاق العامة بغية بناء توافق في الآراء بشأن القضية المطروحة.

٣٧ - وتجري تسمية الخبراء من قبل الحكومات، وهم يشاركون في اجتماعات الخبراء بصفتهم الشخصية.

٣٨ - وسيتم تعزيز مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد وذلك عن طريق توفير موارد مالية يمكن التنبؤ بها. ونوقشت في مرفق هذه المبادئ التوجيهية الترتيبات الخاصة بتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٩ - ويُشجّع الأمين العام للأونكتاد على أن يدعو إلى اجتماعات الخبراء خبراء من المنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات ومشاريع القطاع الخاص المهمة بالأمر.

مرفق

تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد

اتفق الأعضاء على أن يجدوا، بحلول نهاية عام ٢٠٠٢، حلاً طويلاً للأجل لمسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لمشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية، آخذين في اعتبارهم تعزيز مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، استناداً إلى مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف، واحتياجات المستفيدين، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والخبرة التي يتمتع بها الخبراء المعنيون. وتبعاً لذلك، اتفق الأعضاء على مواصلة المشاورات الضرورية، في إطار الفرقة العاملة. وفي حالة عدم التوصل إلى حل، ستعقد دورة استثنائية للمجلس لحل هذه المسألة.

وقد رحب الأعضاء بالالتزامات التي أعلن عنها عدد من البلدان لتأمين المساهمات الضرورية من خارج الميزانية من أجل إتاحة تمويل مشاركة الخبراء في عام ٢٠٠٢. ولهذه الغاية، اتفق الأعضاء على أنه سيكون من المطلوب توفير قرابة ٢٨٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (بأسعار عام ٢٠٠٢) في السنة لتمكين ١٠ خبراء من حضور اجتماعات الخبراء في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

وإذ أعربت الدول الأعضاء عن ترحيبها بهذا التقدم، فقد سلمت أيضاً بالعلاقة بين الحلول القصيرة الأجل (٢٠٠٢-٢٠٠٣) والتوصل إلى حل أو حلول طويلة الأجل تكفل

توافر الموارد الضرورية على أساس منتظم لتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد.

باء - إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك

مقدمة

٤٠ - دعا مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الرابعة والعشرين المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، إلى إجراء استعراض لأعمال الأونكتاد في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢ في منتصف المدة ما بين الأونكتاد العاشر والأونكتاد الحادي عشر بالاستناد إلى مؤشرات الإنجاز الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥^(١). وهذه المؤشرات هي كما يلي:

المؤشر الأول: التوقيت المناسب لبحوث وتحليلات البرنامج الفرعي ومدى فائدتها ودرجة تنفيذها وجودتها، على أن يقاس ذلك بدراسات استقصائية لآراء القراء ودراسات استقصائية أخرى؛

المؤشر الثاني: آراء الدول الأعضاء بشأن القيمة العملية لتوصيات السياسة العامة وتأثير هذه التوصيات في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية، على النحو المعرب عنه في الاستنتاجات الواردة في الاستعراضات الدورية لبرامج العمل التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية؛

المؤشر الثالث: درجة تنفيذ أنشطة التعاون التقني ومدى فعاليتها وتأثيرها، على أساس تقييمها باستخدام المؤشرات الواردة في وثائق المشاريع ذات الصلة.

٤١ - وقرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته الثامنة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن يتألف استعراض منتصف المدة من ثلاثة محاور مترابطة، وهي إجراء استعراض لمدى كفاءة الآلية الحكومية الدولية وأدائها لعملها، وإجراء تقييم فيما يتعلق بالالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك، وتقديم بيان استشرافي في مجال السياسة العامة بشأن التطورات الرئيسية ذات الصلة بأعمال الأونكتاد. وقد نُفذ المحور الثاني للاستعراض، وهو عملية التقييم، في دورات المجلس المعقودة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٢.

سياق الموضوع: التطورات الدولية

٤٢ - عُقدت عدة مؤتمرات دولية رئيسية في الفترة الممتدة منذ انعقاد الأونكتاد العاشر كان لنتائجها تأثير في طريقة عمل الأونكتاد. فمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (بروكسل، أيار/مايو ٢٠٠١)، الذي كان الأونكتاد نفسه مسؤولاً عن تنظيمه، قد وافق على برنامج عمل مدته عشر سنوات لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠^(٢)، يغطي كامل نطاق عملية التنمية، بما في ذلك مجال نشاط الأونكتاد نفسه. كما أن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) قد اعتمد برنامج عمل الدوحة^(٣)، الذي يتضمن إجراء مفاوضات بشأن مجموعة واسعة النطاق من القضايا التي تدخل ضمن مجال الخبرة الفنية للأونكتاد. وشكلت هذه النتائج تحدياً خاصاً للأونكتاد من حيث المساعدة في ضمان التحقيق الكامل للبعد الإنمائي لبرنامج العمل هذا. وأما المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (مونتيري، آذار/مارس ٢٠٠٢) فقد حقق توافق آراء جديداً وشراكة جديدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن نُهج تحقيق التنمية دعماً لبلوغ الأهداف المشتركة، بما في ذلك أهداف إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢). وقد التزم رؤساء الدول والحكومات "باعتتماد سياسات سليمة، وأسلوب حكم رشيد على جميع الصُّعد، وبسيادة القانون [...] وبتعبئة الموارد المحلية، وجذب التدفقات الدولية، وتشجيع التجارة الدولية كمحرك من محركات التنمية، وزيادة التعاون الدولي المالي والتقني لأغراض التنمية، وتمويل الديون المقدر على تحملها وتخفيف عبء الديون الخارجية، وتحسين تماسك واتساق الأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية"^(٤)، وهي جميعها قضايا جرى تناولها في خطة عمل بانكوك. كما أن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي أُطلقت في عام ٢٠٠١ قد أظهرت اتباع نهج جديد بشأن تنمية أفريقيا تقوم فيه أفريقيا نفسها بتوجيه جدول الأعمال. وستكون هذه المبادرة أولوية عالية من أولويات أفريقيا وشركائها الإنمائيين في السنوات القادمة. وأي ترتيب يخلف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وإن كان غير موجود فعلاً وقت إجراء عملية التقييم، يُتوقع أن يعتمد بشدة على مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

سياق الموضوع: الموارد

٤٣ - نصت الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (القرار ٥٦/٢٥٤)، على تزويد الأونكتاد بوظيفتين جديدتين للبرنامج الفرعي ٩-١ بـ "تنمية أفريقيا". بيد أنها قد اشتملت على تخفيضات هامة في الموارد المرصودة للأونكتاد في عدد من المجالات، ولا سيما

فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين (تخفيض نسبته ٤٦ في المائة). ولا مناص من أن يؤثر ذلك على الأعمال التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد. وقامت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في قرارها ٢٢٧/٥٦، عملاً بالفقرة ١١٦ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، بإنشاء مكتب جديد هو "مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة"، في نيويورك، الذي تحولت إليه من الأونكتاد مهام معينة تتعلق بالتنسيق والترويج والدعم (انظر A/56/645). ودُبر جزء من موظفي المكتب الجديد عن طريق نقل ١٠ وظائف من الأونكتاد (المرجع نفسه، الفقرة ٢١) مما سيكون له تأثير سلبي على الأعمال التحليلية والتقنية التي يضطلع بها الأونكتاد^(٥). وقد أعرب عن القلق، أثناء عملية استعراض منتصف المدة، إزاء التأثير المترتب على تخفيض الموارد.

٤٤ - وعلى الرغم من أن معدل الشواغر في أمانة الأونكتاد قد انخفض انخفاضاً كبيراً - إلى مستوى يقل عن المتوسط الخاص بالأمم المتحدة ككل - فإن عدداً من الوظائف الرئيسية على مستوى الإدارة العليا قد ظل شاغراً لفترات طويلة.

٤٥ - ومنذ مؤتمر الأونكتاد العاشر، ظلت الموارد الخارجة عن الميزانية والمخصصة للمساعدة التقنية والمتاحة للأونكتاد من جميع المصادر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستemannية الثنائية والتمويل الذاتي من جانب المستفيدين) ثابتة بشكل عام عند نحو ٢٣ إلى ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. وأدى حدوث طفرة في الطلب على المساعدة التقنية عقب المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية إلى ظهور تحدٍ هام يواجه الأونكتاد، من حيث إيجاد مكان له في سوق التنافس على أموال المانحين ومن حيث زيادة الكفاءة بغية زيادة قدرته على استيعاب هذه الأموال إلى أقصى حد.

الوثائق

٤٦ - رُحِّب بالنهج الابتكاري الذي تتسم به الوثيقة TD/B(S-XIX)/L.1 المعنونة "تقييم برامج الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١" التي أُعدت من أجل استعراض منتصف المدة: فهي لم تكن بتفصيل الأنشطة المضطلع بها بل حاولت تحليل النتائج المحققة. بيد أن القيود التي تلازم عمليات التقييم الذاتي - والتي تتمثل في وجود اتجاه نحو التركيز على الإنجازات وعزوه أوجه القصور إلى عوامل خارجية - كانت واضحة أحياناً في تلك الوثيقة. ويمكن للتقييمات التي تجري فيما بعد أن تستفيد أيضاً من القياس المنهجي للتأثير باستخدام المؤشرات المتعلقة بالجودة فضلاً عن المؤشرات المتعلقة بالكم وتحسن عملية تجميع ردود فعل المستعملين

وعرضها عرضاً كاملاً. وقد شجعت الأمانة على مواصلة هذا الجهد على أن تضع هذه النقاط في الاعتبار.

١ - تقييم الأعمال المضطلع بها منذ مؤتمر الأونكتاد العاشر: الدروس المستفادة

٤٧ - كان التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك المحدد لها أربع سنوات مرضياً بصورة عامة، فيما خلا بضعة مجالات مبينة بالتفصيل أدناه. وقد اجتازت الخطة نفسها اختبار الزمن. فقد تمكن الأونكتاد من الاضطلاع ببرنامج عمل هادف ومفيد يركز على هذه الخطة؛ ولم تصدر إشارة أثناء عملية استعراض منتصف المدة إلى أن خطة عمل بانكوك لا يمكن أن تظل تتيح الأساس لبرنامج عمل فعال إلى حين انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. بيد أن اتساع نطاق الخطة والقيود السائدة التي تقيّد الموارد قد أضفيا طابع الإلحاح على عملية تحديد المجالات التي تستحق التأكيد وعلى جمع الأموال من أجل تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية.

المؤشر الأول: التوقيت المناسب لبحوث وتحليلات البرنامج الفرعي ومدى فائدتها ودرجة تنفيذها وجودتها، على أن يقاس ذلك بدراسات استقصائية لآراء القراء ودراسات استقصائية أخرى

٤٨ - لقد ثبت أن استعراض البحوث والتحليلات المضطلع بها على أساس هذا المؤشر يشكل مهمة صعبة. فلم تكن نتائج الدراسات الاستقصائية المتعلقة بآراء القراء والدراسات الاستقصائية الأخرى متاحة لكل برنامج فرعي. فالدراسة الاستقصائية المتعلقة بآراء القراء فيما بين الدول الأعضاء، والتي حُدِّد توقيتها لتكون متاحة لعملية استعراض منتصف المدة، كانت مخيبة للآمال من حيث معدل الرد عليها. وبالنظر إلى أن هذا المؤشر سيظل أساس عملية التقييم طوال فترة الخطة المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٥، فسيكون من الضروري النظر في كيفية جعله أكثر فعالية. وتُقدّم بعض الأفكار في هذا الصدد في الفقرات الختامية لهذا الفرع. ومن الناحية الأخرى فإن الدول الأعضاء قد قامت، أثناء عملية استعراض منتصف المدة نفسها، بتقديم تعقيبات مفيدة للغاية بشأن بحوث وتحليلات الأونكتاد أتاحت عرض صورة أوضح لتأثير هذه البحوث والتحليلات. وتنعكس هذه التعقيبات في هذه الوثيقة كما ينبغي.

٤٩ - وقد كانت التعقيبات المتعلقة بالمشورات التحليلية الصادرة عن الأونكتاد منذ الأونكتاد العاشر إيجابية بصورة عامة. فقد رُئي أن هذه المشورات أتاحت تحليلات ومعلومات عالية الجودة وأسهمت بصورة قيّمة في حوار السياسات على الصعيد الدولي، وفي صياغة السياسات على الصعيد الوطني. وقُدمت تعقيبات إيجابية على نحو إجماعي بشأن

المنشورات التحليلية الرئيسية المتعلقة بالاستثمار في إطار البرنامج الفرعي ٩-٢. فقد أصبح تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عملاً مرجعياً قياسياً لمن يمارسون العمل في هذا المجال في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء ومصدراً هاماً من مصادر المعلومات بشأن تدفقات الاستثمارات وما تثيره من قضايا إنمائية. وكان المنشور المعنون جدول الأعمال الإيجابي والمفاوضات التجارية المقبلة الصادر في إطار البرنامج الفرعي ٩-٣ موضع استحسان. فقد اعتبرته دول أعضاء كثيرة عملاً مرجعياً مفيداً، وطالبت بتحديثه لكي يعكس آخر التطورات، ولا سيما نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية. كما أن المنشور الجديد ضمن السلسلة المتكررة في إطار البرنامج الفرعي ٩-٤، وهو التقرير المتعلق بالتجارة الإلكترونية والتنمية، كان موضع تعقيبات إيجابية بالنظر إلى ما يرد فيه من تحليل ومعلومات بشأن قضية تتسم بأهمية متزايدة. وبالنظر إلى وجود أو دخول عدد كبير جداً من الفاعلين في هذا الميدان، فإن تركيز الأونكتاد على مجال تخصصه المميز هو أمر هام. وقد حظي التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً والصادر في إطار البرنامج الفرعي ٩-٥ بتقدير الدول الأعضاء لما يتيح من تحليلات ومعلومات إحصائية لا تتوفر من أي مصدر آخر.

٥٠ - وأما المنشور الرئيسي الصادر في إطار البرنامج الفرعي ٩-١، وهو تقرير التجارة والتنمية السنوي، فقد أسهم في المناقشات الدولية المتعلقة بالعملة، وخاصة بشأن القضايا التي تمم البلدان النامية. ولهذا المنشور هدف مختلف عن المنشورات الرئيسية الأخرى المذكورة أعلاه: فهو يسعى إلى حفز النقاش بتقديم وجهة نظر بديلة بشأن الأحداث من المنظور الإنمائي للأونكتاد. وقد أثار التقرير ردود فعل مختلطة من جانب الدول الأعضاء والوكالات ووسائل الإعلام. ورأت الدول الأعضاء المتأثرة بالأزمات المالية أن موضوعه المتمثل في إصلاح البنية المؤسسية المالية الدولية مناسب من حيث التوقيت ومفيد أيضاً.

٥١ - وقد رُئي أن الولايات المنصوص عليها في خطة عمل بانكوك واسعة النطاق بالقياس إلى الموارد المتاحة، وخاصة في إطار البرنامج الفرعي ٩-٣. ورأت بعض الدول الأعضاء أن عناصر الولاية ذات الأهمية بالنسبة إليها مثل المعاملة الخاصة والتفاضلية، أو الأفضليات، أو القدرة على التوريد في مجال الصناعة التحويلية والخدمات، لم تُمنح أولوية كافية. وبالمثل، أعرب البعض عن رأي مفاده أن الاهتمام العاجل بتلبية احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساعدة التقنية ربما يكون قد زاحم البحوث والتحليلات مزاحمة شديدة؛ ومن المهم تحقيق التوازن الصحيح. وقد وسعت خطة عمل بانكوك من نطاق أعمال الأونكتاد بشأن القضايا البيئية. وقدرت الدول الأعضاء حق التقدير الأعمال المنجزة في هذا المجال التي اعتبرتها قيّمة في ضوء القمة العالمية القادمة المعنية بالتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).

٥٢ - وشُدّد بصورة متكررة على أنه يتعين عرض البحوث والتحليلات المفيدة عرضاً جيداً وبطريقة ميسرة بالنسبة للمستعملين كما يتعين نشرها على نطاق واسع وبطريقة فعالة - بما في ذلك توافرها بصيغها المترجمة - لكي تصل إلى جميع من يمكن أن يستفيدوا منها ولكي تحقق تأثيرها بالكامل. وذكّر أنه لم يُسترع انتباه المندوبين الذين توجد مقارهم في جنيف إلى بعض الدراسات ذات الفائدة المحتملة، والتي كان يمكن أن يستفيدوا منها. وأوضحت الدول الأعضاء أنها ما زالت تعلق أهمية كبيرة على وجود مواقع عالية الجودة وحديثة ومتعددة اللغات على شبكة "ويب" العالمية كما تعلق هذه الأهمية على توزيع الوثائق والتقارير الرئيسية في الوقت المناسب، مع احترام قواعد الأمم المتحدة بشأن تعددية اللغات.

المؤشر الثاني: آراء الدول الأعضاء بشأن القيمة العملية لتوصيات السياسة العامة وتأثير هذه التوصيات في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية، على النحو المعرب عنه في الاستنتاجات الواردة في الاستعراضات الدورية لبرامج العمل التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية

٥٣ - وفيما يتعلق بالتعليقات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن الأعمال المضطلع بها أثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، في لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك أثناء دورتها المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢^(٦)، أعربت الدول الأعضاء بصورة عامة عن تقديرها لكل من العمل التحليلي والعمل التقني المضطلع بهما في هذا المجال، مشيرةً إلى عدة فوائد ملموسة أتاحتها هذا البرنامج. وأعرب عن الارتياح إزاء الجهود المضطلع بها لنشر النتائج في هذا الصدد. وفي لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، أثناء دورتها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٢^(٧)، فقد رحبت الدول الأعضاء بالقدر الكبير من الأعمال المنجزة وأوضح البعض مجالات الأهمية بالنسبة إليه في الأعمال المقبلة، وخاصة بشأن الزراعة. وجرى التشديد على الحاجة إلى اتباع نهج يقوم على قدر أكبر من المبادرة بشأن النهوض بالأعمال ذات الجودة المرتفعة التي يضطلع بها في إطار البرنامج. وأما في لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، أثناء دورتها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٢^(٨)، فقد أكدت عدة دول أعضاء على الحاجة إلى متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في مجال السياسات العامة.

٥٤ - وقد ركزت التقييمات التي أجرتها اللجان تركيزاً كبيراً على أعمال الأمانة. فلم يُقدّم سوى قدر ضئيل من الأدلة بشأن القيمة العملية لتوصيات السياسة العامة وتأثير هذه التوصيات في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية - أو حتى مدى تنفيذ هذه التوصيات - وذلك على الصعيد الوطني وبالنسبة إلى المجتمع الدولي مثل التوصيات المتفق عليها في الدورات السابقة للجان المعنية. وقد نرعت التقارير المحلية المتعلقة بتنفيذ التوصيات المتفق عليها

والمقدمة إلى هذه اللجان^(٩) إلى التركيز على التوصيات المقدمة إلى الأمانة. فبالنظر إلى أن عملية التوصل إلى توصيات السياسة العامة هذه هي عملية تنطوي على استخدام كثيف للموارد، فإن هذا الجانب سيتطلب مزيداً من الاهتمام. وترد بعض الاقتراحات في الفقرات الأخيرة من هذا الفرع لغرض متابعة المناقشة.

المؤشر الثالث: درجة تنفيذ أنشطة التعاون التقني ومدى فعاليتها وتأثيرها، على أساس تقييمها باستخدام المؤشرات الواردة في وثائق المشاريع ذات الصلة

٥٥ - قُدمت من أجل عملية استعراض منتصف المدة وأثناءها مجموعة كبيرة من التعقيبات بشأن أنشطة التعاون التقني. بيد أنه تجدر ملاحظة أن المؤشرات المعنية لم تُدرج على نحو منهجي في جميع وثائق مشاريع التعاون التقني، وأن هذه المؤشرات قد نرعت، في الحالات التي أُدرجت فيها، إلى قياس الكم وليس الجودة. ومن شأن الاستخدام المنهجي للمؤشرات وتحسين المؤشرات القائمة بغية قياس الجوانب المتعلقة بالجودة إلى جانب الجوانب المتعلقة بالكم، أن ييسر عملية تقييم التأثير.

٥٦ - وقد ظل الطلب على المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد قوياً كما كانت التغذية المرتدة في معظمها إيجابية جداً. وقد أصبح نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) والنظام الآلي للبيانات الجمركية، التابعان للأونكتاد، النظامين الرائدتين في السوق على نطاق العالم. وقد قوبلت بالتقدير المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، مثل برنامج الدبلوماسية التجارية والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة منتقاة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى. وإن كون البلدان المستفيدة نفسها تقدم التمويل لبعض البرامج (مثل تقديم الدعم التقني إلى مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية) إنما يبين أن هذه البلدان تعتبر الأونكتاد يقدم خدمات مرتفعة الجودة وذات أهمية وقيمة مباشرتين بالنسبة إليها. كما قُدمت أثناء عملية استعراض منتصف المدة أدلة ملموسة على الفوائد المحققة على الصعيد القطري (مثل التحسن في وقت التخليص بفضل النظام الآلي للبيانات الجمركية).

٥٧ - وقد أشيد بالجهود الرامية إلى اتباع الدراسات والمشورة المتعلقة بالسياسات العامة بنقاش ودعم حكوميين دوليين بغية تنفيذ التوصيات، مثل تلك الواردة في استعراضات سياسات الاستثمارات، وبرامج الاتفاقات الاستثمارية الدولية والعمل المتعلق بالروابط بين الشركات عبر الوطنية من ناحية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الناحية الأخرى. ويمكن زيادة استخدام برامج بناء القدرات الراسخة وشبكاتهما، مثل برنامج التدريب

التجاري وبرنامج تطوير تنظيم المشاريع (EMPRETEC)، كقنوات لنشر نتائج البحوث والتحليلات ولتقديم المساعدة التقنية بطريقة أكثر تكاملاً.

٥٨ - كما أن البرامج المشتركة مع منظمات أخرى، مثل الفرقة العاملة لبناء القدرات والمعنية بالتجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد، أو مع المجتمع المدني، مثلاً في مجالي تيسير التجارة أو تنويع السلع الأساسية، هي وسائل فعالة لتنفيذ الولايات وزيادة تأثير أعمال الأونكتاد إلى أقصى حد. وقيل إن "تكلفة التنسيق" في بعض الحالات باهظة، وخاصة في المراحل الأولى: ومن أمثلة ذلك المخطط التحريبي للإطار المتكامل. بيد أنه حيثما يكون الهدف من هذا التعاون هاماً بما فيه الكفاية - كما هو الحال في مسألة إدخال التجارة في صلب الاستراتيجيات الإنمائية - فإن المدخلات الأولية تبررها الفائدة التي يمكن أن تعود على البلدان المعنية. وشجّع الأونكتاد على مواصلة هذه الجهود للوصول بها إلى خاتمة ناجحة.

٥٩ - وقد اعتبر المعدل البطيء لتنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك أمراً مثيراً للقلق: فلم يتلق التدريب في السنتين المنصرمتين منذ انعقاد الأونكتاد العاشر إلا ١٨ شخصاً. وعلى الرغم من أن إعداد مواد الدورات والدعم الإداري للدورات، فضلاً عن تقديم الاختصاصيين من الأمانة، هي أمور قد استوعبت في البرنامج العادي على النحو المتوخى، فإنه قد حدث سوء تفاهم حول مدى إتاحة الموارد من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لغرض تمويل سفر وإقامة المتدربين. ولم يحدث التدريب إلا بفضل سخاء أحد المانحين الثنائيين. وهذا يتطلب بذل جهود جديدة كما يتطلب تفكيراً جديداً في الفترة القادمة بغية تنفيذ هذه الولاية بطريقة فعالة وتنسم بالكفاءة من حيث التكلفة.

٦٠ - وقد أدى نجاح برامج المساعدة التقنية الكبيرة - مثل نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس: DMFAS)، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع - إلى نمو هذه البرامج لتتحول بذاتها إلى "مؤسسات". وهذا يثير السؤال عما إذا كان ينبغي لها أن تعمل بصورة أكثر استقلالية. وفي الوقت الحاضر، لا يزال يعتبر أن من الضروري الإبقاء عليها في إطار الهيكل القائم لكي يمكن توجيه الخبرة المستفادة في تنفيذها إلى المجالات الأخرى لأنشطة المنظمة، وهي البحوث والتحليل وبناء توافق الآراء. بيد أنه يمكن على نحو مفيد العودة إلى تناول هذه المسألة في المستقبل. وعندما يُرى على أساس التقييم أن البرامج الموجهة نحو العمليات قد بلغت مرحلة نضج معينة، فإن أحد الخيارات يمكن أن يتمثل في إجراء نقل تدريجي للملكية إلى أصحاب المصلحة، على غرار نموذج برنامج النقاط التجارية.

٦١ - وقد بدأت الخطوات المتخذة للنهوض بمقومات البقاء الذاتي للبرامج الرئيسية في مجال التعاون التقني تُؤتي أكلها في بعض المجالات، وتشجّع الأمانة على مواصلة هذه البرامج.

٦٢ - وأشيد على الطريقة التي استجاب بها الأونكتاد للولاية المنصوص عليها في الفقرة ١٦٤'٦ من خطة عمل بانكوك بشأن التنسيق الداخلي لأنشطة التعاون التقني، عن طريق الاضطلاع باستعراض داخلي أجراه فريق من الموظفين داخل الأمانة. وأوضحت الدول الأعضاء أنها تعلق أهمية كبيرة على التنسيق الداخلي القوي والحوار مع أصحاب المصلحة، وأنها تتطلع إلى تحقيق المزيد من التفاعل مع الأمانة بشأن توصيات الاستعراض وتنفيذها.

قضايا برنامجية أخرى

٦٣ - إن المبادرة المتخذة في الأونكتاد العاشر لإنشاء البرنامج الفرعي ٩-١ "باء" المتعلق بتنمية أفريقيا قد بدأت تُؤتي بعض الثمار. فالدراسات التي أُعدت في إطار البرنامج الفرعي^(١٠) قد أسهمت في أطر التعاون المتعلقة بتنمية أفريقيا. وعلى الرغم من أنها قد أثارَت ردود فعل مختلطة، فإنها كانت موضع تقدير العديد من البلدان الأفريقية بوصفها مفيدة لصياغة السياسات. وقد حقق البرنامج الفرعي الصغير قيمة مضافة عن طريق اعتماد أسلوب العمل القائم على الاستفادة من الخبرة الفنية المتاحة عبر الأمانة والجمع بين النتائج المحققة.

٦٤ - وخلال الأشهر التي سبقت استعراض منتصف المدة، جرى تعديل برنامج عمل البرنامج الفرعي ٩-٥^(١١) استجابةً لنقل الموارد إلى المكتب المنشأ حديثاً في نيويورك وهو مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وجرى الترحيب عموماً بالاتجاه الجديد للبرنامج الفرعي الذي يركز على المجالات التي يمكن أن يحقق فيها أكبر قدر من القيمة، وإن كان كثيرون قد طلبوا أن يبقى التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً منشوراً سنوياً. وهذا البرنامج الفرعي، شأنه شأن البرنامج الفرعي ٩-١ بء، سيعتمد على الخبرة الفنية المتاحة عبر الأمانة بغية تنفيذ ولاياته، باستخدام جهات وصل في كل شعبة، مما يضمن زيادة إدماج القضايا في صلب البرنامج الفرعي ويحقق التآزر، وخاصة مع البرنامج الفرعي ٩-١ بء، الذي يتقاسم مع هذا البرنامج الفرعي العديد من الزبائن أنفسهم.

٦٥ - ورُحِبَ بالمبادرات التي اتخذتها الأمانة منذ مؤتمر الأونكتاد العاشر بشأن القضايا الأخرى التي تشمل عدة قطاعات. فبخصوص مسألة نوع الجنس، فإن عقد اجتماع خبراء وما تلاه من قرارات بدمج بُعد أقوى بشأن نوع الجنس في أعمال جميع الشعب عن طريق إنشاء جهات وصل هما أمران ينبغي أن يؤديا، في ظل عملية متابعة مناسبة، إلى تدعيم هذا

الجاناب من أعمال الأونكتاد. وقد ظل اهتمام منظمات المجتمع المدني بالاشتراك في اجتماعات الأونكتاد يشهد نمواً، وينبغي أن تجرى في حدود قواعد الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التفاعل البناء في هذا الصدد. فإشراك المجتمع المدني على نحو أوثق في تنفيذ البرامج - على النحو المذكور في أماكن أخرى من هذا التقرير - هو أمر إيجابي. كما أن الجهود المبذولة في إطار برامج شتى للتعاون التقني، مثل برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، والرامية إلى إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة - من بينها المجتمع المدني - في عملية السياسات التجارية قد حظيت بتسليط الأضواء عليها وبالترحيب بها من جانب البلدان المستفيدة. فهذه هي إحدى الطرق التي ينفذ بها الأونكتاد ولايته المتمثلة في ضمان إدارة عامة سليمة؛ كما أن الحوار الثنائي مع المستفيدين من البرامج الرئيسية للتعاون التقني يشكل طريقة أخرى.

٦٦ - وجرى التشديد على أهمية "الاستفادة من الدروس" ابتداءً من تنظيم المؤتمرات، إلى دعم برامج التعاون التقني عن طريق عمليات التقييم المستقلة المنتظمة وتنفيذ التوصيات الناتجة عنها. فهذا لا يسهم فقط في التحسين المستمر للنتائج المتحقق بل أيضاً في الحفاظ على الدعم وتوسيع نطاقه.

٢ - اتجاه ومجالات التأكيد حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر

٦٧ - جرى التأكيد بصورة متكررة أثناء عملية استعراض منتصف المدة على أن الخبرة الفنية الخاصة، للأونكتاد - التي تقدرها الدول الأعضاء من بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء تقديراً بالغاً - إنما تتمثل في تركيزه على المعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والتجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار. وبالتالي فإن من المحتمل أن يؤدي بذل مزيد من الجهود بغية تطوير هذا التركيز، الذي يميز الأونكتاد عن المنظمات الأخرى، إلى دعم عملية تنفيذ الولايات. ومما يمكن أن يساعد في هذا الجهد، الذي سيمنح الأونكتاد أيضاً مكانة أقوى، المبادرات الرامية إلى "إزالة التجزئة" عن أعمال الأونكتاد، وتعزيز الصلات بين إجراء البحوث وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، وإلى تعزيز تحقيق تكامل أكبر داخل الشعب وبين الشعب عن طريق الفرقة العاملة المعنية بالتجارة مثلاً، وإلى دمج أنشطة التعاون التقني ضمن مجموعة شاملة أكثر ترابطاً.

٦٨ - وجرى التشديد طوال عملية استعراض منتصف المدة على الطابع العاجل لدعم البلدان النامية في المفاوضات الحالية والقادمة في إطار منظمة التجارة العالمية - وهو دعم يشمل جميع المجالات الثلاثة لأنشطة الأونكتاد، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء،

والتعاون التقني. وهذا هو أحد مجالات التركيز الرئيسية للفترة القادمة حتى الأونكتاد الحادي عشر. وقد استجاب الأونكتاد بالفعل للطلب في هذا الصدد عن طريق وضع خطة على نطاق المنظمة هي "خطة المساعدة التقنية وبناء القدرات لما بعد مؤتمر الدوحة". ومما كان موضع تقدير كبير قدرة الأونكتاد على التوليف بين المعلومات الواردة من مصادر مختلفة في برنامجه ومن ثم توضيح خيارات السياسات المتاحة أمام البلدان النامية. وقد رُئي أن مبادرات مثل تلك المتعلقة باختيار موضوع التجارة لتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ هي مبادرات قد جاءت في وقتها. وينبغي أن يُسترسد بهذه الأولوية في اختيار مواضيع البحث والتحليل بشأن قضايا مستمدة من خطة عمل بانكوك، وهو أمر ينبغي أن يهدف إلى تزويد البلدان النامية بمادة تساعد في عملية صياغة السياسات. ومن بين القضايا ذات الأولوية العاجلة المطروحة أمام الدول الأعضاء مسائل الزراعة والخدمات والمعاملة الخاصة والتفاضلية والتعريفات الجمركية والحوافز غير التعريفية وذلك بسبب المهل الزمنية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية. ومما له أهمية مساوية متابعة بذل الجهود لدمج أنشطة بناء القدرات القائمة في مختلف أجزاء المنظمة ضمن الإطار الإجمالي بغية زيادة فعاليتها إلى أقصى حد، واستخدام قنوات وشبكات التنفيذ القائمة استخداماً أفضل. وينبغي أن تعتمد أنشطة بناء القدرات المضطلع بها بموارد خارجة عن الميزانية في فترة ما بعد مؤتمر الدوحة على العمل المعتاد لا أن تحل محله، بالنظر إلى أن هذا العمل هو الذي يعطي الأونكتاد ميزة نسبية في هذا المجال.

٦٩ - ومن المهم بالقدر نفسه أن تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من الفرص المتاحة حالياً وفي المستقبل عن طريق تدعيم قدرتها الإنتاجية وتحسين قدرتها التنافسية. ويتمتع الأونكتاد بعدد من المزايا في هذا المجال، من بينها خبرته الفنية بشأن مسائل السلع الأساسية، والخدمات، والاستثمار، والتكنولوجيا، والمنافسة، والتجارة الإلكترونية، وتطوير المشاريع، وتيسير التجارة، وتنمية الموارد البشرية في مجالات شتى تدخل في نطاق ولايته. ويمكن تسخير هذه المزايا لمساعدة البلدان النامية على تحسين القدرة التنافسية وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وقد جرى الترحيب في هذا الصدد بالاتجاه الجديد للبرنامج الفرعي ٩-٥ الذي يؤكد على تقديم المساعدة إلى البلدان المتعاملة معه بخصوص اندماجها في التجارة العالمية عن طريق تعزيز القدرة على التوريد، والنهوض بتنوع الصادرات والمساعدة في التنمية البشرية والمؤسسية في المجالات المتصلة بالتجارة.

٧٠ - وجرى التأكيد على أنه لا يمكن للأونكتاد أن يضطلع بهذه المهام بمفرده أو بمعزل عن غيره. فالتعاون الوثيق فيما بين جميع الوكالات والجهات المانحة المعنية بتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة سيكون أمراً لا بد منه لضمان تكامل الجهود ولتحقيق أكبر تأثير ممكن. وتتطلب القيود السائدة فيما يخص الموارد والقدرة الاستيعابية زيادة التركيز على

المجالات التي توجد فيها ميزة نسبية مثل المجالات ذات الأولوية المحددة للجان الثلاث^(١٢). وينبغي تحديد وترويج هذه المجالات بصورة واضحة، بما في ذلك في الجهود المتعلقة بجمع الأموال. وهذه الاحتياجات كبيرة ولكن من المهم بصورة حيوية ضمان أن تكون المبادرات الجديدة مدفوعة بالطلب و متمشية مع الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الخاصة بالبلدان النامية.

٧١ - وجرى التشديد أيضاً على أهمية متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وتكرر الإعراب عن طلب وضع قائمة حصرية بالالتزامات المستمدة من وثائق بروكسل وتقييم هذه الالتزامات، مع تقسيم واضح للعمل بين الأونكتاد ومكتب الممثل السامي المنشأ حديثاً. وجرى الترحيب بالنهج المحدد للبرنامج الفرعي ٩-٥ الذي ينطوي على زيادة التركيز على العمل القطاعي والموضوعي على أن تسهم فيه جميع أقسام الأمانة.

٧٢ - ويقوم الأونكتاد بتنفيذ ولايته عن طريق جهود البحث والتحليل، والمناقشات الحكومية الدولية، والتعاون التقني. ويمكن أن يؤدي تعزيز الصلات بين طرائق التنفيذ الثلاث هذه إلى زيادة ملاءمة أعماله بالنسبة للسياسات العامة. وتم تسليط الضوء على عدة أمثلة جيدة، مثل العمل المتعلق بالمنافسة أو الاستثمار. وبخصوص القضايا المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بوجه خاص، يمكن للبحوث والتحليلات ذات الصلة أن تدعم مجالي المساعدة التقنية وبناء توافق الآراء دعماً أكثر فعالية. ومن الأمور المهمة اختيار المواضيع لاجتماعات الخبراء من حيث مدى ملاءمتها للسياسات - وهي قضية نوقشت أيضاً في المحور الأول لاستعراض منتصف المدة.

٧٣ - وطُرح كثير من الأفكار الجديدة بشأن الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، في أثناء عملية استعراض منتصف المدة بغية تحسين آثار تنفيذ عملية التدريب وبناء القدرات وفعاليتها من حيث التكلفة لصالح البلدان النامية. وعن طريق الدورات التدريبية، يمكن بناء خبرة فنية في المناطق لضمان استمرارية وإمكانية وصول أكبر في هذا الصدد. ومن طرق تحقيق ذلك ما يتمثل في التعاون مع المؤسسات القائمة في البلدان النامية، ومع المعاهد والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك تحقيقه عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب؛ كما أن استخدام طريقة التعلّم عن بعد يشكل خياراً آخر يمكن النظر فيه. وستجري متابعة مناقشة هذه الأمور في المجلس الاستشاري المنشأ فيما يتصل بالفقرة ١٦٦. وإذا تحقق إعداد جيد واستُخدمت الموارد بصورة تتسم بالكفاءة والحصافة، فإن التدريب المتوخى في الفقرة ١٦٦ يمكن أن يكون أداة قيمة لتعزيز بناء القدرات الذي يعتبره كثير من البلدان النامية أولوية من الأولويات. وتسمح الموارد المتاحة الآن من الباب ٣٣ من أبواب الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة بتنظيم مزيد من

الدورات التدريبية في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بتكلفة أدنى للفرد الواحد، ولكنها لا تحل مسألة إمكانية بقاء هذا النشاط في الأجل الطويل.

٧٤ - وقد أكدت نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، آذار/مارس ٢٠٠٢) على المكانة المركزية للقضايا التي يتناولها الأونكتاد بالنسبة إلى الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنمية، والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وتتيح هذه النتائج زحماً جديداً لأعمال الأونكتاد. وتطلع الدول الأعضاء إلى إجراء مزيد من المناقشات في إطار المحور الثالث لاستعراض منتصف المدة وذلك بشأن إسهام الأونكتاد في تحقيق الأهداف المحددة في توافق آراء مونتيري.

٣ - الدروس المستفادة من استعمال مؤشرات الإنجاز

٧٥ - إن مؤشرات الإنجاز المستخدمة كأساس لعملية تقييم استعراض منتصف المدة هي مؤشرات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وتتيح هذه العملية فرصة لاختبار مدى فعالية المؤشرات في قياس إنجازات البرامج الفرعية.

٧٦ - ولا يتيح المؤشر الأول، بمفرده، أدلة كافية لإجراء استعراض فعال. بيد أن تعقيبات الدول الأعضاء بشأن مدى ملاءمة بحوث الأونكتاد وتحليلاته وفائدتها بالنسبة لصياغة السياسات هي أمر لا بد منه لمساعدة الأمانة في جهودها الخاصة بالتحسين المستمر. ومن السبل التي يمكن بحثها ما يتمثل في تحسين توقيت الدراسات الاستقصائية لآراء قراء هذه البحوث والتحليلات، أو التركيز على عدد محدود من المنشورات الرئيسية. وثمة خيار آخر هو إجراء استعراضات مركزة تنصب على منشورات منتقاة مع استخدام مجموعة محدودة ولكن ذات طابع تمثيلي من الخبراء الحكوميين الذين لديهم دراية بصياغة السياسات في المجالات المعنية.

٧٧ - وقد ثبت أن المؤشر الثاني هو أقل المؤشرات فعالية بسبب ضآلة التعقيبات الواردة بشأن تنفيذ توصيات السياسة العامة على الصعيد الوطني وبالنسبة إلى المجتمع الدولي، وما يترتب على ذلك من تأثير. وثبت أن من الصعب الحصول على ردود من الدول الأعضاء والوكالات بشأن هذه التوصيات، ربما بسبب طبيعتها العامة وغير الملزمة. وللحصول على تغذية مرتدة، ربما يمكن النظر في اتباع نهج أكثر مبادرة، مثل قيام الأمانة بإجراء دراسات حالات إفرادية قطرية على الرغم من أنه سيتعين مراعاة ما يترتب على ذلك من آثار على الموارد.

٧٨ - وأما المؤشر الثالث فلا يمكن أن يكون فعالاً تماماً إلا إذا تضمنت جميع وثائق التعاون التقني مؤشرات إنجاز. وعلاوة على ذلك، ينبغي انتقاء هذه المؤشرات لتقديم أدلة بشأن المزايا المتعلقة بالجودة والمزايا الكمية على السواء. فهذا النوع من الأدلة يساعد أيضاً مديري البرامج في جهودهم الرامية إلى تحسين البرامج ويمكن أيضاً، كما أكد على ذلك أثناء استعراض منتصف المدة، أن يساعد على استبقاء الدعم لهذه البرامج وتوسيع نطاقه.

٧٩ - ومن السبل التي يمكن بحثها من أجل تحسين تقييم أعمال الأونكتاد ما يتمثل في توسيع نطاق التقييمات المتعمقة بحيث تشمل البحث والتحليل فضلاً عن التعاون التقني. وقد ثبت أن التقييم المتعمق الذي تجرته سنوياً الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية فيما يخص برامج التعاون التقني هو أداة فعالة لتحديد أوجه تصحيح مسار العمل وتوفير التوجيه. ويمكن للآلية الحكومية الدولية، عن طريق اللجان المعنية في سياق استعراضاتها المنتظمة للبرامج مثلاً، أن تضطلع بأي تقييم أوسع نطاقاً تكون له سوابق ويتمشى مع قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها ذات الصلة. وهذا الاقتراح يتطلب مزيداً من المناقشة.

٨٠ - ومن المسلم به بصورة عامة أن تحديد المؤشرات المتعلقة بالسياسة العامة، سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، هو أمر يثير تحديات أكبر منه في حالة المؤشرات المتعلقة بتنفيذ نواتج ملموسة مثل أنواع معينة من المساعدة التقنية. فمجال بحوث السياسة العامة يثير التحديات بشكل خاص. وتدور مناقشات في الأمم المتحدة بشأن الخبرة المكتسبة في مجال المؤشرات فيما يتعلق باستعراض أداء البرامج وتطبيق الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية (A/56/326). وتقوم وحدة التفتيش المشتركة بإجراء دراسة في هذا الصدد. وعندما تصبح هذه الدراسة متاحة، يمكن للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن تقوم على نحو مفيد في اجتماع قادم يبحث هذه القضية والأفكار المقترحة في الفقرات السابقة.

جيم - ملخص لما أجري على مستوى رفيع من مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة، من إعداد وزير خارجية تايلند

٨١ - مع اقترابنا من اختتام استعراض منتصف المدة الذي يجريه الأونكتاد هنا في بانكوك، أعتقد أن بإمكاننا القول إن مناقشاتنا قد أتاحت لنا جميعاً فرصة حقيقية لتبادل وجهات النظر والاستفادة من تجارب وأفكار كل منا.

٨٢ - ونحن جميعاً نعرف أن هذه الفترة هي فترة حاسمة بالنسبة لجميع بلداننا من حيث تنميتها، ومن حيث التحديات التي تواجهها، ومن حيث تحديد المسار الذي سننتهجه في السنوات القادمة.

٨٣ - إن توقيت إجراء استعراض منتصف المدة هو توقيت فريد لأن هذا الاستعراض يندرج ضمن سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى خلال هذه السنة. ويتبادر إلى ذهني المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد قريباً في جوهانسبرغ. فكل مناسبة من هذه المناسبات تتيح لنا الفرصة لمتابعة بناء توافق في الآراء واتباع نهج عملية نأمل أن تتجه نحو التوصل إلى اتفاق أعم بشأن القضايا البالغة الأهمية المثارة هنا.

٨٤ - ومن أجل تعزيز تأثير مداولاتنا في إطار مناقشاتنا التفاعلية، أود أن أحاول تلخيص بعض الشواغل الرئيسية التي أثرت. ومن المؤكد أنه ما من ملخص يمكن أن يكون مرضياً بالكامل للجميع، ولكنني آمل أن أستطيع، في هذا الملخص الذي سيتم تعميمه في وقت لاحق كجزء من تقرير الاجتماع، أن أتناول على الأقل معظم القضايا التي نوقشت. وسأشير في ملخصي هذا إلى سبعة مجالات رئيسية - الاتجاهات العالمية، والتجارة الدولية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وتمويل التنمية، وتعزيز القدرات التوريدية، وتخفيف وطأة الفقر والتنمية على مستوى القاعدة الشعبية، والإدارة الرشيدة وتماسك السياسات، وأخيراً دور الأونكتاد.

الاتجاهات العالمية

٨٥ - لقد أجرينا في الأونكتاد العاشر مداولات بشأن مخاطر وتحديات العولمة، واتفقنا على استراتيجيات للتنمية في عالم أصبح مترابطاً على نحو متزايد. كما اتفقنا على أن العولمة هي عملية مستمرة تنطوي على فرص كما تنطوي على مخاطر وتحديات. وقد أفضت العولمة الاقتصادية السريعة، نتيجة للتقدم التكنولوجي ولتحرير التجارة والتمويل والاستثمار على الصعيد الدولي، إلى توسع في النمو والتنمية الاقتصاديين العالميين. إلا أن الاختلالات التي تتسم بها عملية العولمة كانت لها أيضاً آثار عنيفة ضارة بعملية تنمية العديد من أقل البلدان نمواً التي تفتقر إلى القدرة على التكيف مع الوتيرة السريعة التي تسير بها عملية العولمة.

٨٦ - وقد سجل الاقتصاد العالمي أداءً متفاوتاً منذ ذلك الحين، إذ كانت هناك تفاوتات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وكذلك فيما بين المناطق النامية. وقد استمر الانتعاش الذي تحقق في آسيا والذي كان ظاهراً للعيان بالفعل في الأونكتاد العاشر، غير أنه لم يحدث

انتعاش مواز في أنحاء كثيرة من أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وقد كانت جميع البلدان النامية عرضة للتأثر بالتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ في السنة الأخيرة، وبخاصة تلك البلدان التي تربطها روابط قوية بالنظام التجاري. ومن حسن الطالع أن هذا التباطؤ كان أقل حدة مما كان يخشاه الكثيرون، وقد ظهرت مرة أخرى علامات تدل على حدوث انتعاش.

٨٧ - إن تجربة السنتين الماضيتين تؤكد الحاجة إلى اتباع نهج جماعي إلى حد أبعد إزاء التحديات الاقتصادية في عالم أصبح أكثر اندماجاً. وقد أكد عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت منذ الأونكتاد العاشر الرغبة في اتباع مثل هذا النهج، مع إحراز نتائج إيجابية، ولا سيما في بروكسل والدوحة ومونتيري. كما أن هناك علامات تدل على أن البلدان الغنية قد أصبحت أكثر استعداداً لدعم أضعف بلدان الأسرة الدولية فيما تواجهه من تحديات إنمائية، كما يتبين مثلاً من مبادرة الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم "كل شيء عدا الأسلحة" والدعم الموعود للبرنامج الجديد لتنمية أفريقيا. ويشكل التعبير القوي عن التضامن في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ دليلاً آخر على الفوائد الناشئة عن التحرك في هذا الاتجاه.

٨٨ - إلا أن مخاطر الهبوط التي تواجه البلدان النامية لا تزال كبيرة حسبما يتجلى في المشاكل الاقتصادية التي شهدتها الأرجنتين. فأسعار السلع الأساسية لا تزال تنخفض وتتقلب تقلباً حاداً، مما يثير مشاكل خطيرة بالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة المعتمدة على السلع الأساسية. وبالنظر إلى أن الفقر لا يزال يمثل التحدي الكبير بالنسبة لمعظم البلدان النامية، فإن المهمة التي تواجه المجتمع الدولي تظل تتمثل في تعزيز النهج المتعدد الأطراف إزاء التنمية وبخاصة من أجل ضمان الدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة.

التجارة الدولية والنظام التجاري المتعدد الأطراف

٨٩ - تشكل التجارة عنصراً هاماً من عناصر استراتيجيات التنمية، ولربما أصبح هذا العنصر أكثر أهمية مما كان عليه في الماضي. ولذلك فإن إدراج البعد الإنمائي، بما في ذلك الحاجة إلى إزالة قيود التوريد المفروضة على الصادرات، في صلب برنامج العمل الذي أطلق في الدوحة يشكل اعترافاً بإخفاقات الماضي كما يشكل مقياساً لأية التزامات تظهر في المستقبل. ولا تزال هناك أوجه عدم يقين تكتنف ترجمة هذا إلى ممارسة عملية. فلا تزال بلدان نامية عديدة تواجه صعوبات فيما يتصل بالالتزامات التي تم التعهد بها في جولة أوروغواي، ولم يكن وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها في مستوى التوقعات. يضاف إلى ذلك أن الاتجاهات الحمائية قد عادت إلى الظهور في البلدان الصناعية وفي مجالات، مثل قطاعي الصلب والزراعة، تتسم بأهمية مباشرة بالنسبة للبلدان النامية.

٩٠ - وليس من المستغرب أن تشعر معظم البلدان النامية أن قيام البلدان المستوردة الرئيسية بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق في مجالات تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية هو أمر أساسي للتوصل إلى محصلة ناجحة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، تظل الحواجز التعريفية وغير التعريفية تشكل محور شواغل هذه البلدان. ففي قطاع الزراعة، تؤدي الإعانات الواسعة النطاق إلى تشويه الأسواق وجعل المنافسة متعذرة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وعلى ضوء الفوارق فيما بين البلدان فيما يتعلق بقدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، يلزم أيضاً تعزيز المعاملة الخاصة والتفضيلية كجزء من القواعد التجارية المتعددة الأطراف. يضاف إلى ذلك أنه يلزم تيسير عملية الانضمام، وبخاصة لصالح أقل البلدان نمواً.

٩١ - كما أن ترتيبات التجارة الإقليمية تنطوي على فوائد هامة. ويشكل الترابط بين الترتيبات الإقليمية والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف قضية يلزم بحثها.

٩٢ - وفي هذه المجالات جميعها، يلزم تعزيز المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات، ليس من أجل تمكين البلدان النامية من المشاركة بمزيد من الفعالية في عملية التفاوض فحسب، وإنما أيضاً من أجل تمكينها من الاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام التجاري. وللأونكتاد دور رئيسي يؤديه في هذا الصدد من خلال مراعاة البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية، بما في ذلك عن طريق تعزيز المساعدة التي يقدمها من خلال الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة.

تمويل التنمية

٩٣ - إن العولمة تعني أنه لم يعد من الممكن تناول مسألة التجارة بمعزل عن مسألة التمويل. وقد اتضح ذلك في مؤتمر مونتيري الذي اعتمد نهجاً متكاملًا إزاء تمويل التنمية.

٩٤ - وعلى مدى العقدين الماضيين، شهد تكامل الأسواق المالية تحولاً هاماً نحو التدفقات الرأسمالية الخاصة. وقد كان من المتوقع أن يؤدي هذا إلى تشجيع الاندماج على نحو أكثر سلاسة في الاقتصاد العالمي، وبخاصة من قبل البلدان النامية. إلا أنه في غياب ترتيبات مالية عالمية تهدف إلى تحسين إدارة التدفقات الخاصة المتزايدة، كانت هذه التدفقات مصحوبة بتقلبات متزايدة وقد أصبحت تشكل مصدراً رئيسياً لانتشار عدوى الصدمات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم النامي. ولدى المضي قدماً في اتجاه الأخذ بترتيبات جديدة، ينبغي إيلاء قدر كافٍ من الاهتمام لاستقرار هذه التدفقات. ويلزم تعزيز الجهد الدولي الذي يرمي إلى

إصلاح البنية المالية الدولية من أجل جعل النظام المالي أكثر استقراراً وبحيث يفضي إلى تعزيز التجارة والتنمية.

٩٥ - وينبغي توحي الحذر في عملية التحرير المالي الذي ينبغي أن يكون متلائماً مع الظروف المحددة لمختلف البلدان، مع إيلاء العناية الواجبة لتدرج عملية الإصلاح. يضاف إلى ذلك أن التدفقات المالية لا تزال تتأثر تأثراً شديداً جداً بسياسات البلدان الصناعية الرئيسية. ويعتبر تحقيق المزيد من التجانس في السياسات العامة في هذه البلدان أمراً أساسياً بالنسبة لهيئة بيئة مالية دولية أكثر استقراراً. ومما يدعو إلى الأسف أن التقدم المحرز في هذا الاتجاه قد ظل بطيئاً.

٩٦ - ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقراراً من الناحية النسبية من التدفقات الخاصة القصيرة الأجل كما أنه يمكن أن ينطوي على فوائد على صعيد نقل التكنولوجيا فضلاً عن فوائد أخرى. وما برحت التدفقات الرأسمالية الخاصة، بكل أشكالها، تتركز إلى حد بعيد في عدد قليل من الأسواق الناشئة. وفي هذا الصدد، وبالنسبة لتلك البلدان، وبخاصة أقل البلدان نمواً، التي تجد صعوبة في اجتذاب التدفقات الخاصة الوافدة، قد يثبت عدم نجاح التدابير الرامية إلى اجتذاب الاستثمار المباشر، بل إن هذه التدابير قد تفضي، بدلاً من ذلك، إلى ظهور خطر المنافسة المفرطة. ومن شأن قيام بلدان المنشأ باعتماد تدابير داعمة محسنة أن يسهم في معالجة الاختلالات الجغرافية والقطاعية التي تتسم بها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي للأطر الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا ما تم التفاوض عليها، أن تكون مصممة بحيث تخدم عملية التنمية.

٩٧ - وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل عاملاً رئيسياً بالنسبة لإمكانيات نمو العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وقد بشر مؤتمر مونتيري بحدوث تغير مستحسن في المواقف لدى بعض البلدان المانحة، رغم أن الشروط الجديدة المرتبطة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تؤدي إلى زيادة تهميش بعض البلدان إذا ما اعتبرت الإصلاحات شرطاً مسبقاً لتقديم المعونة. ولا تزال أعباء الديون تحد من إمكانيات التنمية في العديد من هذه البلدان نفسها، ويلزم إحراز المزيد من التقدم على صعيد الإعفاء من الديون.

٩٨ - ويظل الافتقار إلى الهياكل الأساسية المادية المناسبة يشكل عقبة رئيسية تعترض التنمية في العديد من البلدان النامية. ويلزم إيجاد الوسائل الكفيلة بتمويل تنمية الهياكل الأساسية.

تعزيز القدرات التوريدية

٩٩ - إن تحرير التجارة يتيح إمكانيات لنمو الصادرات، ولكن النجاح في دخول أسواق الواردات يتطلب إجراء تحسينات كبيرة في القدرة التوريدية للعديد من البلدان النامية. ويشكل التنوع، بالنسبة لبلدان عديدة، التحدي الرئيسي في هذا الصدد. ولا يزال الاعتماد على السلع الأولية يشكل عقبة تعترض سبيل التنمية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا، حيث تشكل زيادة القيمة المضافة والصادرات المجهزة عاملاً رئيسياً بالنسبة لتحقيق نمو أسرع. ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير للتصدي لانخفاض أسعار السلع الأساسية والتخفيف من حدة الصعوبات الناجمة عن التقلبات المفرطة في الأسعار.

١٠٠ - وتشكل فجوة المعرفة والفجوة الرقمية مصدر قلق رئيسياً للمسؤولين عن رسم السياسات العامة في البلدان النامية. ومن الضروري سد هاتين الفجوتين والارتقاء بمستوى القدرة التكنولوجية من أجل الاستفادة من الفرص الناشئة عن عملية العولمة. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يشكل مصدراً من مصادر نقل التكنولوجيا ولكنه لم يفِ تماماً بتوقعات العديد من بلدان المنشأ، لأسباب منها مثلاً عدم كفاية الروابط المحلية.

١٠١ - إلا أن الاندماج الناجح لا يمكن أن يتحقق، في النهاية، إلا من خلال وجود قطاع مؤسسات محلي تتوفر له مقومات البقاء والاستمرار. ولهذا الغاية، يعتبر بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أمرين لا غنى عنهما.

١٠٢ - وفي حقبة العولمة هذه التي تتسم بتزايد الترابط الاقتصادي، أصبح التعاون الاقتصادي والتقني الأوثق فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، يشكل قوة دافعة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للنهج والشراكات الإقليمية، كما تتجلى مثلاً في إنشاء المعهد الدولي للتجارة والتنمية، أن تكون فعالة في هذا الصدد.

تخفيف وطأة الفقر والتنمية على مستوى القاعدة الشعبية

١٠٣ - إن تخفيف وطأة الفقر هو الهدف الأساسي للتنمية، حسبما أُنفق عليه في إعلان الألفية. ويجب أن يكون الناس هم محور أية استراتيجية تهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية، مع الاعتراف الكامل بالبعد الاجتماعي للتنمية. ولهذا الغاية، يجدر الاهتمام بمبادرات تهدف إلى تعزيز التنمية على مستوى القاعدة الشعبية، من قبيل مبادرات التمويل البالغ الصغر. ويجب أن يكون القطاع المحلي قادراً على الاستفادة من تزايد التجارة.

الإدارة الرشيدة وتماسك السياسات

١٠٤- إن التحدي الذي يواجه المسؤولين عن رسم السياسات العامة في كل مكان يتمثل في جعل العولمة عملية تعود بالفائدة على الجميع. وهذا يتطلب، قبل كل شيء، اعتماد سياسات محلية تفضي إلى التنمية والإدارة الرشيدة. كما أن لتماسك السياسات على المستويين الكلي والجزئي أهميته. ويمكن للاصغاء إلى مختلف آراء المجتمع المدني أن يوفر أفكاراً متبصرة هامة.

١٠٥- وفي إطار عملية العولمة، لم تعد الإدارة الرشيدة على المستوى المحلي وحدها كافية. فقد ازدادت حدة الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من التماسك والاتساق في السياسات على المستوى المتعدد الأطراف، مع تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات على المستوى العالمي. وهذا ينطبق على التجارة والتمويل والاستثمار.

دور الأونكتاد

١٠٦- ينبغي للأونكتاد، وفقاً لخطة عمل بانكوك التي اعتمدت في الأونكتاد العاشر، أن يواصل العمل كمحفل للمناقشات والمداولات الحكومية الدولية ولبناء توافق في الآراء، وأن يضطلع بأنشطة البحث والتحليل وجمع البيانات، وأن يوفر المساعدة التقنية المكيفة مع احتياجات البلدان النامية.

١٠٧- وبالنظر إلى أن الأونكتاد يشكل صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، فقد تم تفويضه على نحو واضح بالاضطلاع بهذه الوظيفة الهامة بالذات. ولذلك فإن جميع الشركاء الإنمائيين والمنظمات ذات الصلة مدعوون إلى دعم الأونكتاد في تلبية الطلبات المتزايدة الموجهة إليه.

١٠٨- وبذلك ينتهي هذا الملخص. وأود أن أختتم بالقول بأنه كان من دواعي اعتزاز وسرور حكومة وشعب تايلند أن يستضيف اجتماع استعراض منتصف المدة هذا وأن يرحباً بكم جميعاً مرة أخرى هنا في بانكوك. وأنتم جميعاً تعرفون مدى تفاني تايلند في خدمة أهداف الأمم المتحدة والأونكتاد، ولذلك فقد وجدنا ما يبعث على الرضا بصفة خاصة في تعبيرنا الملموس بهذه الطريقة عن دعمنا لهذه الأهداف.

١٠٩- وقد كان هدفنا دائماً، منذ أول مراحل الأعمال التحضيرية لعقد هذا الاجتماع، أن نتاح لنا جميعاً فرصة للالتقاء ولإعمال فكرنا في بعض القضايا الرئيسية المدرجة اليوم على

جدول الأعمال الدولي. وإني شخصياً أعتقد أن هذا الهدف قد تحقق بالكامل، وآمل بكل صدق أن تشاطروني رأيي هذا. واسمحوا لي أن أشكركم على مشاركتكم في هذا الاجتماع وأن أتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم الرامية إلى النهوض بتنمية عالمية تعود بالفائدة على الجميع.

دال - استنتاجات بشأن استعراض منتصف المدة أعدها الأمين العام للأونكتاد

١١٠ - إن اللسان ليعجز عن التعبير بوضع كلمات عن المتعة التي نعمنا بها في تذوق أصناف الطعام التايلندي الرائع خلال إقامتنا في بانكوك كما يعجز عن التعبير بكلمات قليلة عن كل تلك "النكهات" التي تميّز بها النقاش الذي جرى هنا على مدى اليومين الماضيين. ولذلك أرجو أن تسمحوا لي بأن أتناول في هذه الملاحظات الختامية القائمة الأوسع من أصناف القضايا التي طُرحت على مائدة النقاش وقد بدأت أنظارتنا تتجه نحو الأونكتاد الحادي عشر.

١١١ - لقد جرى استعراض منتصف المدة هذا في أعقاب ثلاثة مؤتمرات دولية بالغة الأهمية عُقدت في بروكسل والدوحة ومونتيري. وإني أعتقد أن هذه المؤتمرات قد بيّنت حدوث تحوّل في اتجاه التفكير بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية من ناحيتين بالغتي الأهمية على الأقل. ففي المقام الأول، سلّمت هذه المؤتمرات بضرورة إعادة إدراج البُعد الإنمائي في المناقشة المتعلقة بإدارة التجارة والتمويل والاستثمار على المستوى الدولي من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق كامل إمكاناتها في عالم يسير على طريق العولمة. ومن الناحية الثانية، سلّمت هذه المؤتمرات أيضاً بضرورة قيام الحكومات والهيئات المسؤولة عن رسم السياسات العامة في البلدان النامية بتحمّل قدر أكبر من المسؤولية عن إجراءاتها ومصائرهما الاقتصادية.

١١٢ - وبعد الإصغاء إلى مختلف التدخلات على مدى اليومين الماضيين، يتبين أن المهمة الأساسية التي تواجهنا الآن هي مهمة إيجاد نهج بناء و متماسك إزاء التصدي لهذين التحديين. وأود أن أبدأ أولاً بالإشارة إلى أحد التعليقات المستنيرة العديدة التي أبدتها رئيس وزراء تايلند لدى افتتاحه لاجتماعنا هذا. فلقد طلب منا أن نكف عن النظر إلى عملية العولمة باعتبارها مجرد تجارة حرة في السلع والخدمات خالية من القيود وحركات رأسمالية متحررة غير محدودة، بل أن ننظر إلى هذه العملية باعتبارها تُجسد التفاعل المستمر لمواطني القوة والامتياز التي يتميز بها كل مجتمع. ومن وجهة النظر هذه، تكمن الفرص الحقيقية التي ينطوي عليها النظام العالمي فيما تتميز به الشعوب والمؤسسات والدول القومية من غنى وتنوع هائلين. ويجب على المجتمع الدولي، كما لاحظ رئيس وزراء تايلند، أن يحترم هذا التنوع بكل صدق إذا كنا نريد أن ننعم بالعيش في عالم أكثر رخاءً يكون فيه للجميع المجتمعات نصيب كامل.

١١٣- وهذا يعني في الواقع العملي أنه لم يعد بإمكاننا أن نتعامل مع القضايا الصعبة التي تواجه البلدان النامية على صعيد السياسة العامة من خلال التوصية بتبني خطة عمل مشتركة يُطبَّق بموجبها على جميع البلدان وفي كل الحالات نموذج واحد يقوم على التحرير السريع للتجارة والتمويل والاستثمار. ذلك لأن مثل هذا النهج يُغفل دور السياسات والمؤسسات المحلية في بناء القدرات اللازمة لمساعدة البلدان على تحسين إدارة اندماجها في الاقتصاد العالمي ويُيسر جهودها الرامية إلى توليد الثروة والتصدي للتحديات الاجتماعية. وإنني مقتنع، بعد أن أصغيت إلى المناقشات التي جرت خلال هذا الأسبوع، بأن البلدان النامية مستعدة تماماً لتحمل المسؤولية الكاملة عن مصائرنا الاقتصادية، ولكن ذلك يتطلب تمكينها من استخدام مجموعة أدوات السياسة العامة التي ساعدت البلدان المتقدمة في بلوغ مستويات الدخل والرفاه العالية التي تشهدها حالياً.

١١٤- وفي هذا الصدد، أود أن أذكركم بأن راوول برييش، مؤسس الأونكتاد، كان يُصر دائماً على أن المسؤولية النهائية عن تنمية البلدان النامية تقع على عاتق البلدان النامية نفسها. وقد ظلّ يؤكد دائماً، في كل ما صدر عنه من بيانات في الأونكتاد، على أن الاعتماد على الذات هو المسؤولية الأساسية لكل حكومة وكل شعب، مع السعي في الوقت نفسه إلى الحصول على المساعدة الضرورية من المجتمع الدولي. ولذلك فإنه ليس هناك خلاف حول الدور المركزي للسياسات والجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق تنمية حقيقية، بل إن هذا أمر مسلّم به.

١١٥- لقد كان معدل النمو المستهدف للبلدان النامية، عندما تم إنشاء الأونكتاد قبل نحو ٤٠ سنة، يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة في السنة. وقد أثبتت منطقة شرق آسيا أن هذا ليس هدفاً غير معقول ولا هو حُلْم مستحيل. إلا أنه من المحزن أن معظم المناطق النامية الأخرى لم تستطع بلوغ هذا الهدف. ويشير بعض التقديرات إلى أنه يتعين اليوم تحديد مستوى أعلى لمعدل النمو إذا ما أُريد للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، كما هي مبينة في إعلان الألفية، أن تتحقق ضمن الإطار الزمني المحدد. وبالتالي فإنه يجب علينا أن نفكر في هذا التناقض وأن نستخلص الاستنتاجات. فإذا كانت بضعة بلدان وبضع مناطق فقط تستطيع أن تحقق هدف النمو المحدد، فهذا يدل، كما يبدو، على أن الباب موجود ولكن فتحته ضيقة جداً. ولذلك يجب علينا في الوقت نفسه أن نحاول توسيع هذه الفتحة من خلال إجراء الإصلاحات الضرورية في البيئة الخارجية وأن نضاعف جهود الاقتصادات الوطنية في شتى أنحاء العالم لكي نتعلم من التجارب الناجحة في مجال التنمية ونستفيد إلى أقصى حد من الفرص القائمة.

١١٦ - إن إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية من أجل إتاحة حيز أكبر للعمل على صعيد السياسة العامة إنما تعني، كما ذكرتُ آنفاً، أنه يجب على الحكومات في البلدان النامية أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن أعمالها. وهذا يتطلب اعتماد تدابير تهدف إلى تحسين كفاءة وشفافية المؤسسات المحلية والضوابط الضريبية والنقدية واستخدام السياسات الاقتصادية الكلية استخداماً فعالاً من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين استقرار الأسعار والنمو. كما أن هذا يتطلب اعتماد مجموعة متنوعة من السياسات الاستراتيجية في جانب العرض من أجل بناء القدرة الإنتاجية، وبخاصة في قطاعات التصدير. وأود أن أشدد مرة أخرى على ضرورة بناء الروابط المفيدة بين المفاوضات التجارية وتعزيز القطاع الإنتاجي. وهذا يعني أنه، بدلاً من مجرد الاكتفاء بانتظار محصلة المفاوضات، يجب الشروع بصورة نشطة في بناء القدرة على التصدير، بل إن هذا ينبغي أن يتم حتى قبل اختتام المفاوضات. والغرض من ذلك هو ضمان أن تؤدي المفاوضات حقاً إلى إحراز نتائج في تلك المجالات التي يمكن فيها للبلدان النامية أن تزيد قدرتها على التصدير وأن تستفيد من الفرص التجارية. وهذا يعني، ضمن ما يعنيه، أنه من غير المناسب على الإطلاق أن تتخذ البلدان النامية موقفاً دفاعياً أو سلبياً أو معانداً. بل ينبغي لها، على النقيض من ذلك، أن تعتمد موقفاً يقوم على المبادرة إلى حد بعيد. وينبغي لها أن تعمل على صياغة مواقفها وفقاً لمصالحها التجارية وأن تتفاوض حول هذه المواقف بطريقة تُفضي إلى خاتمة ناجحة وإلى إدماج تلك المصالح في محصلة حولة المفاوضات.

١١٧ - إلا أن هذا يعني أيضاً تحولاً في النظرة إلى الأمور بعيداً عن بعض السياسات التي روج لها في السنوات الأخيرة والتي كانت القوة الدافعة لبعض النصائح التي أُسديت إلى البلدان النامية. ولا يزال يتعين تحديد الكيفية التي يمكن بها توسيع هذا الحيز تحديداً دقيقاً. ولقد طرحت أمانة الأونكتاد بعض الأفكار في مذكرة القضايا التي أُعدت للمناقشات التفاعلية مستندة إلى التجارب الإنمائية الناجحة. ولكن التقدم الحقيقي هنا لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يتم إشراك البلدان النامية إشراكاً كاملاً وعلى قدم المساواة في صياغة أهدافها الإنمائية وخياراتها في مجال السياسة العامة.

١١٨ - ومن الواضح أنه لا يمكن لأي بلد، في عالم أصبح مترابطاً على نحو متزايد، أن يدير شؤونه الداخلية دون إيلاء اعتبار للأوضاع السائدة في الاقتصاد الدولي. والمفاضلة بين المسؤوليات المحلية والدولية هي، بطبيعة الحال، عملية صعبة ولكنه ما من شك في أن ما حُصص إليه التفكير، في مؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤، بشأن مسألة تعددية الأطراف هو أن الضغوط الدولية المعاكسة ينبغي ألا تُستوعب من خلال اعتماد تدابير تُضحى بالنمو والعمالة. وفي وقت لاحق، تم تأسيس الأونكتاد على أساس الاعتراف بأن رخاء كل طرف يتوقف على رخاء الجميع وأنه يجب إيلاء اهتمام خاص لأوجه التحيز والتنافر التي تشوب

بنية النظام والتي تعوّق إمكانيات التجارة والتنمية في البلدان الأفقر. وأود أن أذكركم هنا أيضاً بأننا قد قلنا دائماً في الأونكتاد بأن العولمة بدون الاعتماد المتبادل تفضي إلى تردّي أوضاع التنمية. ولكن لمصطلح "الاعتماد المتبادل" معاني مختلفة؛ فقد يكون له بالطبع معنى وقائعي محض يصف الواقع المتمثل في أن البلدان جميعها تعتمد على بعضها البعض رغم أن بعضها قد يكون، بطبيعة الحال، أكثر اعتماداً على الغير من بعضها الآخر لكونه أقل اعتماداً على الذات. ولكن الاعتماد المتبادل يعني أيضاً أنه يتعين علينا أن نُهيئ أوضاع الرخاء وأوضاع النمو الاقتصادي التي تنهض بالجميع. وهذا ما جعلنا نعتقد دائماً بأن الشرط المسبق للتنمية الناجحة للبلدان النامية يتمثل أيضاً في تحقيق معدل نمو متسارع في الاقتصادات الصناعية مما يتيح لها توفير الحيز والأسواق ورأس المال والتكنولوجيا للبلدان النامية. ولذلك فإن الاعتماد المتبادل يجب ألا يكون منفصلاً عن عملية العولمة بهذا المعنى أيضاً.

١١٩- وغني عن القول إن الاعتماد المتبادل قد تعمّق منذ تأسيس الأونكتاد وأنه من الممكن القول إن التحدّي المتمثل في تحقيق التماسك بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا قد أصبح اليوم أكبر من أي وقت مضى. بل إن حدته قد تزايدت اليوم لأن الاتجاه السائد على مدى العقدين الماضيين كان نحو إخضاع أهداف النمو والعمالة والتنمية لمقتضيات قوى السوق العالمية. وقد نشأ هذا التحول، من نواح عديدة، عن التحديات المفصلية الصعبة التي واجهت العديد من البلدان، المتقدمة منها والنامية، خلال فترتي السبعينات والثمانينات.

١٢٠- ولكن التجربة الحديثة قد أثارت أسئلة، وبخاصة في البلدان النامية، حول مدى فعالية الترتيبات الاقتصادية الراهنة المتعددة الأطراف والحاجة إلى إجراء إصلاحات من أجل استعادة درجة أكبر من التماسك. ويتعين علينا أن نتعلّم كيفية تقليص وإدارة حالات عدم الاستقرار وعدم التيقن الناشئة عن الاقتصاد الدولي. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي تحسين الترتيبات الحالية في مجال التجارة والتمويل الدوليين مع الاستفادة الكاملة من المفاوضات الجارية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن المفاوضات التجارية التي أُطلقت في الدوحة تتيح لنا فرصة هامة ينبغي ألا نضيعها - وهي فرصة التوصل إلى نتيجة إيجابية من منظور إنمائي في التفاوض حول القضايا التي ما برحت معلقة منذ سنوات عديدة وفي جولات عديدة من المفاوضات. ولهذا السبب، فقد أُطلق على هذه القضايا اسم "الأعمال غير المنجزة" لجولة طوكيو ثم أصبحت تسمى أيضاً في وقت لاحق الأعمال غير المنجزة لجولة أوروغواي. ولذلك ينبغي لنا الآن أن نتخذ إجراءات لأن الكثير من التعليقات التي سمعتها خلال المناقشات التفاعلية تعكس شعوراً عميقاً بالإحباط إزاء النتائج التي أسفرت عنها الجولات السابقة من المفاوضات. ويتعين علينا الآن بطبيعة الحال أن نتخذ إجراءات أفضل

إذا ما أردنا هيئة الأوضاع التي تتيح للبلدان النامية إجراء الإصلاحات الداخلية التي تحتاج إلى إجرائها في مواجهة الضغوط والقيود الدولية المتعاضمة.

١٢١- إن الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة لأغراض المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية وجميع القضايا المترابطة، مهياً على نحو بارز للإصغاء لهذه الشواغل والاستجابة لها. بل إن مبرر وجودنا هو أن نفكر تفكيراً شاملاً ومن منظور إنمائي وأن نعمل في الوقت نفسه على استخدام التجارة كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية. ولهذا السبب، تشكل "التجارة" جزءاً من اسم الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ذلك لأن التجارة هي أحد الشواغل الرئيسية ولأن الأونكتاد يؤمن بالتجارة. كما أن الأونكتاد يعتقد بأن من حق البلدان النامية أن تشارك في التجارة بدرجة أكبر، سواء من حيث الكمية أو من حيث النوعية.

١٢٢- ولقد تغيرت القضايا المدرجة في إطار هذه الولاية على مدى السنين، وبذلك الأونكتاد جهوداً لمعالجتها نظراً لتأثيرها على الأداء الاقتصادي والإمكانيات الاقتصادية للبلدان النامية. وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت مسألة عدم الاستقرار المالي في صدارة هذه القضايا وكان للأونكتاد دور طبيعي في معالجة هذه المسألة من منظور إنمائي. وأود هنا أن استرعي اهتمامكم إلى أنه قبل سنوات خلت، وفي بداية فترة التسعينات، كان الأونكتاد، على حد علمي، المؤسسة الاقتصادية الدولية الوحيدة التي تنبأت، عقب انهيار جدار برلين مباشرة، بأن العقد سيشتميز بتواتر حدوث الأزمات المالية والنقدية وحدتها وقوتها المدمرة. وبالتالي لا يمكن لأحد أن يُنكر أننا قد حذرنا المجتمع الدولي من حالة عدم الاستقرار هذه قبل أن يبدأ بتلمسها بوقت طويل.

١٢٣- إلا أنه مع استمرار تطور قضايا السياسة العامة العالمية والوطنية، يجب أن يتحوّل التشديد بطبيعة الحال نحو الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وقد أخذت مسألة المشاركة الأوسع والأكثر فعالية في النظام التجاري العالمي على أساس قدرات محلية معززة تتجه الآن نحو الصدارة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. إلا أن التزامنا باتباع نهج متكامل لا بد أن يظل نصب أعيننا.

١٢٤- وبهذه الروح، أود أن أشير إلى أن هناك مسألتين رئيسيتين ستكونان موضع تفكيرنا وجهودنا خلال الفترة القادمة حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر. والمسألة الأولى هي نوع الترتيبات الدولية التي ستلزم لإتاحة حيز للبلدان النامية على صعيد السياسة العامة وتوفير فرص تجارية ملموسة لها من أجل معالجة القضايا الأساسية المتمثلة في تخفيف وطأة الفقر

وسد فجوة الدخل. أما المسألة الثانية فتتعلق بنوع السياسات والمؤسسات المحلية التي ستلزم في كل بلد من أجل توليد القدرة على مواجهة هذه التحديات.

هاء- الإعراب عن الامتنان

مشروع قرار مقدم من رئيس المجلس

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يجتمع في بانكوك لإجراء استعراض منتصف المدة المتعلق بالأونكتاد العاشر،

- ١ - يعرب عن امتنانه العميق لحكومة وشعب تايلند لاستضافة اجتماع استعراض منتصف المدة؛
- ٢ - ينوه مع بالغ التقدير بالتزام حكومة وشعب تايلند بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة؛
- ٣ - يعترف مع بالغ الارتياح بالمساهمة المباشرة التي أسهمت بها حكومة تايلند في نجاح استعراض منتصف المدة؛
- ٤ - يشكر حكومة وشعب تايلند على الحفاوة الحارة التي لقيه جميع المشاركين في الاجتماع؛
- ٥ - يعرب عن تقديره للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتعاونها في توفير مكان انعقاد المؤتمر.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٦ (A/55/6/Rev.1).
- (٢) A/CONF.191/11 المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١.
- (٣) WT/MIN(01)/DEC/W/1/2 and/10 المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
- (٤) انظر الفقرة ٣٤ من توافق آراء مونتيري، (تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.02.II.A.7). الفصل الأول، القرار ١، المرفق)
- (٥) الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، الوثيقة TD/B/49/2-TD/B/WP/148 المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.
- (٦) الوثيقة TD/B/COM.2/40-TD/B/EX(28)/3 المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢.
- (٧) الوثيقة TD/B/COM.1/49-TD/B/EX(28)/4 المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

- (٨) الوثيقة TD/B/COM.3/46-TD/B/EX(28)/5 المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٢.
- (٩) الوثائق TD/B/COM.1/48 و TD/B/COM.2/39 و TD/B/COM.5/45 المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.
- (١٠) “تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا” (الوثيقة TD/B/47/4-UNCTAD/GDS/MDPB/7 المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠) و “التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والآفاق وقضايا السياسة العامة” (الوثيقة TD/B/48/12-UNCTAD/GDS/AFRICA/1 المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠١).
- (١١) الوثيقة TD/B/49/2-TD/B/WP/148 المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.
- (١٢) مقرر مجلس التجارة والتنمية المتخذ في الدورة التنفيذية الثامنة والعشرين في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

الفصل الثاني

أعمال الجلسة العامة للمجلس

ألف - استعراض منتصف المدة

- ١ - لأغراض النظر في هذا البند سيكون معروضاً على المجلس الوثائق التالية:
- (أ) "استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية" (TD/B(S-XIX)/4)؛
- (ب) "إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك" (TD/B(S-XIX)/3)؛
- (ج) "إجراء مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة في سياق الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسات العامة منذ الأونكتاد العاشر" (TD/B(S-XIX)/2)؛
- (د) "التجارة والاستثمار في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: الاتجاهات الأخيرة والقضايا الناشئة" (TD/B(S-XIX)/5).

بيانات افتتاحية

- ٢ - رحب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية في تايلند بالمشاركين باسم حكومة البلد المضيف. وقال إنه كان شرفاً لتايلند أن تستضيف الأونكتاد العاشر، وترغب في أن تؤكد من جديد التزامها بالنجاح المستمر للأونكتاد وأهدافه. ومن شأن استعراض منتصف المدة أن يدرس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك وأن يقيم جميع الأنشطة العالمية الرئيسية التي تمت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر والتي أثرت في التنمية. ومن شأنه أيضاً أن يتيح فرصة جيدة لمناقشة مجموعة واسعة من القضايا وأن يستكشف بدائل في مجال السياسة العامة من أجل معالجة التحديات التي تواجه التنمية العالمية.
- ٣ - لقد قام الأونكتاد بدور هام جداً في طرح مصالح البلدان النامية أمام البلدان الأكثر تقدماً في إطار متعدد الأطراف. ومن المهم للدول الأعضاء في الأونكتاد أن تظهر التزامها التام بالأونكتاد وأن تضمن استمرار نجاحه حتى الأونكتاد الحادي عشر. ومن شأن نتائج استعراض منتصف المدة أيضاً أن يكون مفيداً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ في وقت لاحق من هذه السنة.

٤ - وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن عملية استعراض منتصف المدة كانت عملية دقيقة وجوهرية وغنية وشكلت مثالا واضحا على قدرة الأونكتاد على تغيير وتعديل الأولويات وأساليب العمل. وفي الأونكتاد العاشر، ساعدت المناقشات التفاعلية بين جميع الشركاء الإنمائيين في إبراز التلاقي المتزايد في الأفكار حول العملية الإنمائية وبعض المواقف المخالفة من أثر العولمة. وأشار العديد من البلدان النامية إلى ما تواجهه من صعوبات في إدارة عملية التنمية في بيئة اقتصادية عالمية تشهد عولمة وتغيراً سريعين، وأشارت إلى ما تواجهه من قيود. وظهر توافق عام في الآراء يفيد بأنه فيما يمكن للعولمة أن تكون قوة فاعلة في النمو لا يمكن القول إن جميع البلدان تستفيد من هذه العولمة. ولا يزال العديد من الاقتصادات الضعيفة مهمشاً، لا سيما اقتصادات أقل البلدان نمواً. أما التغييرات في السياسة العامة التي اقتضتها مجازاة العولمة فقد أطلقت قوى ولدت غموضاً وزادت من حدة الفقر، وصعّب التحكم بها من خلال الإجراءات الانفرادية. وفي هذه الظروف، فإن التوقع من البلدان النامية أن تتبع استراتيجية لمواصلة فتح أسواقها بدون توفير دعم فعال متعدد الأطراف لها أو إتاحة فرص لها للتصدير تخرجها من التخلف والفقر هي استراتيجية تحمل بذور هزيمة أصحابها. وهذه المناقشات وأشكال التفاعل كانت مصدر توافق الآراء بشأن خطة عمل بانكوك التي عززت الدور الفريد للأونكتاد في المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والقضايا المتصلة بالتنمية.

٥ - واستعراض منتصف المدة أتاح فرصة لا لرصد أداء وأثر المنظمة فحسب بل أيضاً لتعزيز مهاراتها الأساسية وللتعلم من حالات القصور والتكيف مع التطورات والأولويات الجديدة. وتشير النتائج حتى الآن إلى إحراز تقدم بارز في تنفيذ مختلف الولايات المتفق عليها في الأونكتاد العاشر. وفي الفترة المتبقية قبل انعقاد المؤتمر القادم سوف تولي الأمانة انتباهاً خاصاً لمجالات بعينها من مجالات التحسين المحددة فيما تجري تعديلات ترمي إلى استيعاب أنشطة تعلق الدول الأعضاء أهمية عظيمة عليها.

٦ - وأما نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر فقد انطوت على آثار هائلة بالنسبة لأعمال الأونكتاد. وقد أعدت الأمانة دليلاً لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، بما فيه مجالات العمل المحددة التي يتعين على الأونكتاد الاضطلاع بها. وقد أثارت نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة تحديات جديدة للأونكتاد في مجال دعم البلدان النامية في المفاوضات الحالية والمقبلة. وقد أعدت الأمانة مشاريع للتعاون التقني وبناء القدرات تُنفذ بالتشاور مع البلدان الأعضاء وبالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى. وأجرت الأمانة أيضاً استعراضاً داخلياً للمساعدة التقنية، وسيقوم الفريق العامل التابع للمجلس في الخريف ببحث نتيجة تقييم أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات.

٧ - وأخيراً، ورغم الكثير الذي أنجز، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لمواصلة تحديد جوانب من جوانب نتائج الاستعراض وتنفيذها.

رؤساء الركن الأول والثاني والثالث

٨ - تكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية باسم رئيس الركن الأول لاستعراض منتصف المدة بشأن الآلية الحكومية الدولية فقال إن هدف الركن الأول لم يكن إجراء إصلاح شامل للآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد بل تحسين سيرها بحيث يمكنها أن تستجيب على نحو أفضل للأحداث الجديدة وأن تلبى احتياجات الدول الأعضاء في الأونكتاد. وأوصى بأن يلاحظ المجلس الجزء الأول من الوثيقة TD/B(S-XIX)/4 الذي يتضمن ملخص الرئيس للأهداف العامة للاستعراض الذي أجري في هذا الركن وكذلك المشاكل والانجازات التي أشارت إليها الوفود. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من الوثيقة ذاتها، التي قدمت إلى المجلس لاعتمادها من قبله، فقد اقترح عدم تحويل لجنة الدورات التابعة للمجلس والمعنية بأقل البلدان نمواً إلى لجنة توجيهية بل تكليفها تنسيق واستعراض ورصد الأنشطة التي يضطلع بها في هذا المجال على نطاق الأونكتاد، وعقد دورة تنفيذية للمجلس لبحث تقرير أقل البلدان نمواً. وقدم اقتراحات أيضاً بشأن طرق تحسين التركيز في اللجان وتعزيز اختصاصات وتماسك اجتماعات الخبراء. ولا تزال توجد مشكلتان بدون حل. ويتعين على المجلس أن يقوم في دورته التاسعة والأربعين بالنظر في مسألة عقد دورتين عاديتين في السنة بدلاً من دورة واحدة، ويتعين إيجاد حل طويل الأجل قبل نهاية عام ٢٠٠٢ لمسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لتغطية مشاركة خبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية.

٩ - وتكلمت ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بصفتها رئيسة للركن الثاني المعني بإجراء تقييم فقالت إن حصيلة عمل الركن تظهر إجراء استعراض مفتوح وتفاعلي للبرامج واحداً واحداً. وتعتبر البحوث والتحليلات مرضية بوجه عام، رغم صدور ردود متضاربة على بعض المنشورات، والدعوة إلى ضرورة توزيعها بفعالية أكبر. وكانت الردود ضئيلة بشأن أثر التوصيات التي صدرت عن الاجتماعات الحكومية الدولية، أما الربط بين المناقشة الحكومية الدولية وبين البحوث والتعاون التقني أو التركيز على المجالات ذات الصلة من مجالات السياسة العامة فيمكن أن يضمن حدوث أثر أفضل. وقد لقيت أنشطة التعاون التقني الكثير من الردود الإيجابية وكانت عملية الاستعراض الداخلي لإجراءات التعاون التقني موضع ترحيب. ويمكن لتحسين استخدام المؤشرات وتنفيذ نتائج التقييم أن يعززا تحسين النوعية. أما تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك فكان مخيباً

للآمال وأطلقت دعوة لبذل جهود جديدة. ومن المسائل الأخرى التي بحثت مسألة تنفيذ قرار إنشاء برنامج فرعي لأفريقيا، والسبيل الأفضل لتنفيذ أعمال الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً، والتقدم المحرز بصدد المسائل المشتركة. وقدمت اقتراحات لتحسين فعالية مؤشرات الإنجاز ولكن هذه الاقتراحات بحاجة إلى المزيد من البحث.

١٠ - ومن شأن استعراض منتصف المدة أن يساعد على توزيع الموارد بفعالية قصوى وأن يوجه جهود الأونكتاد في مجال جمع المال إلى المجالات الأوسع إليها. وينبغي وجود تناسب بين برنامج العمل والموارد. وفيما لا تزال موارد الأونكتاد من خارج الميزانية ثابتة إلا أن موارد الميزانية العادية شهدت انخفاضاً كبيراً في بعض المجالات. فقد نقلت وظائف إلى المكتب الجديد وهو مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

١١ - وقد حددت قمة الألفية وإعلانها أهدافاً مشتركة للجهود الإنمائية الدولية، وأكد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً من جديد أهمية المسائل التي يعالجها الأونكتاد، وانطوى المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على آثار بارزة لأعمال الأونكتاد، ووضع المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مركز الصدارة القضايا التي تشكل الأساس لخطة عمل بانكوك. وأما الترجمة العملية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فتعتبر أولوية عالية للمنطقة وشركاؤها الإنمائيين.

١٢ - وأما المجالات موضع التشديد التي تؤدي إلى الأونكتاد الحادي عشر فتشمل معالجة الحاجات المباشرة لأقل البلدان نمواً الناشئة عن مفاعيل اجتماع الدوحة والمفاوضات الأخرى، وتشمل كذلك تعزيز القدرات على التوريد بغية تحسين القدرة التنافسية للبلدان النامية ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وهذا العمل ينبغي الاضطلاع به بتعاون وثيق مع منظمات أخرى استجابة للطلب ودعمًا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

١٣ - وتعكس حصيلة أعمال الركن الثاني التعليقات الصريحة والبناءة التي أبدتها الوفود. وقد رغب وفد، وردت تعليقاته بعد الموعد النهائي لتقديم التعليقات، في تقصير نص حصيلة مؤتمر مونترية وزيادة توضيح مسألة قيود الموارد. وأخيراً، فإن التركيز على أثر الأنشطة بالاستناد إلى التقييم الذاتي يعتبر أمراً مبتكراً. ويمكن لحصيلة التقييم أن تكون بمثابة مساهمة في المناقشات المقبلة، ويمكن أن تساهم في عملية الإصلاح التي أطلقها مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة.

١٤ - وتكلم ممثل تايلند بصفته رئيس الركن الثالث المعني بالمناقشات التفاعلية فقال إن موضوع وتنظيم المناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة على مستوى رفيع قد

جرى تحديدهما بمساعدة الأمين العام للأونكتاد. وقد أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة قضايا (TD/B(S-XIX)/2) لا الملخص شامل لجميع القضايا التي يمكن إثارتها بل كعامل حفز لتشجيع المناقشة. أما المناقشات غير الرسمية التي دارت حول هذه المذكرة في جنيف فقد أبرزت عدداً من الشواغل. ونظراً إلى أن استعراض متوسط المدة يقع في فترة تشهد عقد عدد من المؤتمرات الدولية الرئيسية، فإنه يمثل فرصة للتقييم والسير قدماً بشأن المسائل التي تُثار في هذه المؤتمرات، بما فيها المسائل المتصلة ببرنامج عمل الأونكتاد نفسه. وتوجد حاجة لإجراء دراسة أدق لحالات النجاح والدروس التي يمكن استخلاصها منها لبلدان نامية أخرى. وقد أُثير دور حُسن التدبير رغم أن البعض يعتقدون بأن الإصلاحات المؤسسية المحلية لا بد لها من أن تكون موضع التركيز، بينما أصر آخرون على اعتبار حُسن تدبير الاقتصاد الدولي، ولا سيما دور القواعد والمؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف هي القضايا الرئيسية. وأخيراً، قال بوجود إيلاء اهتمام أكبر للتحديات الواضحة التي تواجه أقل البلدان نمواً.

بيانات

١٥ - قال وزير التجارة والصناعة في كينيا إن حصيلة الأركان الثلاثة متوازنة وينبغي لها أن تشكل أساساً جيداً للمناقشة. والمسألة الأشد إلحاحاً هي مسألة الحاجة إلى موارد إضافية في الأونكتاد للاضطلاع بولايته على نحو فعال، لا سيما أنشطة التعاون التقني المتصلة بتحليل السياسات العامة، وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية. وعند اعتماد خطة عمل بانكوك بُحث عدد من التدابير التي يتعين اتخاذها من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار. ورأى ما يبعث على الأمل في الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمت منذ ذلك الحين، بما في ذلك التعهدات التي أعلنت في مونتييري، ولكنه يشعر بخيبة الأمل عموماً إزاء التقدم المحرز في اتجاه بلوغ أهداف الأمم المتحدة. وهنأ الدانمرك ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد لبلوغهم الأهداف المحددة بغية تحقيق هدف إعلان الألفية الرامي إلى تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى نصف ما هي عليه الآن بحلول عام ٢٠١٥.

١٦ - والاتجاه الرئيسي لإطار السياسة العامة في كينيا هو التخفيف من حدة الفقر عن طريق إيجاد فرص العمل والتنمية المستدامة. غير أن عقبات مثل تدني تدفقات الاستثمار، وارتفاع المديونية، وتعليق المعونة تجعل من الصعب إحراز تقدم.

١٧ - وعلى صعيد التجارة الدولية، لم تحن البلدان النامية ثمار تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. وما زال يتعين تناول عدد من المسائل المشمولة بخطة عمل بانكوك، بما فيها الوصول المجدي إلى الأسواق، والتدابير الصارمة في مجال الصحة والصحة النباتية، والقدرة

التنافسية، وقصر الفترات الانتقالية، وجعل المعالجة الخاصة والتفضيلية معالجة ملموسة، وجعل المساعدة المالية والتقنية أكثر تركيزاً. وينبغي ترجمة الوعود التي قُطعت في الدوحة بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات وغيرها من الالتزامات إلى واقع فعلي لتمكين البلدان النامية من تنفيذ جدول أعمال الدوحة الإنمائي بكل ما يعنيه.

١٨ - وُبُحِثت في بانكوك أيضاً الحاجة إلى تعزيز وتطوير تكنولوجيا مناسبة. ولم يُحرز تقدم يُذكر في هذا المجال، ولا تزال الهوة التكنولوجية واسعة. وهذا يتطلب انتباهاً عاجلاً.

١٩ - وُحُدِدت تحديات المستقبل تحديداً ووضوحاً في إعلان الألفية وتكررت في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وفي توافق الآراء في مونتييري. وحثَّ الشركاء الإنمائيين على دعم هذه المبادرات، لا سيما تلك الرامية إلى تخفيف حدة الفقر المدقع.

٢٠ - أما أعمال الإرهاب البشعة التي وقعت في نيروبي ودار السلام في آب/أغسطس ١٩٩٨ وفي الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فلم تؤد إلى خسائر في أرواح الأبرياء فحسب بل أثرت أيضاً تأثيراً سلبياً في التجارة الدولية. وكينيا باعتبارها وجهة سياحية رئيسية عانت من ذلك في شكل خسائر في الإيرادات السياحية. وسوف تظل كينيا دائماً متعاونة تعاوناً كاملاً مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. ويُعتبر السلام والأمن والاستقرار ضرورياً للتجارة وذلك بغية الاستفادة استفادة كاملة من عملية العولمة.

٢١ - وتكلم ممثل **مصر** باسم **مجموعة ال ٧٧ والصين** فأبرز الحاجة إلى الحوار والتعاون بين جميع أعضاء المجتمع الدولي من أجل التغلب على الغموض الذي يؤثر تأثيراً ضاراً بالتنمية في البلدان النامية. وفي هذا السياق، قال إنه ينبغي للأونكتاد أن يظل فاعلاً رئيسياً في المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية. أما أنشطة الأركان الثلاثة لاستعراض منتصف المدة فكانت مفيدة للغاية في تعميق وعي الشركاء الإنمائيين لأولويات بعضهم بعضاً ولآرائهم وآمالهم وتطلعاتهم. وجميع أعضاء الأونكتاد ملتزمون بتعزيز دور الأونكتاد. وتطلع مجموعة ال ٧٧ والصين إلى تنفيذ نتائج الأركان الثلاثة. وقال إن من الأهمية البالغة للفريق إيجاد مصادر تمويل طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها لتمويل الخبراء من البلدان النامية قبل تحديد الموعد النهائي. وفيما يتعلق بعملية التقييم فإن حصيلة الركن الثاني تناولت مسائل عظيمة الأهمية لدى مجموعة ال ٧٧ والصين وهي قضايا بحاجة إلى المزيد من الدراسة. وتتسم بأهمية خاصة واحدة من هذه القضايا هي قضية الاستمرار الطويل الأجل للدورات التدريبية المتوخاة في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.

٢٢ - وتطلع مجموعة ال ٧٧ والصين إلى الأونكتاد الحادي عشر. وتدعو الأمين العام للأونكتاد إلى تقديم مشروع جدول أعمال وجدول زمني للعملية التحضيرية في أوائل

عام ٢٠٠٣. أما تقديم مقترحات تتعلق بتعديل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد فينبغي حصرها بمدة لا تتجاوز ٢١ يوماً من تاريخ انطلاق العملية التحضيرية. وينبغي للاقتراحات المتعلقة بالتغييرات أن تشير أيضاً إلى الأهداف والآثار والمفاعيل المحتملة للتغييرات المقترحة. وإضافة إلى الاجتماعات التحضيرية، ينبغي عقد اجتماعات غير رسمية متكررة في أثناء العملية التحضيرية. وتأخذ مجموعة الـ ٧٧ والصين برأي الأمين العام للأونكتاد القائل إن خطة عمل بانكوك لا بد لها من أن تظل مصدراً يُهتدى به في الأعمال المقبلة باعتبارها وثيقة شاملة جداً ومتوازنة توازناً حسناً. وأخيراً ينبغي التفكير ملياً في مسألة قاعدة الموارد في الأونكتاد بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته والاستجابة استجابة كاملة لحاجات البلدان النامية.

٢٣ - وتكلم ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الفترة التي انقضت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر شهدت عدداً من المناسبات الدولية الرئيسية مثل مؤتمر قمة الجمعية العامة بشأن الألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً، وإطلاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. أما إعلان الدوحة الذي أشار تحديداً إلى الأونكتاد بصدد سياسة الاستثمار والمنافسة فقد شكل مناسبة فريدة من نوعها لجميع الهيئات الدولية العاملة في هذا المجال لجمع قواها. ويشجع الاتحاد الأوروبي أمانة الأونكتاد وأمانة منظمة التجارة العالمية على العمل معاً لتجنب التكرار وتشجيع التآزر. وأشار إلى مبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة "كل شيء عدا السلاح"، ونظامه المعمم للأفضليات، والتزامه ببلوغ نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، واتفاقاته للشراكة الاقتصادية مع بلدان من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٢٤ - أما ولاية الأونكتاد ودوره في التنمية فقد ازداد أهمية جراء الأنشطة التي جرت، ويتعين تعديل برنامج عمله وفقاً لذلك. وعلى سبيل المثال، لا ينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تقدم كل أشكال المساعدة التقنية التي تتعلق بالمفاوضات التجارية وبناء القدرات. وينبغي للأونكتاد أن يستفيد من جوانب اختصاصه ذات الميزة النسبية مثل التحليل والتعاون التقني في مجالات الاستثمار والمنافسة، وصلات الاستثمار/التجارة، والإصلاحات التجارية الوطنية، وتطوير المشاريع التجارية، وبناء المؤسسات. وفي هذا السياق، يتوقع الاتحاد الأوروبي من الأونكتاد أن يؤكد من جديد مساهمته في برامج مثل برنامج تقديم المساعدة التقنية المتكامل المشترك إلى بلدان منتقاة من أقل البلدان نمواً وبلدان افريقية أخرى والإطار المتكامل.

٢٥ - وفيما يتعلق بحصيلة استعراض منتصف المدة، أعرب عن ارتياحه العام رغم شعوره بالحاجة إلى المزيد من العمل بصدد الركن الأول. وينبغي إقامة ترابط أفضل بين التحليل والمساعدة التقنية وإقامة التوافق في الآراء، ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الأونكتاد الحادي عشر كمؤتمر يؤدي إلى مزيد من الإصلاح المتناسك في الآلية الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بالركن الثاني، قال بوجوب أن يعيد الأونكتاد تركيز جهوده على دعم البلدان النامية في المفاوضات التجارية الدولية وعلى تشجيع قدراتها التنافسية لتمكينها من الاستفادة استفادة كاملة مما يُتاح من فرص. ومن الضروري أيضاً أن يُحسّن الأونكتاد معايير الكفاءة بغية الحصول على ردود أوفى. أما فيما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية، فينبغي لها، إضافة إلى حسن التدبير، أن تشمل موضوعات أفقية مثل تخفيف حدة الفقر، والمساواة الجنسانية، والتعاون مع المجتمع المدني.

٢٦ - وتكلم ممثل بنغلاديش باسم مجموعة أقل البلدان نمواً فاعتبر أن الآلية الحكومية الدولية القائمة منذ عام ١٩٩٦ قد أثبتت فائدتها في أعمال الأونكتاد. وأعرب عن أمله في أن تزيد حصيلة الركن الأول من تعزيز الروابط بين المجلس واللجان واجتماعات الخبراء. كما أعرب عن تقديره للاتفاق على إيلاء اهتمام أكبر لقضايا أقل البلدان نمواً ولعقد دورة تنفيذية لبحث تقرير أقل البلدان نمواً وقضايا جوهرية، وأعرب عن أمله في أن تقوم الأمانة بالأعمال التحضيرية الكافية. وقال بوجوب إيجاد حل طويل الأجل لتمويل المشاركة في اجتماعات الخبراء قبل نهاية عام ٢٠٠٢.

٢٧ - قدمت المؤتمرات الرئيسية التي نُظمت منذ انعقاد الأونكتاد العاشر بعض الالتزامات لصالح أقل البلدان نمواً، وقال إنه ينتظر وضع جرد بالمنافع التي تُستمد فعلياً من حصيلة هذه المؤتمرات. ونظراً لكون أقل البلدان نمواً تشكل مسألة مشتركة ذات أولوية فإنه يمكن لكل شعبة من شعب أمانة الأونكتاد أن تساهم مساهمة خاصة. وينبغي أن تُنجز قريباً مهام محددة جرى التكليف بها في الدورات الأخيرة للجنة.

٢٨ - أما برنامج عمل بروكسل فقد أدى إلى إعادة تعديل لأعمال الأونكتاد. وفيما اعتمد الأونكتاد الاتجاه الجديد، احتفظ بمسؤوليته عن الأعمال الموضوعية والتحليلية في دعم أقل البلدان نمواً، وسيواصل نشر تقرير أقل البلدان نمواً على أساس سنوي. وفي بروكسل جدد المجتمع الدولي التزامه بمساعدة أقل البلدان نمواً، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية واصلت هبوطها بالأرقام الحقيقية، وظلت بدرجة كبيرة دون الأهداف المتفق عليها دولياً. وأما حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية فقد انخفضت من ٣ في المائة من عام ١٩٥٠ إلى ٠,٤ في

المائة في عام ٢٠٠٠، وينبغي للأونكتاد أن يعمل على تعزيز فرص دخول هذه البلدان إلى الأسواق.

٢٩ - أما برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بعد الدوحة فقد أضاف عبئاً جديداً على أقل البلدان نمواً. ففيما ازدادت الحاجة الحاسمة إلى المساعدة التقنية من الأونكتاد أكثر من أي وقت مضى، فقد أخذت موارده بالهبوط. ورحب بخطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في الأونكتاد في مرحلة ما بعد الدوحة، هذه الخطة التي ينبغي تمويلها من موارد من خارج الميزانية. وفي هذه الجهود، ينبغي زيادة التأكيد على بناء المؤسسات وبناء القدرات في الأجل الطويل.

٣٠ - والمساعدة مطلوبة أيضاً للتغلب على الضائقة في جانب العرض. والخطة التجريبية في الإطار المتكامل بحاجة إلى توسيع وإلى التوجه نحو قضايا جانب العرض. وأعرب عن أمله في أن يقدم الشركاء الإنمائيون مساهمات سخية للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً.

٣١ - وبلوغ هدف قمة الألفية في تقليص نسبة الفقر إلى نصف ما هي عليه الآن بحلول عام ٢٠١٥ فيعتمد على قيام أقل البلدان نمواً بدورها الذي تستحقه في عملية العولمة. وللأونكتاد دور حاسم تقوم به في التوصل إلى توافق في الآراء في السياسات الدولية في مجالات المعونة، وتخفيف عبء الديون، وتدفعات التجارة ورأس المال الخاص. وأعرب عن أمله في أن تؤدي مداوالات المجلس إلى تحديد وجهة واضحة للأونكتاد الحادي عشر تنطلق من خطة عمل بانكوك.

٣٢ - وقال ممثل المملكة المتحدة إن بلده يؤيد مجموعة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية في الأونكتاد. ونظراً إلى تزايد الحاجة بعد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة إلى المساعدة لدعم المفاوضات التجارية. وبغية بلوغ طاقة التجارة كمحرك للنمو وتخفيف الفقر، فإن بلده يقدم التمويل لبناء القدرات المتعلقة بسياسة المنافسة (٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني، فضلاً عن مرحلة أخرى قيد النظر)؛ ومشروع خدمات وتطوير بناء القدرات (٥٠٠٠٠٠٠ دولار)؛ وبرنامج للتجارة والبيئة يُنفذ تنفيذاً مشتركاً مع منظمة غير حكومية هي رابطة القانون البيئي الدولي والتنمية (مليون جنيه استرليني). وأعرب عن الأمل في أن تثمر الأنشطة التي سبق تقديم المساعدة إليها مثل نموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية. وقال إن بلده ملتزم بتمويل مرحلة أخرى من مراحل الصندوق الاستئماني للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التابع للأونكتاد. ويُحَث حالياً تمويل عدد من الأنشطة في مجال الاستثمار، بما في ذلك التمويل الممكن للمشاركة في اجتماعات الخبراء المتعلقة بقضايا الاستثمار في هذه السنة. ورحب بالتزام الأونكتاد بالعمل مع وكالات أخرى،

وأعلن تقديم مساهمة ثانية في الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً (مليون جنيه استرليني).

٣٣ - أكدت ممثلة النرويج أن بلادها تعهدت منذ عام ٢٠٠٠ في عدد من المؤتمرات الدولية بالتزامات هامة تؤثر في أعمال الأونكتاد. وينبغي استخدام استعراض منتصف المدة للبت في الطريقة التي ينبغي بها للأونكتاد أن يواجه هذه التحديات بتحديد الأولويات وتعديل برامجها تعديلاً يجعلها أكثر صلة بتنفيذ جداول الأعمال الجديدة. وينبغي لمكافحة الفقر، كهدف شامل من أهداف التعاون الإنمائي، أن يظهر بوضوح في برنامج عمل الأونكتاد. ونشأ توافق واسع في الآراء حول التعاون الإنمائي الذي يؤكد على المسؤولية الوطنية عن التنمية، ويسلم في الوقت نفسه بضرورة تقديم الدعم من خلال بيئة دولية تمكينية.

٣٤ - وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل، أكدت وجوب أن يواصل الأونكتاد في أنشطته التركيز على أقل البلدان نمواً في التحليل، كما في "تقرير أقل البلدان نمواً" السنوي، وفي المساعدة التقنية. وبالإشارة إلى جدول أعمال الدوحة ودعوته إلى تقديم مساعدة تقنية هادفة وشاملة، قالت إن للأونكتاد دوراً هاماً يقوم به في مجالات منها الاستثمار والمنافسة، وهذا المجالان وردا في إعلان الدوحة كمجالين يساهم الأونكتاد فيهما. ويمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، على المشاركة مشاركة أكمل في مفاوضات التجارة العالمية وفي نظام التجارة المتعدد الأطراف، وذلك في الجوانب التي تقع في نطاق ولايته، وبالتعاون على نحو وثيق مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من الوكالات الدولية.

٣٥ - وقالت إن حصيلة الركنين الأول والثاني تشكل أساساً لإجراء بعض التحسينات الهامة. وحدد استعراض منتصف المدة وجود حاجة إلى الترشيح وتحسين التركيز في الآلية الحكومية الدولية. وتعلق النرويج أهمية عظيمة على التنفيذ الكامل والفوري للمبادئ التوجيهية المتفق عليها في إطار الركن الأول ولكنها تؤكد الحاجة إلى المزيد من التحسينات. وفيما يتعلق بالركن الثاني، أكدت أهمية جعل أعمال الأونكتاد التحليلية أكثر صلة بأعمال الآلية الحكومية الدولية وبالمساعدة التقنية التي يقدمها. ويوجد تباين في الآراء حول حدود منشورات متنوعة، وحثت الأمانة على وضع ذلك في اعتبارها في ما تنشره في المستقبل. وينبغي للمساعدة التقنية في الأونكتاد أن تستند إلى المجالات التي يتسم فيها الأونكتاد بميزة نسبية، وأن تُنسّق تنسيقاً وثيقاً مع الوكالات الأخرى تجنباً للتكرار وتعظيماً للتآزر. وأشار التقرير إلى وجود مجال لتحسين التنسيق الداخلي والخارجي. وينبغي تعزيز آليات التنسيق مع

الوكالات الأخرى مثل برنامج المساعدة التقنية المتكاملة المشترك والإطار المتكامل. أما جدول أعمال الأونكتاد للسنتين القادمتين فيشكل تحدياً ويتطلب إجراء حوار مستمر بين جميع المعنيين لتحسين التركيز وسير العمل في الأونكتاد بغية جعله أكثر أهمية. وحثت على مواصلة الحوار البناء الذي بدأ، وذلك بهدف تحسين الأونكتاد والإعدادات كذلك أيضاً لنجاح مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر المقرر عقده بعد سنتين.

٣٦ - وقال ممثل كوبا إن حكومته لا تؤيد الاتجاه المتزايد إلى الإفراط في عقد الكثير من الاجتماعات الوزارية في الأمم المتحدة التي لا تكون إلا للموافقة الشكلية على قرارات سابقة، فهذا نهج لا يشجع المشاركة على مستوى عال. أما التدابير والاقتراحات بشأن تغيير الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد فينبغي استعراضها بهدف تقييم فعاليتها ومساهمتها الفعلية في تقوية المؤسسة وتعزيز مهامها، واعتمادها في الأونكتاد الحادي عشر اعتماداً نهائياً. وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تولي مزيداً من الانتباه لتوصيات مجلس التجارة والتنمية واللجان. وأكد الحاجة إلى صلات بين أعمال منظمة التجارة العالمية نتيجة لبرنامج الدوحة من أجل التنمية وبين نتائج الأعمال التي يقوم بها الأونكتاد. ودعا أخيراً إلى إيجاد حل نهائي لمشكلة تمويل الخبراء من البلدان النامية تمويلاً يعتمد على موارد قابلة للتنبؤ ومستقرة، بما فيها موارد الميزانية العادية.

٣٧ - ورحبت ممثلة منظمة الوحدة الأفريقية بالوثائق المتعلقة بالأركان الثلاثة لاستعراض منتصف المدة. فروح التعاون البادية فيها تبعث على الأمل في تنفيذ برنامج العمل حتى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر. ولا يزال الأونكتاد الجهاز الرئيسي بالأمم المتحدة المعني بالتجارة والاستثمار وقضايا التنمية. فتجربته في إدخال البعد الإنمائي في النقاش حول السياسة الاقتصادية هو موضع تقدير. يضاف إلى ذلك أن مختلف برامج التعاون التقني لديه هي حبة العقد في أنشطة التعاون التقني على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٣٨ - وتمثل حصيلة الركنين الأول والثاني دليلاً إلى السبل المؤدية إلى مزيد من الكفاءة التنظيمية. فقد أبرزت هذه الحصيلة الحاجة إلى آلية حكومية دولية تتسم بالكفاءة وإلى توفير موارد كافية على أساس يمكن التنبؤ به. وفيما يتعلق بالركن الثالث سلمت بالعوامل المحركة المتغيرة في الساحة الاقتصادية الدولية وتطلعت إلى إيجاد سبل لإدخال التطورات الجديدة في برنامج عمل الأونكتاد.

٣٩ - وفيما يتعلق بأفريقيا، فإن قرار رؤساء الدول بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي يعكس الرغبة في دخول عصر جديد من الازدهار والسلم في القارة. وقالت إنها على ثقة بأن الأونكتاد سيشارك في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

٤٠ - وقال ممثل سويسرا إن الانتباه قد أولي في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً لحاجات أقل البلدان نمواً، كما قُدمت التزامات في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية لجعل التجارة تقوم بدورها في التنمية، وكشف المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أهمية موارد القطاع الخاص على الصعيدين المحلي والدولي. ومن شأن هذه الحصيلة أن تؤثر في أعمال الأونكتاد.

٤١ - ويؤمل في حالة إصلاح الآلية الحكومية الدولية أن تتيح اجتماعات الخبراء نشوء مهارات حقيقية وأن تتحسن المتابعة، وأن تعالج اللجان الجوانب الموضوعية للسياسات الإنمائية وتقدم أولويات للأمانة أفضل من ذي قبل، وأن يجري المجلس مناقشات عملية ومركزة بدرجة أكبر. ويمكن إجراء تقييم في الأونكتاد الحادي عشر لمعرفة ما إذا كان يمكن إجراء مزيد من التحسينات.

٤٢ - وفيما يتعلق بخطة عمل بانكوك، فإن تنفيذها يعتبر تنفيذاً مرضياً بوجه عام. فقد ساعدت المؤشرات مساعدة كبيرة في تقييم نتائج أنشطة الأونكتاد. وينبغي للأونكتاد أن يحدد ميزاته النسبية في كل مجال من المجالات، وأن يوزع موارده على المجالات ذات الأولوية. وهذا من شأنه أيضاً أن ييسر التزام المانحين بتقديم الموارد، وفي هذا الصدد تنظر سويسرا في المساهمة في تنفيذ برنامج ما بعد الدوحة في مجال الاستثمار والمساهمة في أنشطة التعاون التقني الأخرى.

٤٣ - وأكد ممثل الصندوق المشترك للسلع أهمية السلع في التنمية، وأشار إلى أنه كان قد طلب إلى الأونكتاد أن يعزز دعمه للبلدان النامية في هذا المجال بالتعاون تعاوناً وثيقاً مع الصندوق المشترك. ومن المسائل الحاسمة في هذا المجال قدرات التوريد، وسلاسل للقيمة، وإضافة القيمة، والتنويع باعتباره أداة للتصنيع، ونقل التكنولوجيا، وإدارة مخاطر الأسعار. ورغم أن أسعار السلع خلاف النفط هي أسعار متدنية للغاية ويتوقع أن تظل كذلك حتى عام ٢٠١٥ على أقل تقدير، فإن تحسين قطاع السلع من شأنه أن يشكل مساهمة قوية في بلوغ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي. ومن الضروري تكثيف الجهود المبذولة من أجل تنفيذ التوصيات المتصلة بالسلع والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً. أما الصندوق المشترك الحريص على التعاون مع الأونكتاد وهيئات السلع الدولية وغيرها من المنظمات الدولية فسوف يواصل دعم أقل البلدان نمواً في تعزيز وتنويع قاعدتها التصديرية وبناء قدراتها المؤسسية والبشرية. ويقدم الدعم أيضاً إلى بلدان نامية أخرى للحفز على التنمية المستدامة.

الإجراءات التي اتخذها المجلس

٤٤ - في الجلسة العامة الختامية التي عقدت في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، اتخذ مجلس التجارة والتنمية الإجراءات التالية:

(أ) فيما يتعلق بالركن الأول المعني بالآلية الحكومية الدولية، اعتمد المبادئ التوجيهية لسير عمل الآلية الحكومية الدولية في الأونكتاد، كما اعتمد المرفق، الواردين في الجزء الثاني من الوثيقة TD/B(S-XIX)/4؛ وأحاط علماً أيضاً بالملخص الذي أعده الرئيس والذي ورد في الجزء الأول من الوثيقة ذاتها (للاطلاع على المبادئ التوجيهية والملخص، انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه)؛

(ب) وفيما يتعلق بالركن الثاني المعني بالتقييم، أحاط علماً بالحصيلة الواردة في الوثيقة TD/B(S-XIX)/3 (للاطلاع على الحصيلة، انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه)؛

(ج) وفيما يتعلق بالركن الثالث المعني بالمناقشات التفاعلية وحوار السياسة العامة، أحاط المجلس علماً بالملخص الذي قدمه وزير خارجية تايلند (للاطلاع على الملخص، انظر الفصل الأول، الفرع جيم، أعلاه)؛

(د) وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة ككل، أحاط علماً بالاستنتاجات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد (للاطلاع على الاستنتاجات، انظر الفصل الأول، الفرع دال، أعلاه).

بيانات ختامية

٤٥ - تكلم ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي قائلاً إن تنوع المناقشات التي دارت في أثناء استعراض منتصف المدة كان مثرياً جداً رغم أنه كان من الممكن لهذه المناقشات أن تتيح انتباهاً مركزاً تركيزاً أكبر لموضوعات ذات أهمية خاصة مثل العلاقة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وفيما يتعلق بالأونكتاد الحادي عشر، ينبغي للمؤتمر أن يركز على عدد قليل من الموضوعات ذات الاهتمام الخاص لدى البلدان النامية؛ وهذه يمكن أن تشمل قضايا التماسك في السياسة العامة والقدرة التنافسية لاقتصادات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً. ورحب الاتحاد الأوروبي بعرض البرازيل استضافة الأونكتاد الحادي عشر، وسوف يتعاون مع البرازيل وأمانة الأونكتاد لضمان نجاح المؤتمر.

٤٦ - وتحدث ممثل بنغلاديش باسم أقل البلدان نمواً فقال إن الأونكتاد هو المحفل المناسب لمعالجة جميع القضايا الإنمائية معالجة متكاملة بهدف مساعدة البلدان النامية،

ولا سيما أقل البلدان نمواً على الاندماج في الاقتصاد العالمي. أما المسؤولية النهائية عن التنمية فتقع على عاتق البلدان النامية نفسها، ولكن وجود بيئة خارجية مؤاتية تعتبر عنصراً حاسماً. والأونكتاد يعتبر جهة التنسيق لأقل البلدان نمواً لأغراض التجارة والتنمية، ومن المأمول فيه بالتالي إيلاء اهتمام كاف لأقل البلدان نمواً في الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر.

٤٧ - وقال ممثل أوغندا إن مسألة تمويل التنمية تتصل اتصالاً وثيقاً بمسائل التجارة والتنمية، ومن ضمن ولاية الأونكتاد تحليل أثر نظام التمويل في التجارة والتنمية.

باء - مسائل أخرى: دعوة لاستضافة مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر

٤٨ - قال ممثل البرازيل إن الأونكتاد سيحتفل بعد سنتين بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائه. ولقد تغير الكثير منذ عام ١٩٦٤، ولكن التجارة باعتبارها قوة محرك للنمو الاقتصادي العالمي احتفظت بمكانها في جدول الأعمال الدولي. وظل الأونكتاد من جهته ملتزماً بالبعد الإنمائي للتجارة، وعندما بدأت جولة جديدة من المفاوضات التجارية كان الأونكتاد حاضراً كي يبين للمجتمع الدولي أنه لا يوجد مجرد نهج وحيد لإزالة التجارة. ويجب أن يظل في البال دائماً أنه ليس كل ما في التجارة نزيهاً وليس التجارة كلها نزيهة. والبرازيل باعتبارها من المشاركين في تأسيس الأونكتاد تعزز مشاركتها المستمرة في أعماله وفي المساهمة البارزة التي يقدمها الأمين العام البرازيلي للأونكتاد. ولذلك تشعر البرازيل بأن الوقت مناسب لتعيد تأكيد التزامها بالأونكتاد، وتود أن تتقدم بدعوة لاستضافة الأونكتاد الحادي عشر في عام ٢٠٠٤.

٤٩ - وقال ممثل كوبا إن بلده يؤيد البرازيل تأييداً كاملاً كمكان لعقد الأونكتاد الحادي عشر. فالبرازيل بلد رئيسي من بلدان أمريكا اللاتينية، وهو من مؤسسي الأونكتاد ومشارك مشاركة عميقة في القضايا الإنمائية. ولذلك يعتبر مضيفاً جيداً للأونكتاد الحادي عشر ويمكنه الاعتماد على تأييد كوبا في أثناء الأعمال التحضيرية.

إجراءات اتخذها المجلس

٥٠ - في الجلسة الختامية التي عقدت في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، رحب المجلس بعرض البرازيل لاستضافة الأونكتاد الحادي عشر، وطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يعدّ مشروع جدول الأعمال المؤقت وجدولاً زمنياً للمؤتمر كي ينظر فيهما المجلس في الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وفهم أن الأمين العام سوف يتشاور، في أثناء القيام بالأعمال التحضيرية، مع

الوفود، وبخاصة من خلال "مشاورات رئيس المجلس"، ومع حكومة البرازيل أيضاً في تحديد الترتيبات العملية واللوجستية المتصلة بالمؤتمر.

جيم - المسائل التنظيمية والمؤسسية

افتتاح الدورة

٥١ - افتتح الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك بتايلند، السيد علي سعيد متشومو (جمهورية ترازيا المتحدة)، رئيس المجلس.

الاحتفال الافتتاحي

٥٢ - في احتفال افتتاحي أقيم في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ألقى كلمات كل من سعادة الدكتور تاكسين شيناواترا، رئيس وزراء تايلند؛ وسعادة الدكتور سوراكيارت ساتيراثاي، وزير خارجية تايلند؛ والسيد روبيتر ريكوييرو، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد كيم هاك-سو، الأمين التنفيذي للجنة الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأدى سعادة السيد علي سعيد متشومو (جمهورية ترازيا المتحدة)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، ببيان يعرب فيه عن التقدير.

أعضاء المكتب

٥٣ - كان أعضاء مكتب المجلس كما سبق انتخابهم في الدورة الثامنة والأربعين للمجلس على النحو التالي:

الرئيس:

السيد علي سعيد متشومو (جمهورية ترازيا المتحدة)

نواب الرئيس:

السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد توفيق علي (بنغلاديش)

السيد فيدريكو ألبرتو كويلو كمايلو (الجمهورية الدومينيكية)

السيدة إينور م. فولر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيد فيراساكي فوتراكول (تايلند)

السيد دوغلاس م . غريفيث (الولايات المتحدة الأمريكية)
 السيد ناثان إيرومبا (أوغندا)
 السيد توشيو كي إوادو (اليابان)
 السيد كالمان بيتوتش (سلوفاكيا)
 السيد جاك سكافيه (بلجيكا)

المقرر:

السيد فيدريكو بيراتسا سكاينو (أوروغواي)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

٥٤ - أقر جدول الأعمال التالي في الجلسة الافتتاحية:

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ب) التقرير المتعلق بوثائق التفويض

٢ - استعراض منتصف المدة:

(أ) استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية

(ب) إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك

(ج) إجراء مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة في سياق الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسات العامة منذ الأونكتاد العاشر:

١٠١ إجراء تقييم للتطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها منذ الأونكتاد العاشر

١٠٢ تحديات التنمية في المستقبل

٣ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

- الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٤ - مسائل أخرى

المناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة على مستوى رفيع

٥٥ - في أثناء الدورة عقد اجتماعان رفيعا المستوى للمناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة، وذلك برئاسة سعادة الدكتور سوركيارت ساثيراثاي، وزير خارجية تايلند. وموضوع الاجتماع الأول هو: "تقييم التطورات الاقتصادية العالمية وأثرها منذ الأونكتاد العاشر: السياسة الاقتصادية والتحديات بعد بانكوك". أما موضوع الاجتماع الثاني فهو "التحديات الإنمائية في المستقبل: إعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية وإعادة تنظيم العولمة". وفي الاجتماع الثاني تولى التعليق الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي، المدير العام المعين لمنظمة التجارة العالمية، وتألف فريق المناقشة من م. مونتيك سينغ أهلواليا، مدير مكتب التقييم المستقل في صندوق النقد الدولي، والسيد بيير جاكويه، نائب مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية.

تقرير وثائق التفويض

٥٦ - في الجلسة العامة التي عقدت في ٢ أيار/مايو، قدم الرئيس تقريراً إلى المجلس جاء فيه أن جميع وثائق تفويض الدول الأعضاء الحضور في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة هي بحسب الأصول.

إجراء اتخذه المجلس

٥٧ - لاحظ المجلس أن وثائق التفويض هي بحسب الأصول.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٥٨ - أبلغت الأمانة المجلس بعدم وجود أية آثار مالية بصدد حصيلة استعراض منتصف المدة.

الإعراب عن الامتنان

٥٩ - اعتمد المجلس بالتركية إعراباً عن الامتنان (TD/B(S-XIX)/L.3) اقترحه رئيس المجلس (تعبيراً عن الامتنان، انظر الفصل الأول، الفرع هاء، أعلاه).

بديل عن رئيس المجلس

٦٠ - أُبلغ المجلس بأن رئيس المجلس سيتولى قريباً مهمة جديدة خارج جنيف، ولدى مغادرته، ووفقاً للمادة ٢٢ من النظام الداخلي للمجلس، يحل محله السيد ناثن إيرومبا (أوغندا) إلى حين انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للمجلس.

اعتماد تقرير المجلس

٦١ - في الجلسة العامة الختامية التي عقدت في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، اعتمد المجلس مشروع تقريره (TD/B(S-XIX)/L.2) رهناً بما يُدخل من تعديلات على ملخصات البيانات، وأذن للمقرر أن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير آخذاً في اعتباره أعمال الجلسة الختامية.

المرفق الأول

رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة

إنه ليسرني بالغ السرور أن أبعث بتحياتي إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة. وأود أن أشكر حكومة وشعب تايلند على استضافة هذا الاجتماع وعلى المهارة التي استضافا بها مؤتمر الأونكتاد العاشر منذ عامين وعلى التزامهما القوي والدائم تجاه الأمم المتحدة.

ويتسم استعراض منتصف المدة هذا بالأهمية لعدة أسباب. فهو يمكن أن يسهم في جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. كذلك فإنه يمكن أن يساعد في جهودنا المستمرة إلى تنفيذ خطة عمل بانكوك. ويمكن أيضاً أن يساعد الأونكتاد على أداء دوره المتمثل في دمج البعد الإنمائي في الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية التي تقرر في الاجتماع المعقود في العام الماضي لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، ودمجه في تنفيذ توافق الآراء الجديد المتفق عليه في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عُقد الشهر الماضي في مونتيري. وأخيراً، فإن هذا الجهد يمكن أن يساعد في تحديد الإطار العام لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر.

وأرجو أن تتقبلوا أطيب تمنياتي لكم بنجاح هذه المداولات ذات التوقيت المناسب والأهمية الحيوية.

المرفق الثاني

رسالة موجهة من رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة

١ - باسم مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر التقدير لشعب وحكومة مملكة تايلند لالتزامهما وتفانيهما في السير قدماً في تطوير الأهداف والمصالح الإنمائية للبلدان النامية. فاستضافة اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة يشكل شهادة أخرى في هذا الصدد بعدما قام هذا البلد الجميل بسخاء بتنظيم الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢ - إن اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة يعقد فيما لا يزال الاقتصاد العالمي هشاً وفيما لا يزال الانتعاش متوقفاً في العديد من البلدان النامية نظراً إلى ضعف الأسواق المتاحة لأسواقها. وفي دنيا العولمة اليوم يرجح أن يكون للصعوبات الاقتصادية صدى أسرع مما في الماضي وأن يقع العبء الأكبر على أضعف الاقتصادات.

٣ - إن سلسلة الاجتماعات التي عقدت على مستوى سياسي رفيع بعثت آمالاً قوية بوجود فرصة كبيرة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي بالننا في هذا الصدد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً، ومؤتمر مونتيري، والمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة. فنجاح نتائج هذه الاجتماعات يبشر بمستقبل جيد. غير أن المتوقع هو الوفاء الكامل بالالتزامات الواردة في تلك النتائج وذلك بطريقة تجعلها منسجمة انسجاماً تاماً مع الحاجات الإنمائية للبلدان النامية. وتجري حالياً عملية مكثفة تحضيراً للمزيد من الاجتماعات رفيعة المستوى: الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتمثل هذه الاجتماعات منابر أخرى ينبغي لها أن تضع في اعتبارها الكامل الهموم الإنمائية للبلدان النامية وكذلك أعمال المتابعة المتكاملة.

٤ - يعتبر اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة عملية فريدة للتكيف والتحديد المستثمرين للمؤسسة. وإننا سعداء لرؤية الأونكتاد يقوم منذ سنوات عديدة بإجراء استعراض منهجي لتنفيذ الالتزامات التي اعتمدها الدول الأعضاء. والتفاعل المستمر بين الدول الأعضاء والأمانة يعتبر سمة رئيسية في ذلك. والهدف الرئيسي لهذه العملية هو وجود منظمة أفضل تركز على النتائج والجدوى والمساهمة الحقيقية في السير قدماً بالأهداف الرئيسية للبلدان النامية. ونلاحظ بعين الرضا الاهتمام الذي يوليه استعراض منتصف المدة لإدماج البعد الإنمائي في المفاوضات التجارية بعد الدوحة، كما نلاحظ البرنامج الهام

للمساعدة التقنية وبناء القدرة الذي وضعه الأونكتاد لهذا الغرض. وقد شدد استعراض منتصف المدة تشديداً سليماً على أهمية توافق مونتيري في الآراء وعلى دور الأونكتاد في عملية المتابعة.

٥ - إن أهمية وصلاح الأونكتاد يتأكدان من جديد في ضوء الأثر المتزايد عمقاً للعملة والتحرير في الاقتصادات النامية وفي ضوء التسليم المتزايد بأن قوى السوق ستفعل فعلها في تلبية الحاجات الإنمائية. أما الأونكتاد، في دوره كجهة تنسيق في الأمم المتحدة لأغراض المعالجة المتكاملة للتنمية، فيمكنه أن يقدم مساهمة بارزة في تعزيز الإرادة السياسية والدعم الملموس للجهود الإنمائية في العالم النامي.

٦ - وباسم مجموعة الـ٧٧ في نيويورك، أتمنى كل النجاح لهذا الاجتماع الهام للأونكتاد الذي يمكن إدراجه حقاً في المناسبات الرئيسية لهذه السنة في الأمم المتحدة. وتتطلع المجموعة في هذا السياق إلى الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر.

المرفق الثالث

الحضور

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:

الاتحاد الروسي	بوروندي
إثيوبيا	بولندا
الأرجنتين	بوليفيا
أرمينيا	بيرو
إسبانيا	تايلند
أستراليا	تركيا
إسرائيل	تشاد
إكوادور	توغو
ألمانيا	تونس
الإمارات العربية المتحدة	الجمهورية التشيكية
إندونيسيا	جمهورية ترازيا المتحدة
أنغولا	جمهورية كوريا
أوروغواي	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
أوغندا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
إيران (جمهورية - الإسلامية)	جنوب أفريقيا
آيرلندا	الدانمرك
إيطاليا	رومانيا
باكستان	زامبيا
البرازيل	زمبابوي
البرتغال	سري لانكا
بلجيكا	سلوفاكيا
بلغاريا	سنغافورة
بنغلاديش	السنغال
بنن	السودان
بوتان	السويد
بور كينا فاسو	

مدغشقر	سويسرا
مصر	شيلي
المغرب	الصين
المكسيك	العراق
المملكة العربية السعودية	عمان
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	غابون
موريتانيا	غانا
ميانمار	غينيا
ناميبيا	فرنسا
النرويج	الفلبين
النمسا	فترويللا
نيبال	فنلندا
نيجيريا	فييت نام
نيوزيلندا	كندا
هايتي	كوبا
الهند	كوستاريكا
هنغاريا	كولومبيا
هولندا	الكويت
الولايات المتحدة الأمريكية	كينيا
اليابان	ليسوتو
اليمن	ماليزيا

٢ - ومثلت بصفة مراقب في الدورة الدول الأعضاء التالية:

إريتريا
بروني دار السلام
بوتسوانا
توفالو
جزر سليمان
جزر القمر
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جيبوتي
الرأس الأخضر
رواندا
ساموا
فيجي
الكرسي الرسولي
كمبوديا
ملاوي
موزامبيق
النيجر

٣ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الاتحاد الأوروبي
تحالف منتجي الكاكاو
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
منظمة التنمية الريفية الأفريقية - الآسيوية
منظمة الوحدة الأفريقية

٤ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية أسماؤها:

الاتحاد البريدي العالمي
صندوق النقد الدولي

مصرف التنمية الآسيوي

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

منظمة الطيران المدني الدولي

منظمة العمل الدولية

٥ - ومثلت في الدورة منظمات الأمم المتحدة التالية:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

٦ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

منظمة العمل والمعونة (ACTIONAID)

المجلس الدولي لقانون البيئة

الفئة الخاصة

الرابطة الدولية للنقل متعدد الوسائط

المعهد الدولي للمحيطات

الرابطة التايلندية لوكلاء الشحن الدولي

جامعة التجارة العالمية

٧ - وحضر الدورة عضوا فريق المناقشة وهما:

السيد مونتنيك سينغ أهلواليا، صندوق النقد الدولي

السيد بيير جاكيه، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

المرفق الرابع قائمة الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وشروحه	TD/B(S-XIX)/1
إجراء مناقشات تفاعلية وحوار بشأن السياسات العامة في سياق الفرص والتحديات التي تنطوي عليها التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسات العامة منذ الأونكتاد العاشر، مذكرة قضايا أعدتها أمانة الأونكتاد	TD/B(S-XIX)/2
استعراض منتصف المدة: إجراء تقييم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل بانكوك	TD/B(S-XIX)/3
استعراض منتصف المدة: استعراض كفاءة وسير عمل الآلية الحكومية الدولية	TD/B(S-XIX)/4
استعراض منتصف المدة: التجارة والاستثمار في آسيا ومنطقة المحيط الهادي؛ الاتجاهات الأخيرة والقضايا الناشئة، مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/B(S-XIX)/5
رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى اجتماع الأونكتاد لاستعراض منتصف المدة	TD/B(S-XIX)/6
تقييم برنامج الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١	TD/B(S-XIX)/L.1
مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية التاسعة عشرة - استعراض منتصف المدة	TD/B(S-XIX)/L.2
الإعراب عن الامتنان، مشروع قرار مقدم من رئيس المجلس	TD/B(S-XIX)/L.3
موجز المناقشات التفاعلية والحوار بشأن السياسات العامة على مستوى رفيع، أعده سعادة الدكتور سوراكيارت سائيراثاي، وزير خارجية تايلند	TD/B(S-XIX)/L.4
معلومات للمشاركين	TD/B(S-XIX)/INF.1
جدول الأعمال المؤقت وشروحه	TD/B(S-XIX)/PREP/1
تقرير الاجتماع الأول لعملية استعراض منتصف المدة	TD/B(S-XIX)/PREP/2
تقرير الاجتماع الثاني لعملية استعراض منتصف المدة	TD/B(S-XIX)/PREP/3
تقرير الاجتماع الثالث لعملية استعراض منتصف المدة	TD/B(S-XIX)/PREP/4
مشروع تقرير الاجتماع الأول لعملية استعراض منتصف المدة	TD/B(S-XIX)/PREP/L.1
مشروع تقرير الاجتماع الثاني لعملية استعراض منتصف المدة	TD/B(S-XIX)/PREP/L.2

الجزء الثالث

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته
التاسعة والأربعين (جنيف، ٧ إلى ١٨ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)*

* صدر أولاً تحت الرمز A/57/15 (Part III).

مقدمة

- ١ - عُقدت الدورة التاسعة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وخلال تلك الدورة، عقد المجلس سبع جلسات عامة هي الجلسات ٩٣٠ إلى ٩٣٦.
- ٢ - وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أُعد بإشراف رئيس المجلس، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢ (د-٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير على النحو المناسب الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولاً)، وموجز المناقشات التي دارت بشأن بنود معينة (الفرع ثانياً)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثالثاً).
- ٣ - وسترد في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته التاسعة والأربعين - الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/49/15(Vol.II) - جميع البيانات التي أدلي بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

(البند ٤ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٠ (د - ٤٩)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يحيط علماً بالمعلومات الواردة في تقرير المعلومات الأساسية المقدمين من أمانة الأونكتاد والصادر في الوثيقتين TD/B/49/6 و TD/B/49/7، وبالمعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة في أثناء الاجتماع، ويعرب عن تقديره للجهود التي بذلت حتى الآن في تنفيذ الالتزامات والإجراءات ذات الصلة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

٢ - يشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة جهودها المبذولة في إطار ولايتها دعماً لأقل البلدان نمواً، ومواصلة تقديم التقارير إلى المجلس في دوراته العادية عن أنشطة الأونكتاد المضطلع بها لصالح هذه البلدان، ويؤكد ضرورة مساهمة الأونكتاد في عمليات الاستعراض التي تجري بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، على أن يضع في اعتباره عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة؛

٣ - يؤكد ضرورة التعاون تعاوناً نشطاً أوثق بين الأونكتاد وغيره من أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة في إطار التعاون بين الوكالات، لا سيما التعاون مع مكتب الممثل السامي لأجل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على أن يشمل هذا التعاون مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وذلك لأهداف إيجاد أقصى أشكال التآزر وتجنب تكرار الجهود، وتنظيم المنافع التي تعود على أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإذ يشعر بالأمل، في هذا الصدد، إزاء التعاون الجاري بين الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي، يؤكد وجوب مواصلة تعزيز هذا التعاون؛

٤ - يؤكد من جديد أهمية إدماج برنامج عمل بروكسل في التيار الرئيسي

لبرنامج عمل الأونكتاد وعملياته الحكومية الدولية؛

٥ - يشدد على أهمية إدماج التجارة في التيار الرئيسي لخطط التنمية الوطنية، ويرحب بمساهمة أمانة الأونكتاد مساهمة مستمرة في تنفيذ الإطار المتكامل، ويطلب إليها تعزيز تلك المساهمة، لا سيما بوضع الخطط وتنفيذها لبناء القدرات المتصلة بالتجارة وذلك كمتابعة للدراسات التشخيصية؛

٦ - يرحب بدور الأونكتاد في تنفيذ الإطار العالمي للتعاون في النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وبين جماعة المانحين، ويشجع الأمانة على القيام ضمن حدود ولايتها بتقديم الدعم الجوهرى والتقني للأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر المقرر عقده في عام ٢٠٠٣ في كازاخستان؛

٧ - يلاحظ بعين التقدير خدمات الأمانة البحثية والاستشارية بشأن التعرض للأخطار في الميدان الاقتصادي في عدد من أقل البلدان نمواً، ويوصي بمواصلة هذه الأنشطة؛

٨ - يؤيد الأمانة في جهودها المبذولة لمتابعة أعمالها البحثية والتحليلية بشأن المنافع المستمدة فعلاً من وضع البلد الأقل نمواً وذلك بهدف تحديد نهج لجعل هذا الوضع أداة أكثر فعالية للتحويل الاجتماعي - الاقتصادي والاقتراب من البلدان النامية الأخرى على نحو يعزز وجود "استراتيجية خروج" مناسبة لأقل البلدان نمواً التي تقترب من عتبات التخرج؛

٩ - يؤكد الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة التقنية من الأونكتاد إلى أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحديد أكثر تدابير الدعم الدولية فعالية إزاء وضع البلد الأقل نمواً وذلك بهدف إحداث ما يؤدي إلى إحراز تقدم بنوي في اقتصاداتها؛

١٠ - يلاحظ بقلق الهبوط المستمر في أسعار السلع الأساسية الذي يؤدي إلى وقوع خسائر هائلة في حصائل الصادرات في غالبية أقل البلدان نمواً، ويطلب إلى الأمانة أن تقوم، عن طريق التعاون مع وكالات أخرى ذات صلة مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومركز التجارة الدولية، باستكشاف سبل لتعزيز أنشطتها في ميادين التنويع، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات لإحداث زيادة في القيمة المضافة في قطاع السلع الأساسية في أقل البلدان نمواً؛

١١ - يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تولي اهتماماً شديداً ومستمرًا، في سياق تحليلها للمنافع المستمدة فعلاً من وضع البلد الأقل نمواً، للأثر المتوقع من آخر المبادرات المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً في مجال دخول الأسواق دخولاً تفضيلياً، ومن هذه المبادرات

مبادرة "كل شيء عدا الأسلحة"، ومبادرة "قانون النمو والفرص في أفريقيا"، ومبادرات أخرى مماثلة لها؛

١٢ - يدرك الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة الكافية في هذا المجال، وأن يعزز دعمه للأنشطة الأخرى المتصلة بمنظمة التجارة العالمية التي يضطلع بها لصالح أقل البلدان نمواً؛

١٣ - يلاحظ بعين التقدير النتائج التي أُحرزت حتى الآن ووجهة الأنشطة القادمة في البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التنسيق المعزز بين شعب الأمانة والروابط المحسنة بين أعمال تحليل السياسة في الأونكتاد وأنشطته في مجال بناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويحث الأمانة على التركيز على مجالات تقع في نطاق ولايتها، لا سيما المجالات التي يوجد لدى الأونكتاد فيها خبرة فنية وميزة نسبية واضحة؛

١٤ - يعرب عن التقدير العميق للمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف لمساهماتهم المالية المستمرة والسخية في صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً؛

١٥ - يحث المانحين على الاستجابة للحاجة إلى موارد من خارج الميزانية للأغراض التالية: تمكين الأمانة من المساهمة مساهمة فعّالة في تنفيذ ومتابعة الإطار المتكامل وفي الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر والمقرر عقده في عام ٢٠٠٣؛ والاضطلاع بالتحليل والرصد للمنافع الفعلية المستمدة من وضع البلد الأقل نمواً؛ وتحديد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً من أجل المزيد من أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً.

الجلسة العامة ٩٣٦

١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

باء - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي والحد من الفقر في أفريقيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧١ (د - ٤٩)

١ - انعقدت دورة مجلس التجارة والتنمية في وقت حساس لشعوب أفريقيا. ويرحب المجلس بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو برنامج للاتحاد الأفريقي اعتمده الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (القرار ٢/٥٧)، وهو يرى فيه معلماً هاماً من معالم تاريخ أفريقيا وعلاقتها مع المجتمع الدولي على أساس الشراكات.

٢ - وتشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جهداً حازماً من جانب الأفارقة للتحكم في مصيرهم بأنفسهم من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على مبادئ تهدف إلى تأمين الديمقراطية والحكم السديد والتسوية السلمية للمنازعات، والمدعومة بآليات ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. والشراكة الجديدة في حد ذاتها قد أفرزت دعماً قوياً من جانب المجتمع الدولي كإسهام هام لوضع أفريقيا على مسار التنمية المستدامة من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه دولياً والمتمثل في الحد من الفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣ - ومراعاة للاستعراض المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، يدعو المجلس الأونكتاد إلى استخلاص دروس قيّمة منه في أنشطته الداعمة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤ - ويرحب المجلس بالتأكيد المتجدد على الحد من الفقر، ويسره كون ورقات استراتيجيات الحد من الفقر تسهّل توخي نهج متماسكة ومتكاملة في تصميم سياسات التنمية. كما يسلم المجلس بكون ورقات استراتيجيات الحد من الفقر كثيفة الاستخدام للموارد، وبكون تطورها يعتبر جزءاً من عملية تعلم يجب تقييمها بانتظام على أساس مستقل. ويرى المجلس وفقاً لذلك أن تقرير أمانة الأونكتاد المعنون "من التكيف إلى الحد من الفقر: ما الجديد في الأمر؟" يمثل إسهاماً في عملية تقييم السياسات العامة.

٥ - ولقد أجمعت المؤتمرات الدولية التي عُقدت مؤخراً على أهمية الشراكات والملكية والمشاركة. ويلاحظ المجلس أن تنفيذ هذه المبادئ يظل تحدياً هاماً. وفي هذا السياق يحيط المجلس علماً بالمناقشات المتعلقة بالسياسات العامة الدولية، بما في ذلك ترشيد المشروطة، وتشجيع مواصلة جهود البلدان المستفيدة من أجل تحسين سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية.

٦ - والمجلس إذ يسلم بما لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة وإقامة مناخ خارجي ملائم من تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وقصد تأمين استفادة جميع السكان، ولا سيما الفقراء، من منافع النمو، فإنه يشدد على أهمية مساعدة البلدان على القيام فعلياً بـ "تحليل الفقر والوضع الاجتماعي" على أساس أكثر منهجية في إنفاذ ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

٧ - وقصد النهوض بالموارد الوطنية، التي هي حجر زاوية التنمية، يسلم المجلس بأن التخفيف من عبء الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يلعب دوراً حاسماً، ويشدد على دور التجارة بوصفها مصدراً من مصادر التنمية. ويرحب المجلس أيضاً بمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية ويؤكد الحاجة إلى تنفيذها بسرعة وإيجاد حل دائم لمشكلة المديونية في أفقر البلدان، وكذلك الحاجة إلى تقييم ديمومة المديونية فيما يتخطى نقاط الإنجاز، وذلك على أساس كل حالة على حدة. وعلى المدنين والدائنين تقاسم المسؤولية عن منع حالات الدين غير المستدامة وتسويتها. ويمكن للمساعدة التقنية من أجل إدارة الدين الخارجي وتتبع الديون أن تلعب دوراً هاماً، ويجب تعزيزها. وحجم ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية يشكلان عنصرين هامين لفعاليتها. لذلك يرحب المجلس بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار توافق الآراء في مونتييري لزيادة كمية المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها.

٨ - ويسلم المجلس بالدور الأساسي للتجارة بوصفها محركاً للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ويدعو بهذا الخصوص إلى تحسين فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق في إطار إعلان الدوحة الوزاري، دون استباق الحكم على نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وأيضاً في إطار الاتفاقات التفضيلية؛ كما يدعو بهذا الخصوص البلدان المتقدمة إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين قدراتها، بما في ذلك عن طريق إزالة القيود المفروضة على جانب العرض، وتشجيع التنويع، وهما حيويان لتمكين هذه البلدان من الاستفادة كلياً من هذه الفرص، مع مراعاة الحاجة إلى توفير فرص الوصول إلى الأسواق للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد على أهمية انضمام البلدان الأفريقية إلى منظمة التجارة العالمية ويشجع الأونكتاد على القيام، في إطار ولايته، بمساعدتها في هذه العملية.

٩ - وعلى الأونكتاد، في حدود ولايته وضمن مجالات اختصاصه، أن يلعب دوراً في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعليه، في ضوء ما تقدم، أن يواصل تعاونه مع البلدان والمؤسسات الأفريقية واستكشاف سبل تحسين التعاون مع مؤسسات بریتون وودز دعماً لاستراتيجيات الحد من الفقر، ومن ثم بناء القدرات وتحديد أشكال تقسيم العمل

الملائمة. وعليه أن يواصل تقديم ما له صلة بالموضوع من تحليل ومشورة في مجال السياسات العامة فيما يتعلق بتنمية أفريقيا.

الجلسة العامة ٩٣٦

١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد

(البند ٧ (أ) من جدول الأعمال)

المقرر ٤٧٢ (د - ٥٩)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالمعلومات المقدمة في التقرير المتعلق باستعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد (TD/B/49/4، و Add.1 و Add.2)، وكذلك خطة الأونكتاد الإرشادية للتعاون التقني لعام ٢٠٠٣ (TD/B/49/5)؛

٢ - يعرب عن تقديره للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على مساهماتهم في صناديق الأونكتاد الاستثنائية؛ ويدعوهم إلى مواصلة الإسهام في الأونكتاد كيما يتمكن من الاستجابة للطلب المتزايد على المساعدة التقنية في مجالات خبرته الفنية وفي المجالات التي لديه فيها ميزة نسبية؛

٣ - يطلب إلى الأمانة أن تؤمن المتابعة الملائمة للتوصيات المترتبة على الاستعراض الداخلي للإجراءات والترتيبات التي تحكم تعاون الأونكتاد التقني، ويطلب من الأمانة بدء مشاورات مع الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الداخلي التي تتطلب مشاورات مع الدول الأعضاء، ويقرر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات على أساس منتظم في الفرقة العاملة؛

٤ - يلاحظ مع التقدير المنافع المتأتية للبلدان المستفيدة من أنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد في مجالات الديون والمالية، والبرامج ذات الصلة بالتجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية، وتطوير الاستثمارات والمشاريع، والبرامج المنفذة في مجالات الهياكل الأساسية للخدمات وكفاءة التجارة؛ ويطلب إلى الأونكتاد مواصلة جهوده لتقديم دعم عالي الجودة في هذه المجالات؛

٥ - يشجع الأمانة على تعميق عملها بشأن الأنشطة ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، وعلى زيادة تعزيز التعاون وتنسيق أنشطتها مع الجهات الأخرى الموفرة للتعاون

التقني ذي الصلة بالتجارة، ولا سيما فيما يتعلق بالإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، بقصد الاستجابة، على أساس ما لديها من ميزات نسبية، للاحتياجات الناشئة عن الأنشطة ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية؛

٦ - **يطلب** إلى الأونكتاد وضع نهج مركز بشأن أنشطته والقيام، وهو يفعل ذلك، بتعزيز أنشطته وبرامجه قصد الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، في إطار ولايته، ولا سيما في المجالات التي يتمتع فيها الأونكتاد بخبرة فنية وله فيها ميزة نسبية واضحة؛

٧ - **يطلب** إلى الأمانة أن تدرج في تقريرها السنوي عن استعراض أنشطة التعاون التقني معلومات عن التطور المتوقع لأنشطتها، وكذلك بياناً واضحاً بالغايات والأهداف الاستراتيجية للسنة المقبلة، ويقرر وفقاً لذلك وقف النظر في الخطة الإرشادية السنوية؛ كما يطلب إلى الأمانة أن تضمّن تقريرها السنوي معلومات عن الروابط بين مختلف أنشطة التعاون التقني بغية تقديم معلومات إلى الدول الأعضاء بالاستناد إلى نهج واسع يجمع، بطريقة متماسكة، بين مختلف عناصر البرامج؛ **ويطلب** في هذا الصدد إلى الأمانة أن تعد تقريراً تحليلياً يجمع معلومات عن برنامج الدبلوماسية التجارية، بما في ذلك النتائج المتحققة؛

٨ - **يطلب** إلى الأمانة مواصلة إدراج المعلومات في وثائق المشاريع حول العلاقة بين أنشطة المشاريع وما تقوم به الأمانة من بحوث وتحليل للسياسات بغية تأمين التكامل بين الأنشطة التنفيذية وغيرها من الأنشطة؛

٩ - **يطلب** إلى الأمانة أن تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بإعداد مذكرة عن نهج محتمل يتبعه الأونكتاد بشأن بناء القدرات للنظر فيها في دورة مقبلة للفرقة العاملة؛

١٠ - **يقرر** أن يُدرج في جدول أعمال الدورة المقبلة للفرقة العاملة بنداً عن مؤشرات الإنجاز مع مراعاة أمور من بينها تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2002/2 المعنون "النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"؛

١١ - **يؤكد** على الحاجة إلى العمل من أجل تحقيق غايات وأهداف التنمية الدولية المحددة في إعلان الألفية وذلك عن طريق تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً فيما يتصل بولاية الأونكتاد.

الجلسة العامة ٩٣٤

١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذت بشأن البنود الموضوعية
١ - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد
 (البند ٧ (أ) من جدول الأعمال)

٤ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٣٤ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بتقرير رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطوة متوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها التاسعة والثلاثين، وبالبيانات التي أدلت بها الوفود أمام المجلس، وبالوثائق التي أعدها الأمانة. واعتمد المجلس مشروع المقرر ، TD/B/49/L.1، وأيد نتائج مداولات الدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة. (للاطلاع على نص المقرر، انظر الجزء الأول، الفرع جيم أعلاه).

٢ - النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
 (البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)

٥ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٣٥ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بتقرير الأمانة عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/49/9) وبالبيانات التي أُلقيت بشأنه، وقرر أن يحيل سرد مناقشاته إلى الجمعية العامة وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٥. (للاطلاع على سرد المناقشة، انظر الجزء الثاني أدناه).

٣ - التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الخامس والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
 (البند ٨ من جدول الأعمال)

٦ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٣٥ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين^(١).

٤ - الترتيبات المتعلقة بالدورات العادية للمجلس
 (البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال)

٧ - قرر المجلس، في جلسته العامة ٩٣٥ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أن يبقى على الحالة الراهنة ويواصل الترتيب القائم حالياً فيما يتعلق بدوراته العادية، حيث

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/57/17).

يعقد دورة عادية واحدة سنوياً في الخريف، علماً بأن المسائل المتصلة بدورات المجلس يمكن معالجتها في إطار الأونكتاد الحادي عشر.

ثانياً – موجز المناقشات التي دارت بشأن البنود الفنية المدرجة في جدول أعمال المجلس

ألف – الجزء الرفيع المستوى: كيف يمكن لعملية ما بعد الدوحة أن تحقق أفضل أداء لصالح التنمية؟^(٢)

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٨ - اتخذ الجزء الرفيع المستوى شكل عرض مقدم من متحدث رئيسي، هو السيد سوباشاي بانيتشباكدي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، أعقبه تعليقات وأسئلة من المندوبين في نيويورك (بواسطة الاتصال التلفزيوني)، وفي جنيف، والتي أجاب عليها المدير العام. وقد أبدى الأمين العام للأونكتاد أيضاً عدة ملاحظات.

الكلمة الرئيسية

٩ - قال مدير عام منظمة التجارة العالمية إن الاقتصاد العالمي يمر بفترة صعبة. وأن الأنظار كلها قد انصبحت على الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعت لعام ٢٠١٥، ولكن تحقيقها لن يكون سهلاً وهي تحتاج إلى التعاون الكامل لجميع الجهات الفاعلة. ولقد كان جدول أعمال الدوحة للتنمية، ومع تركيزه على القواعد، وحل المنازعات والفرص المفتوحة، جزءاً من هذه العملية، وأن النتائج هي التي ستحدد تقدم الاقتصاد العالمي. وينبغي للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية الالتزام بتعاون أوثق في مجال تنفيذ برنامج عمل الدوحة، مع استراتيجية متسقة من أجل التصدي للروابط بين التجارة والتنمية. وينبغي أن ينظر إلى هذا الجهد التعاوني على أنه جزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى إشراك جميع المعنيين بالأمر (المؤسسات المتعددة الأطراف والمتخصصة) الملتزمين بإنجاز أهداف الألفية. هذا وإن الميزة النسبية للأونكتاد حيال منظمة التجارة العالمية في هذا الجهد التعاوني، كانت في مجالات البحوث والتعاون التقني الرامي إلى تعزيز فهم قضايا التنمية المتعلقة بالتجارة والتي تمه البلدان النامية وأقلها نمواً، حيث لم تستطع منظمة التجارة العالمية سد الفجوة على المدى القصير. كما أن الجهد التعاوني سيتطلب تعاوناً مع مركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

(٢) موجز أعدته أمانة الأونكتاد.

١٠ - وطبقاً لما يراه، فإن برنامج العمل اللاحق على الدوحة يتألف من عملية ذات ثلاث مراحل هي: جدول أعمال الدوحة الجاري؛ المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة؛ وإدماج أدوات التجارة ضمن استراتيجيات التنمية. وقد اكتسب جدول أعمال الدوحة الجاري الزخم أثناء الاجتماع الأخير للجنة المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، والذي كان بمثابة خط التقسيم في عملية ما بعد الدوحة، ولكن هناك حاجة ملحة تدعو إلى التحرك بصورة جماعية لبلوغ التقارب. وكما يدرك السادة المندوبون، فإن برنامج العمل المتفق عليه في الدوحة قد غطى تنويعاً عريضة من القضايا كما تؤخذ كجزء من مشروع واحد، ومن ثم لم يُتفق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء. والمشروع الواحد يتطلب تقدماً موازياً في جميع مجالات جدول الأعمال؛ فإذا ما كان التقدم بطيئاً في الزراعة، فإنه سيكون بطيئاً في كل شيء آخر. ولهذا السبب، فإنه لا يعتبر من المفيد تأخير التحرك في أي مجال معين لأسباب تكتيكية. ولقد حددت لجنة المفاوضات التجارية جدول الأعمال والقضايا الرئيسية التي يجب أن تحل في الفترة المؤدية إلى المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، والذي سيعقد في كانون، المكسيك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وستكون كانون بمثابة "استعراض منتصف المدة" للتقدم المحرز في برنامج عمل ما بعد الدوحة حيث ينبغي أن تتلاقى المواعيد النهائية، وأنه من المهم إحراز التقدم لتفادي إثقال جدول أعمال هذا الاجتماع. ومن بين المجالات التي ما زالت فيها المسائل لم تحل قبل نهاية ٢٠٠٢، هناك القضايا الإنمائية الرئيسية مثل الزراعة، والروابط بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، والمعاملة الخاصة أو التفاضلية للبلدان النامية ونحو ما يقرب من ٥٠ قضية عالية التقنية تتعلق بتنفيذ نتائج جولة أوروغواي. هذا وإن حصول الاتفاق بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية، لن يكون سهلاً، ومع فوات تاريخ نهائي واحد، فإنه من اللازم تجنب أي زلات أخرى؛ ومع ذلك، ينبغي ألا تستخدم البلدان النامية اتفاق المعاملة الخاصة والتفاضلية كشرط تخلصي لتفادي اضطلاعها بعمليات الإصلاح الخاصة بها. والقضايا الأخرى مثل التجارة، والديون والتمويل، والاقتصادات الصغيرة، ونقل التكنولوجيا، قد أصبحت أيضاً أولويات على جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، فإن جميع هذه القضايا يتعين إنفاذها بطريقة ملائمة.

١١ - ويجب أن تكون المساعدة التقنية وبناء القدرات جزءاً مركزياً من عملية ما بعد الدوحة. وينبغي أن تعتمد المساعدة التقنية على ثلاث ركائز هي: مساعدة البلدان النامية على صياغة وضعها في المفاوضات التجارية؛ وبعد الانتهاء من المفاوضات، وأثناء مرحلة التنفيذ، التصدي لقضايا التجارة الرئيسية، مثل تيسير التجارة، والإجراءات الجمركية، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ونقل التكنولوجيا؛ وإقامة

المرافق الأساسية اللازمة لضمان أن يأتي الوصول المحتمل إلى الأسواق بمكاسب الرفاه المتوقعة للبلدان النامية. ولتنفيذ هذه المساعدة التقنية الطموحة واستراتيجيات بناء القدرات، تدرك منظمة التجارة العالمية أنها تحتاج إلى التعاون بشكل وثيق مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الإنمائية مثل منظمة الجمارك العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونكتاد، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

١٢ - ومن بين القضايا الطويلة الأجل للبلدان النامية هناك قضية كيفية التصدي لإيرادات التعريفات الهابطة نتيجة تحرير التجارة. وفي مجال قيود الإمدادات، يجب أن تولى العناية للإجراءات الجمركية وإدارة الضرائب. كما أن نوع التعاون القائم بالفعل ضمن إطار العمل المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة والمقدمة للبلدان الأقل نمواً، يمكن أن يشكل نموذجاً لمثل هذا العمل في المستقبل.

المناقشات

١٣ - أبدت تعليقات وطرح أسئلة بشأن طائفة واسعة من القضايا. وتطلعت الوفود إلى تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ولكنها تساءلت عن كيفية تنفيذ ذلك. وقد تم التشديد بشكل واسع على ضرورة التعاون التقني، في حين أن بعض المندوبين تساءلوا عن الكيفية التي يمكن بها إشراك القطاع الخاص في عمل من هذا القبيل. وعلق أحد المتحدثين على أن التحرير التدريجي يبدو مفيداً لنمو التنمية والتصدي للفقير، ولكنه يجب أن يكون تدريجياً بشكل حقيقي، وفي إطار قدرات البلدان. ومن الضروري تصحيح مستوى الطموح ودعمه بالتمويل الملائم. وشدد مختلف المتحدثين على ضرورة وجود نهج متناسق حيال الأهداف الإنمائية التي التزم بها المجتمع الدولي في المحافل العالمية المختلفة، ولا سيما الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وشدد أحد المتحدثين على أن الفكرة، وبموجب برنامج عمل الدوحة، كانت تنصب على جعل اتفاق المعاملة الخاصة والتفاضلية أكثر فعالية وتشغيلاً، وتساءل عدد من المندوبين عن كيفية القيام بذلك من أجل أن يعمل سواء بصورة عامة أو فيما يتعلق بالاتفاقات المحددة؟ وكيف يمكن تقييم الاحتياجات في الحالات الخاصة؟ وشدد عدد من المتحدثين على ضرورة التصدي لقيود جانب الإمدادات. واشتملت الأسئلة المحددة على الكيفية التي يجري بها التفاوض بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين، وكيفية حل مشكلات البلدان غير الساحلية، وكيفية تسهيل انضمام البلدان الأقل نمواً إلى منظمة التجارة العالمية.

١٤ - وأشار أمين عام الأونكتاد إلى أن الأونكتاد يجري برامج مكثفة لدعم البلدان النامية عن طريق جدول الأعمال الإيجابي، وبرنامج الدبلوماسية التجارية، وتقديم دعم محدد للبلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام. كما أن الأونكتاد يساعد البلدان النامية على بناء قدرات تصدير الإمدادات، لا سيما في قطاع الخدمات، وأجرى عددا من اجتماعات المناقشات بشأن التصدير في هذا المجال.

١٥ - وأشار المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى التعاون الحالي بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في مجالات البحث والتدريب وقضايا الاستثمار، واعتبر أن هذا التعاون يتعين تكثيفه أثناء تنفيذ الاتفاقات المبرمة بموجب برنامج عمل الدوحة. وقد شجعه تعليق الأمين العام للأمم المتحدة من أن التجارة يمكن أن تساعد على الحد من الفقر عن طريق فرص السوق المحسنة، والذي يجري التعامل معها الآن عن طريق منظمة التجارة العالمية، في حين أن قضايا جانب الإنتاج، بما في ذلك الإدارة الجيدة، تجرى معالجتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة. وبالطبع، فإن التعاون التقني بمقتضى برنامج عمل الدوحة قد صمم لدعم المفاوضات، ولكن ينبغي ألا يتوقف عند هذا الحد، نظراً لأن بناء القدرات يعتبر أمراً ضرورياً. ولاحظ أن التنمية تعتبر مركزية لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية وأنه يساند بالكامل الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية بحلول نهاية السنة الجارية. كما لاحظ أن الفريق العامل المعني بالتجارة والديون والتمويل، يساعد على التصدي للروابط الناجمة عن الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. والأمر يحتاج إلى المزيد من منافذ الأسواق حتى تستطيع البلدان النامية كسب الدخل المطلوب للوفاء بعبء ديونها. ولاحظ أن التنسيق بين قواعد التجارة قد يعود بالنفع المتبادل على التجارة وعلى البيئة - وهو وضع يحقق الكسب لكليهما. وبشأن المسائل المحددة، لاحظ أن حركة الأشخاص الطبيعيين تجرى معالجتها وفقاً لإجراءات العرض والطلب لمفاوضات الخدمات. وفيما يختص باشتراك القطاع الخاص في التعاون التقني، فإن هذا ليس بالأمر السهل، نظراً لأن منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية حكومية، غير أنه من الواضح أن للاستثمار الخاص دوراً في دعم التنمية، وقد وجهت بعض الطلبات إلى لجنة المفاوضات التجارية للمساعدة في دعم جهود بناء القدرات.

باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإيمائي: وضع البلدان النامية في التجارة العالمية^(٣) (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٦ - كان ثمة اتفاق عام على أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد محددة هو أمر يخدم مصلحة جميع البلدان. غير أنه أبدي أيضاً رأي مفاده أن النظام القائم حالياً مختل في جوانب هامة. وكذلك، فعلى الرغم من أنه كان ثمة اتفاق بشأن ما يمكن للتجارة الدولية أن تقدمه من إسهام في التنمية الاقتصادية، فقد دار نقاش مستفيض بشأن الحدود المفروضة على المدى الذي يجري به حالياً الوفاء بهذا الوعد، وبشأن تدابير السياسة العامة الوطنية والدولية المطلوبة من أجل الوفاء به.

١٧ - وانصبَّ قدر كبير من الاهتمام على ما جاء في تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٢ من أن الزيادة في نصيب البلدان النامية في القيمة المضافة للمصنوعات لم تعادل الزيادة في نصيبها من الصادرات المصنوعة، وهي ظاهرة مرتبطة بمشاركة هذه البلدان في عمليات سلاسل الإنتاج الدولية، تلك العمليات التي تعتمد على الواردات وعلى كثافة اليد العاملة. كما تم التشديد على أن تدني أسعار السلع الأساسية ما يرح يحدّ من المكاسب المحقّقة من التجارة لدى كثير من البلدان النامية. وبينما وجّهت الأنظار إلى المنافع المخبئة من التجارة بفعل نقل التكنولوجيا، فقد أظهرت المناقشات عدم توافق في الآراء بشأن ما للتجارة من فعالية لهذا الغرض من الناحية العملية.

١٨ - وتم التنويه بالعديد من تدابير السياسة العامة القادرة على النهوض بمساهمة التجارة في التنمية الاقتصادية، كالسياسات الاقتصادية الكلية المناسبة، والسياسات الصناعية المكثّفة مع الاحتياجات المعبّنة للبلدان، والأسواق الداخلية النشيطة الحركة، والاستثمار في الصحة والتعليم والبنى التحتية. كما أشير إلى أن إقامة نظام تجاري ملائم للتنمية الاقتصادية يتطلب أيضاً زيادة فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية، فضلاً عن النهوض تدريجياً بالمياكل الإنتاجية للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط لإتاحة مجال للصادرات من البلدان الأقل تقدماً، وخاصة منها أقل البلدان نمواً. كما أن بإمكان التكامل الاقتصادي أن يعود بالنفع، وخاصة على البلدان الصغيرة.

١٩ - وذكر أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية هو مثال يوضح سمات عديدة لزيادة التكامل من خلال التجارة. ونظراً للتوسع السريع في الطلب الداخلي المتصل بالنمو

(٣) موجز قدمه الرئيس في جلسة المجلس الختامية وأدرج في تقرير المجلس المرفوع إلى الجمعية العامة بموجب مقرر اتخذ المجلس في نفس الجلسة العامة.

الاقتصادي للصين، فمن المحتمل أن يعمل انضمام الصين على زيادة وارداتها من بقية بلدان العالم، بما في ذلك وارداتها من البلدان النامية الأخرى، وأن ينشط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن يعمل في الوقت ذاته أيضاً على تيسير الإصلاحات الموجهة نحو الأسواق المحلية. وإن النهوض بصادرات الصين في اتجاه منتجات أكثر اعتماداً على كثافة رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وهو ما بات يتجلى في البيانات الإحصائية، هو أمر ما يرحب به مجالاً لزيادة الواردات الكثيفة الاستخدام للبلدان النامية الأخرى.

٢٠ - إن مناقشة قواعد النظام التجاري والاستراتيجية التفاوضية في المفاوضات التجارية الجديدة المتعددة الأطراف تركز على إطار منظمة التجارة العالمية وعلى ما تتيحه هذه المفاوضات من فرص وما تنطوي عليه من مخاطر. وتم التشديد على ضرورة توخي المرونة في قواعد النظام التجاري بغية استيعاب التنوع المتنامي في عضويته. ويعتبر الكثيرون أن هذه القواعد متحيزة ضد مصالح البلدان النامية، وأنها تسهم في بلوغ نتائج غير مؤاتية في المفاوضات التجارية. ووفقاً لهذه الحجة، فإن تلافي هذا الفشل قد يتطلب تجميداً أو تباطؤاً في عملية إشراك البلدان النامية في النظام التجاري العالمي، وينبغي أن ينطوي على إصلاح لإجراءات منظمة التجارة العالمية وإدارة شؤونها في مجالات كتسوية المنازعات والأداء الديمقراطي. كما وجّهت الأنظار إلى نزوع الاتفاقات المبرمة بين بلدان المفاوضات الرباعية إلى أن تصبح ملزمة لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهو اتجاه يعتبر أيضاً غير مؤات للبلدان النامية.

٢١ - وشدد مشاركون آخرون في النقاش تشديداً أكبر على ما تتيحه المفاوضات من فرص للبلدان النامية، كما ارتئي أن توخي أكثر مما ينبغي من المرونة فيما يتعلق بتطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية والالتزام تجاه فئات مختلفة من البلدان قد يعرّض إحراز تقدم في المفاوضات للخطر. ومن بين الفرص المتاحة للبلدان النامية في المفاوضات، أشير إلى تخفيض الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وإلى إزالة تصاعد التعريفات وإعانات التصدير في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فضلاً عن تحسين فرص وصول الأشخاص الطبيعيين إلى الأسواق بمقتضى أحكام الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس). كما أشير في هذا السياق إلى استصواب العمل على استغلال عمليات منظمة التجارة العالمية كجزء من الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان ومما تنتهجه من سياسات محلية عملاً بهذه الاستراتيجيات.

٢٢ - وفي النقاش الذي دار بشأن أداء الاقتصاد العالمي الآخذ في الضعف، أبدي رأي مفاده أن هذا الأداء الضعيف قد أبرز الحاجة إلى إجراء إصلاحات في النظام الاقتصادي

العالمي. واسترعى الانتباه في هذا الشأن إلى أن الاتجاهات التي ظهرت مؤخراً قد كشفت مجدداً عن شدة تأثير كثير من البلدان النامية بالخدمات الخارجية. وذكّر أن تحسين الأوضاع الاقتصادية الكلية وبلوغ الأهداف الإنمائية سيتطلب قدراً أكبر من الترابط في السياسات العامة وزيادة التنسيق بينها. وأن السعي إلى تحقيق الترابط عن طريق تحرير التجارة تحريراً سريعاً وشاملاً هو أمر ثبت أنه غير مُرضٍ، ويلزم اتباع نهج جديدة وأكثر شمولاً في سبيل ذلك. ومن شأن الفشل في هذا المسعى أن يعرّض بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للخطر. وأبدي رأي آخر مفاده أن المشاركة في التجارة والاستثمار الدوليين مشاركة أكمل هي صيغة ثبتت جدواها من أجل تحقيق نمو أسرع وتخفيف وطأة الفقر، مما يوحي بضرورة زيادة خطى التكامل والإدماج، بدعم مناسب من المؤسسات المالية الدولية.

جيم - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية^(٤)

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٣ - أتاح هذا البند من جدول الأعمال فرصة للدول الأعضاء لبحث ما استجد في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة من تطورات وقضايا ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وشددت الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لما تنطوي عليه عملية ما بعد الدوحة من أبعاد إنمائية. وأبدت بعض الهواجس بشأن بطء خطى ما أُحرز من تقدم في المسائل ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان النامية. وأبرزت الحاجة إلى التعاون التقني وبناء القدرات دعماً لمشاركة البلدان النامية في برنامج عمل الدوحة. وأشار في هذا الشأن إلى أن أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني قد ساعدت البلدان النامية مساعدة كبيرة. وتم تشجيع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على أن يتعاونوا معاً تعاوناً وثيقاً في الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني. وذكّر أن ما يُجرىه المجلس من عمليات استعراض منتظم للتطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، على نحو ما يرد في توصية لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وهي توصية أيدها المجلس، هي عمليات ستسهم إيجابياً في النهوض بالأبعاد الإنمائية التي تنطوي عليها المفاوضات، وستسهم بذلك في إحراز نتيجة متوازنة.

(٤) موجز قدمه الرئيس في جلسة المجلس الختامية وأدرج في تقرير المجلس المرفوع إلى الجمعية العامة. بموجب مقرر اتخذ المجلس في نفس الجلسة العامة.

دال - النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني^(٥)
(البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)

٢٤ - تحدث منسق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، فعرض تقرير الأمانة (TD/B/49/9)، الذي تناول التقدم المحرز في المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني في سياق تقييم للتطورات التي تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني وتنفيذ أنشطة الأونكتاد التشغيلية. وأبرز المتحدث ما تضمنه التقرير من استعراض إجمالي لما حدث في الاقتصاد من تطورات رئيسية، رسمت صورة قائمة للأداء الاقتصادي. وأكد أن هذه الحالة تبرز مسيس الحاجة إلى إعادة بذل جهود إنمائية في سبيل التخفيف من وطأة الآثار الاقتصادية للزراع وتعزيز قدرة الاقتصاد على استعادة حيويته. وسيطلب ذلك تعزيز أوجه التآزر الدينامي فيما بين احتياجات إعادة التأهيل والإعمار والتنمية الاستراتيجية.

٢٥ - وشدد على أهمية إعادة بناء القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية، وبخاصة بالنظر إلى التزام السلطة الفلسطينية مجدداً بإقامة اقتصاد تنظمه قواعد محددة وتحركه قوى السوق، بما ينسجم مع المصالح الوطنية والاتجاهات العالمية وإمكانات التنمية الاستراتيجية. وبين أن أمانة الأونكتاد، دعماً منها لما تبذله السلطة الفلسطينية من جهود إنمائية، قد صعّدت أنشطتها في مجال المساعدة التقنية، مع تعديل المشاريع الجارية حسب الاقتضاء لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الملحة. وعلى الرغم من تزايد المصاعب اللوجستية التي تؤثر في تنفيذ برامج المساعدة التقنية، فإن تخصيص الموارد الكاملة من الموظفين الفنيين اللازمين لتنفيذ هذه البرامج قد بات الآن أمراً ممكناً، مما يمكّن الأونكتاد من مواصلة ما أحرزه مؤخراً من تقدم. إن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد وفقاً للولاية المسندة إليه تساعد على النهوض بالقدرة الفلسطينية في مجال الإدارة الاقتصادية وعلى بناء هذه القدرات، إلى جانب ما سيتطلبه الاقتصاد الفلسطيني مستقبلاً من مؤسسات شفافة وسياسات عامة حديثة ومنفتحة.

٢٦ - وعرض على المجلس ما استجد من تطورات بشأن ما يجري الاضطلاع به حالياً من أنشطة في مجال المساعدة التقنية، مما يشهد على تصميم الحكومة الفلسطينية وأقرائها في المجتمع المدني الفلسطيني على إيجاد مجتمع جديد وتطوير اقتصاد قابل للاستمرار، على الرغم من كل الصعاب. وشكر الجهات المانحة على دعمها للأونكتاد فيما يضطلع به من أنشطة متصلة بالمساعدة التقنية للشعب الفلسطيني، وأعرب عن تقديره لجميع أعضاء المجلس على ما يواصلون تقديمه من دعم لبرنامج العمل هذا. واحتتم بيانه بمناشدة الجهات المانحة، القائمة

(٥) أدرج في تقرير المجلس المرفوع إلى الجمعية العامة وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧.

منها والمحتملة مستقبلاً، أن تجدد مساهمتها فيما يقدمه الأونكتاد من مساعدة تقنية للشعب الفلسطيني، أو أن تشرع في المساهمة في ذلك.

٢٧ - وتكلم ممثل فلسطين، فشكر الأمانة على تقريرها الموضوعي والشامل عن الجوانب الاقتصادية لمعاناة الشعب الفلسطيني نتيجة لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ولممارستها التدميرية المتعمدة، التي أفضت إلى تدهور خطير للحياة الفلسطينية بجميع جوانبها. وأشاد بالأونكتاد على ما يبذله من جهود في سبيل تقديم المساعدة التقنية ووضع الدراسات الرامية إلى الربط بين الإغاثة والتنمية ومساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على التصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بسبب إعادة احتلال إسرائيل لجميع الأراضي الفلسطينية. وشكر البلدان المانحة على دعمها المستمر للشعب الفلسطيني، وحثها على أن تكثف هذه المساعدة، بما في ذلك أن تعرض تقديم ما يلزم من معونة إنمائية لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار التام وتوجيهه نحو التنمية المستدامة.

٢٨ - وقال إنه، على الرغم من إشادته بالتقرير وتقديره لأمانة الأونكتاد على ما تبذله من جهود، فقد استخدمت في التقرير عبارات معينة ينبغي إعادة النظر فيها وتصويبها نظراً لتحريفها لحقيقة الوضع. واستشهد بوجه خاص بما ورد في التقرير عن "الأزمة في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية"، بينما الواقع أنه قد تم فرض احتلال عسكري إسرائيلي كامل على الشعب الفلسطيني وأن قوات الاحتلال ما فتئت ترتكب ممارسات إجرامية في سياق سياسة عدوانية ما برح المجتمع الدولي يدينها منذ سنوات عديدة. وبيّن أن الإشارة إلى "الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني" تعمل على تمويه العدوان العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، بينما يقوم الشعب الفلسطيني بمقاومة السيطرة الأجنبية بكل الوسائل المتاحة، على نحو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وما تنص عليه قراراتها. وبيّن أن أخطاء التقرير هذه، وإن بدت شكلية، هي في الواقع عميقة المغزى وبالغة الخطورة من حيث مدلولها السياسي. فعدم توخي الدقة في استخدام العبارات قد يعمل على تكريس المفاهيم الخاطئة، الأمر الذي يعمل، في هذه الحالة، على خدمة أغراض العدوان على حساب الحقيقة. وبيّن أن هذه المغالطات، وإن كانت غير مقصودة، ينبغي تصويبها وتجنبها في التقارير مستقبلاً.

٢٩ - وقال إن الصورة الشاملة التي يقدمها التقرير تكاد لا تغفل شيئاً فيما يتعلق بتدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والجهود التي يبذلها الأونكتاد للتخفيف من وطأة هذه الأوضاع المأساوية، يربطه بين الإغاثة والتنمية وبتقديمه المساعدة التقنية الهادفة، هي جهود حسنة النوايا. غير أنها لا يمكن أن تكون مجدية ما لم يعالج السبب

الرئيسي للتدهور الاقتصادي، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي. فهذا التدهور هو ظاهرة مؤقتة سينحسر أثرها حالما ينتهي الاحتلال. وفي هذا السياق، استعرض المتكلم مجمل التدابير الإسرائيلية التي تؤثر تأثيراً ضاراً بالاقتصاد الفلسطيني.

٣٠ - وعلى الرغم مما يقدمه التقرير من سرد واف لمظاهر التدهور الاقتصادي، وهو أمر يندرج في نطاق ولاية الأونكتاد واختصاصاته، فثمة عوامل أخرى كثيرة قد لا تبدو مرتبطة بالاقتصاد، إلا أن لها في الواقع أثراً اقتصادياً كبيراً. وعلى وجه الخصوص فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية تعمل على تدمير الموارد البشرية الفلسطينية باستخدامها جميع أنواع الأسلحة تقريباً ضد الفلسطينيين، حارمة بذلك الشعب الفلسطيني واقتصاده من ذخرها الرئيسي.

٣١ - واحتتم بيانه بالإعراب مجدداً عن بالغ تقديره لأمانة الأونكتاد على برنامجها لمساعدة الشعب الفلسطيني، الذي يحتاج إلى جميع أنواع المساعدة. وقال إنه، ريثما تتم إزالة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل متحملاً مسؤوليته في حماية الشعب الفلسطيني. وإلى أن يحين ذلك الوقت، فإن أية رؤيا للسلم والأمن ستكون وهمية وغير واقعية.

٣٢ - وتحدثت ممثلة مصر، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يواجه تحديات حسام. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، خسر الاقتصاد ما يزيد عن نصف ناتجه المحلي الإجمالي السنوي، وتضاعف معدل البطالة ثلاثة أضعاف، حيث بلغ ٢٩ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٢، وبلغت الخسائر التي لحقت بالهياكل الأساسية ما يزيد عن ٣٠٥ ملايين دولار، وتم تجريف ١٧ في المائة من مساحة الأراضي المزروعة واقتلاع نصف مليون من أشجار الزيتون والفاكهة، بينما ألغيت فعلياً منافع ترتيبات التجارة التفضيلية المقدمة للمصدّرين الفلسطينيين نظراً لتعذر إمكانية الوصول إلى الأسواق. كما أن قرابة نصف السكان الفلسطينيين باتوا يعيشون دون حد الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن الخدمات الاجتماعية، بما فيها التعليم والاستشفاء، والتطبيب في حالات الطوارئ، قد تدهورت بشدة، مما زاد حياة الفلسطينيين بؤساً. ويصف قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) هذه الحالة بأنها حالة إنسانية مؤلمة للسكان المدنيين الفلسطينيين. ويجب إنهاء ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما فيها تدمير البنى التحتية والمعاقبة الجماعية وإغلاق مراكز الدخول والامتناع عن تحويل الإيرادات الضريبية، كما ينبغي أن يسود السلم استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وإلى مبادئ مدريد.

٣٣ - وقالت إن الأونكتاد والوكالات الإنمائية والجهات المانحة تحتفظ بدورها المحوري في تمكين السلطة الفلسطينية من تعزيز قدرتها، التي قيدتها ممارسات قوات الاحتلال تقييداً

خطيراً. وأنتت على أنشطة برنامج تقدم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني المضطلع بها على الرغم من صعوبة الأوضاع الميدانية. فما يضطلع به البرنامج من أنشطة مختلفة في مجالاته الأربع في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ هو مؤشر واضح على ما لهذه الأنشطة من قيمة بالنسبة للسلطة الفلسطينية. كما تشهد هذه الأنشطة على التزام السلطة الفلسطينية، حسبما يتجلى فيما يقدم محلياً من موارد لتمويل كثير من عناصر مشاريع الأونكتاد.

٣٤ - وأعربت عن تقديرها للجهات المانحة والمنظمات الدولية نظراً لما تقدمه من موارد خارجة عن الميزانية، وحثتها على توفير الموارد الضرورية لتمكين الأونكتاد من مواصلة تنفيذ عدد من الأنشطة التي أوقفت بسبب انعدام التمويل. وأشارت تحديداً إلى المرحلة الثانية من برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا)، وإلى الخدمات الاستشارية المتصلة بتجارة المرور العابر والنقل، وأنشطة الأونكتاد في إطار التصدي للأزمة الاقتصادية الفلسطينية في مجالات الأمن الغذائي وتجارة السلع الأساسية وسوقيات التجارة وتيسير التجارة وترويجها. وأكدت ما لهذه المساعدة من أهمية جوهرية في دعم السلطة الفلسطينية فيما تبذله من جهود في سبيل التخفيف من المعاناة التي تسببها الأزمة الراهنة، التي ما برحت تدفع الاقتصاد الفلسطيني باطراد إلى حالة شبيهة بحالة البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نمواً.

٣٥ - وفي غضون ذلك، فهي تحث الأمانة على بذل كل جهد ممكن في سبيل مواصلة تنفيذ البرنامج الذي تضطلع به لصالح الشعب الفلسطيني، وعلى تكثيف أنشطتها على الرغم من محدودية الموارد المتاحة. واحتتمت بيانها بإعادة تأكيد دعم شعوب مجموعة الـ ٧٧ والصين للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم من خلال التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعترف بحقوق جميع الشعوب والدول، بما فيها فلسطين، في التمتع بالسلم والأمن والتنمية.

٣٦ - وتحدث ممثل الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تسعى إلى الانضمام إليه (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، فضلاً عن تركيا وقبرص ومالطة)، فأعرب عن امتنانه للأونكتاد على مساهمته في جهود التنمية الاقتصادية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وأعرب عن أسفه لما يرد في تقرير الأمانة من أن الظروف الراهنة تجعل إيجاد تنمية مستدامة أمراً بالغ الصعوبة. واستدرك قائلاً إنه ما زال يعتقد بإمكانية تحسن الاقتصاد الفلسطيني وبإمكانية تطوير التجارة مع المنطقة دون الإقليمية. وقال إن ما يقدمه الأونكتاد من مساعدة على بناء القدرات والمؤسسات الفلسطينية هو أمر يكتسي أهمية كبيرة في هذا السياق.

٣٧ - وقال إن المساعدة التقنية لن تكون لها فائدة تذكر في غياب السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. فلا بد للجانبين أن يتعايشا ولا بد لهما أن يشرعا في مفاوضات في سبيل تحقيق سلم مستديم تعيش في ظله دولتان، هما إسرائيل، وفلسطين المستقلة والديمقراطية والقابلة للحياة والبقاء، جنباً إلى جنب وداخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس المبادئ التي أرسيت في مدريد وأوسلو وبما يتفق وأحكام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٣٨ - وتحدث ممثل إندونيسيا نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين، فأعرب عن تقديره للأونكتاد على ما يقدمه من دعم مستمر للشعب الفلسطيني، وخاصة في هذه الفترة العصيبة، وعلى ما ضمّنه تقريره من تحليل شامل وممتاز. وأكد أن تفاقم الأزمة واحتدامها في الضفة الغربية وغزة وعمليات الإغلاق المنهجية لمراكز الدخول إلى الأراضي المحتلة قد عملت على تدمير الجزء الأكبر من البنى التحتية الأساسية للقطاعين الخاص والعام، وحرمت الشعب الفلسطيني مما يزيد عن نصف اقتصاده، وضاعفت عدد العاطلين عن العمل ثلاثة أضعاف، وأدت أكثر من أي شيء آخر إلى زيادة تدّني مستوى الفقر وزيادة إمكانية التعرض للأزمات وشدة التأثير بها بحيث بلغت درجات لم يسبق لها مثيل ومستويات بالغة الخطورة. وعلى نحو ما ورد في التقرير، فإن الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية هو أدلّ مثال على حالة طوارئ إنسانية ذات طبيعة معقدة. وليس من شك في أن مواصلة انتهاج السياسة الإسرائيلية المتمثلة في إغلاق نقاط الدخول وفرض حالات منع التجول وتدمير البنى التحتية والمعاقبة الجماعية ستعمل على زيادة دفع الاقتصاد الفلسطيني في اتجاه النكوص عن التنمية.

٣٩ - ودعا المجتمع الدولي إلى أن يعمل على عكس هذه الأوضاع والتخفيف من وطأها، وعلى تمكين السلطة الفلسطينية من مواصلة أداء وظائفها والإعداد لعملية إقامة الدولة الفلسطينية، التي أكد أنها عملية لا مناص منها؛ كما دعاه إلى أن يعمل بلا هوادة على إيجاد حل منصف وسلمي للأزمة. ودعا البلدان المانحة إلى أن تزيد دعمها بغية وضع نهاية لمعاناة الشعب الفلسطيني، هذه المعاناة التي يبدو أن لا نهاية لها. ودعا الوكالات الإنمائية الدولية، بما فيها الأونكتاد، إلى أن تنسق بين جهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل من الإغاثة في حالات الطوارئ وتلبية الاحتياجات المتوسطة الأجل إلى القدرات المؤسسية اللازمة لدولة فلسطين المرتقبة، وأن تعمل على تصعيد هذه الجهود. وشدد في هذا السياق على أهمية تعزيز أوجه التآزر النشط بين الاحتياجات من عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، واحتياجات إعادة التأهيل والإعمار والتنمية الاستراتيجية، على نحو ما يوصي به التقرير.

٤٠ - وأثنى على الأمانة على ما أحرزته من تقدم ملموس في ما تضطلع به من مشاريع شتى في مجال المساعدة التقنية على بناء القدرات على الرغم من الأوضاع الميدانية البالغة الصعوبة، وحثها على توسيع نطاق هذه المشاريع بحيث تشمل جميع مجالات اختصاص الأونكتاد. وأعرب عن سروره لملاحظة أن الأونكتاد يعكف على دراسة إمكانية الشروع في تقديم مساعدة تقنية في مجالات جديدة باتت أكثر أهمية نتيجة للأزمة التي ما زالت قائمة منذ عامين. واختتم بيانه بحث الجهات المانحة على زيادة دعمها المالي في سبيل تمكين الأونكتاد من توسيع نطاق ما يضطلع به من برامج في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني. كما أشاد بالشعب الفلسطيني على قدرته على الحياة في حِصَم هذا الدمار وعلى قدرته على البقاء بالرغم من كل المشقات، وحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه للشعب الفلسطيني والعمل معاً في سبيل تحقيق سلم عادل وشامل ودائم في المنطقة.

٤١ - ولاحظ ممثل المغرب أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية تدهورت تدهوراً شديداً منذ الانتفاضة الثانية التي انطلقت على أثرها موجة من القمع الأعمى قادتها القوات الإسرائيلية. فقد تعرضت الهياكل الأساسية، التي تعوقها أصلاً عقود من الاحتلال الإسرائيلي، لتدمير منهجي، بينما كان للحصار الدائم على المناطق الفلسطينية بالغ الأثر على الفقر والبطالة.

٤٢ - واستحثت هذه الحالة المأساوية واللاإنسانية ضمير المجتمع الدولي على إدانة هذه السلسلة من الاعتداءات التي شلت حركة الاقتصاد. ويبين تقرير الأمانة أن الوضع الراهن أثر تأثيراً سلبياً على الطاقة المؤسسية للسلطة الفلسطينية وقدرتها على استخدام المعونة الإنمائية. وأخذت السلطة الفلسطينية تتعرض لدمار لا يمكن إصلاحه لقدراتها البشرية والإدارية، وتحولت عناية الجهات المانحة عن الأهداف الإنمائية متجهةً إلى تلبية الاحتياجات العاجلة الناشئة عن هذه الأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل.

٤٣ - وأشاد ببرنامج الأمانة لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني الذي تتزايد أهميته في ظل الظروف الراهنة. فالسلطة الفلسطينية في حاجة ماسة إلى مساعدة الأونكتاد في رسم سياسة عامة لإعادة بناء الاقتصاد. واختتم كلمته داعياً الجهات المانحة إلى الحفاظ على دعمها لهذا البرنامج، ومن ثم، تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق التنمية المستدامة.

٤٤ - وأعرب ممثل إسرائيل عن أسفه لكون تقرير الأمانة قد تجنب القضايا الرئيسية، أي السبب الذي حمل الأونكتاد على إعداد تقرير عن تدهور الاقتصاد الفلسطيني على مدى السنتين السابقتين. وأضاف أنه كان يمكن الحفاظ على التوجه الاقتصادي الإيجابي الذي تحقق قبل موجة العنف الحالية لو أن السلطة الفلسطينية واصلت العملية السياسية ولم تقرر

اللجوء إلى العنف المستمر ضد إسرائيل بهدف سياسي غامض. وكان بإمكان السلطة الفلسطينية أن تركز على مشاكل الاقتصاد الهيكلية لتجنب تدهور مستويات المعيشة. وشدد على أن موجة العنف هذه لم تضر بالاقتصاد الفلسطيني وحده، وإنما أضرت أيضاً باقتصادات أخرى في المنطقة، لا سيما الاقتصاد الإسرائيلي.

٤٥ - ولطالما حاولت إسرائيل إعادة النظام الاقتصادي إلى مساره الطبيعي على مدى السنتين السابقتين، غير أن الرد على مساعيها تمثل دائماً في اعتداء على المدنيين والجنود الإسرائيليين، وفي أعمال إرهابية بشعة. وكانت إسرائيل تحاول تحسين الحالة الاقتصادية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين في سياق من العنف وفي مناخ دائم من الخوف، كما وصفت ذلك مؤخراً لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. ولقد ألقى التقرير بالمسؤولية على إسرائيل، وتحاشى تحميل السلطة الفلسطينية للمسؤولية عن الحوادث الاقتصادية المؤسفة وسوء الإدارة الذي أثر على الاقتصاد الفلسطيني. ورغم أن التقرير نوه فعلاً ببعض هذه القضايا في فقرات معينة، فإنه تجنب قضايا الاحتكارات، والفساد، وانعدام الشفافية، وتوجيه أموال المانحين إلى منظمات يشغل الإرهاب بؤرة اهتمامها، وعدم توافر بيئة تمكين من دعم النشاط الاقتصادي.

٤٦ - وكانت إسرائيل مستعدة للعمل مع الفلسطينيين على تحسين الاقتصاد الفلسطيني، باتخاذ إجراءات منها تدابير لفتح السوق الإسرائيلية أمام العمال الفلسطينيين المشتغلين باليومية. غير أن كل ما أسفرت عنه هذه الجهود هو أعمال إرهابية قام بها أولئك الذين سُمح لهم بالدخول إلى إسرائيل بحجة العمل، مما أسفر عن فقدان الموارد البشرية والثقة بين الجانبين. وناشد الجانبين المطالبة سويلاً بإنهاء العنف وفقدان الموارد البشرية. وبعد انتهاء العنف واستئناف العملية السياسية، سيلزم الإعداد لمواصلة التقدم في الاقتصادات الفلسطينية والإسرائيلية والعربية. وإذا ما رغبت الأونكتاد في الاضطلاع بدور إيجابي ومهم في المنطقة، فلا بد من أن يكون التحليل الفني الموضوعي محل تركيز أعمالها.

٤٧ - ولا بد للمجتمع الدولي من مواصلة التركيز على إنهاء الإرهاب والعنف وعلى إجراء إصلاحات كبرى في السلطة الفلسطينية في مجالي الأمن والشفافية الاقتصادية. وأشار في هذا الصدد إلى البيان المشترك الصادر مؤخراً عن الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتصل برد جميع أموال الضرائب التي جمعتها إسرائيل لحساب السلطة الفلسطينية إلى السلطة تدريجياً، والجدول الزمني المعد لتحويل هذه الأموال، بشرط لا لبس فيه يتمثل في فرض رقابة كاملة من الولايات المتحدة على هذه الأموال لضمان اقتصار استخدامها على الأنشطة الاقتصادية والمدنية. وبعد إتمام هذه الإصلاحات، يمكن استئناف المفاوضات، ويمكن بحث

سبل التعاون مرة أخرى. فمن المستحيل الحفاظ على التنمية الاقتصادية في حالة يسودها العنف المستمر، ويجب أن تنتهي هذه الحالة قبل أن يتسنى للطرفين العودة إلى مائدة المفاوضات وإلى مسار التنمية الاقتصادية.

٤٨ - وشدد ممثل جمهورية إيران الإسلامية على أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين الذي استمر فترة طويلة، والأزمة المتفاقمة الناجمة عن هذا الاحتلال قد سلبا الاقتصاد أهم موارد الحيوية، مما أوصله إلى حافة الانهيار. ويبرز الاستعراض السريع لبعض المؤشرات الرئيسية المتصلة بالاقتصاد الكلي التي وردت في التقرير مدى ضعف الشعب الفلسطيني وحجم التحديات التي يواجهها.

٤٩ - وأكد على الدور الحيوي الذي تؤديه الأونكتاد في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وإقامة بيئة تمكينية للتحفيز على نمو القطاع الخاص، لا سيما من خلال المساعدة التقنية. وأعرب عن دعم بلده للإطار الذي اقترحه الأونكتاد وما اقترحه من أنشطة في مجالات الأمن الغذائي والتجارة في السلع الأساسية، وسوقيات التجارة وتيسيرها، وتشجيع التجارة، والسياسات التجارية، والنفاذ التفضيلي إلى الأسواق، وتشجيع الاستثمار. واحتتم كلمته بحث الجهات المانحة على دعم برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، ومساعدته في تنفيذ مشاريعه الجارية، وبخاصة النظام الآلي للبيانات الجمركية، فضلا عن أنشطة المتابعة وغيرها من أنشطة مؤجلة.

٥٠ - وقال ممثل جامعة الدول العربية إن البيانات والمعلومات الواردة في تقرير الأونكتاد مثيرة لبالغ القلق، حيث إنها تعكس درجة من التدهور الاقتصادي لم يسبق لها مثيل. فمن الصعب جداً تخيل ظروف المعيشة لشعب فقد، في أقل من سنتين، ٤٠ في المائة من دخله القومي، وأكثر من ٥٠ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي، وكثرة من الوظائف بلغت حداً صار معه حالياً ٥٠ في المائة من الأيدي العاملة بلا عمل. وليس هذا الوضع ناتجاً عن كارثة يمكن التخفيف من آثارها باتخاذ تدابير قصيرة الأجل، بل هو بسبب الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة والمتواصلة، وما خلفته من تدمير للهياكل الأساسية المادية والمؤسسية. وقد مس هذا كافة جوانب الحياة، من مرفقي المياه والكهرباء إلى الطرق والمنازل والمصانع والمباني الحكومية. كما أن السياسة الإسرائيلية التي طال أمدتها والتي تنتهج في إغلاق الحدود الداخلية والخارجية للأراضي الفلسطينية منعت تماماً حركة السلع والمواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج. وقد تسببت هذه الممارسات في كارثة اقتصادية، ودفعت بأكثر من ٦٠ في المائة من الأسر الفلسطينية إلى العيش في مستوى دون خط الفقر.

٥١ - وعلى الرغم من مليارات الدولارات الثلاثة التي تلقاها الاقتصاد الفلسطيني من الجهات المانحة في السنوات القليلة الماضية، فقد أصبح الآن على شفا الإفلاس والانهيار التام، كما صار يواجه حلقة مفرغة من العقبات المتشابكة أمام التنمية. فقد وجهت غالبية المنح نحو بناء الهياكل الأساسية التي دمرتها القوات الإسرائيلية مؤخرًا، فضاعت بذلك الموارد التي قدمتها الجهات المانحة إلى الشعب الفلسطيني وما بذلته من جهود. والاحتلال الإسرائيلي هو السبب الوحيد في التدهور الاقتصادي الجاري، وكما أنه هو السبب في تحويل مسار المعونة الخارجية عن أهداف التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل وتوجيهها نحو تلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة للشعب الفلسطيني.

٥٢ - وأعرب عن تقديره لما تبذله الأونكتاد من جهود لدعم القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية، لا سيما في مجالات تيسير وتشجيع التجارة، والتجارة في الخدمات، والنقل، والاستثمار، والشؤون المالية، والمنافسة. واحتتم كلمته متوجهاً بالشكر إلى الأمانة لإعدادها هذا التقرير الذي تمشى استنتاجاته مع تلك التي انتهت إليها وكالات دولية أخرى مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وغيرها. وتوجه بالشكر أيضاً إلى الجهات المانحة لدعمها المستمر للشعب الفلسطيني.

٥٣ - وأشارت ممثلة الصين إلى أن برنامج الأمانة لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني عنصر مهم من عناصر ولاية الأونكتاد. فقد حقق البرنامج نجاحاً باهراً في تشجيع التجارة والتنمية الاقتصادية للفلسطينيين، كما أنه تطور من القيام بأعمال البحث والتحليل إلى إعداد برنامج متكامل لأنشطة المساعدة التقنية، نجح في التشجيع على إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٥٤ - وأعربت عن قلقها من الكارثة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وناشدت الجهات المانحة زيادة مساعداتها المالية للتخفيف من معاناة الفلسطينيين. وحثت المجتمع الدولي على إبداء الاهتمام بالجهود التي يبذلها الفلسطينيون لضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية المستقلة. وينبغي للمزيد من الحكومات والأطراف المعنية أن تعمل مع الأونكتاد على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الفلسطينية. وتتعهد الصين بمساعدة الاقتصاد الفلسطيني وإنهاء المعاناة الاجتماعية.

٥٥ - وشكر ممثل تونس الأمانة على ما تبذله من جهود لدعم الشعب الفلسطيني في ظل ظروف اقتصادية في غاية الصعوبة، نتيجةً لسياسة القوات الإسرائيلية المحتلة التي تعتمد على إغلاق الحدود لمدة طويلة وبصورة متكررة في قطاع غزة والضفة الغربية. ويعبر تقرير الأمانة

عن مدى معاناة الشعب الفلسطيني، حيث فقد الاقتصاد أكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي، وتضاعف معدل البطالة أكثر من ثلاثة أضعاف، وألمَّ الفقر بأكثر من ٦٠ في المائة من الأسر المعيشية الفلسطينية، واستنفدت طاقة الاقتصاد الإنتاجية. وقد اضطرت هذه الظروف السلطة الفلسطينية إلى زيادة اعتمادها على دعم المانحين للوفاء بما يفرضه الواقع عليها من احتياجات الإغاثة في حالات الطوارئ.

٥٦ - وشكر الجهات المانحة، وحثها على زيادة دعمها للشعب الفلسطيني، لا مجرد الوفاء باحتياجاتها المتصلة بالإغاثة في حالات الطوارئ، وإنما أيضاً لتوفير الدعم المؤسسي اللازم لبلوغ أهداف إنمائية طويلة الأجل. وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الأونكتاد لدعم السلطة الفلسطينية والتقدم المحرز في عدد من برامج الأونكتاد رغم الظروف الصعبة السائدة في الميدان. وحث الأمانة على زيادة جهودها الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في التغلب على الأزمة الحالية وبلوغ أهدافه الاقتصادية طويلة الأجل.

٥٧ - وأعرب ممثل الأردن عن قلق بلده العميق من الحالة المثيرة للانزعاج التي آل إليها الاقتصاد الفلسطيني. وقد أسهب تقرير الأمانة في شرح الأسباب التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية الواسعة النطاق وفي التحذير من آثارها على الأمد البعيد. وكما لاحظ التقرير، ينحصر الاقتصاد في "دورة من النكوص في التنمية" من شأنها أن تفضي في النهاية إلى فقدان الثقة في الاقتصاد، وتفاقم الأزمة السياسية. والازدهار الاقتصادي شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار.

٥٨ - وإن تناقص الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وتدمير الهياكل الأساسية المادية، والصعوبات التي تنطوي عليها إعادة بناء القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية وإمكانية حني ثمار المساعدة المقدمة من المانحين وتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، كلها أمور لها تأثير سلبي على اقتصاد المنطقة. ينبغي إذن للمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه للشعب الفلسطيني الذي يعيش في "حالة طوارئ إنسانية معقدة". واختتم كلمته معرباً عن امتنان الأردن للأمانة، ومشيداً بالجهود الدؤوبة والحثيثة التي تبذلها الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، رغم تدهور الظروف الأمنية في الميدان.

٥٩ - وقالت ممثلة لبنان إن الأراضي الفلسطينية المحتلة ظلت تعيش أزمة اقتصادية حادة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نتيجة لممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية. وينذر التدمير المتكرر للمرافق العامة والهياكل الأساسية بمزيد من التدهور الاقتصادي وازدياد المعاناة للشعب الفلسطيني. فالظروف الاقتصادية والمعيشية الآخذة تدريجياً في التدهور تستلزم مضاعفة الدعم المقدم من المانحين إلى الشعب الفلسطيني الآن وأكثر من أي وقت مضى،

ليس لتلبية احتياجات الإغاثة في حالات الطوارئ والاحتياجات اليومية الأساسية فقط، وإنما أيضاً لبناء القدرات اللازمة لبلوغ أهداف إنمائية طويلة الأجل. وشكرت الأمانة والبلدان المانحة على مساهماتها، وحثتها على الإسراع بجهودها الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق تطلعاته المشروعة.

٦٠ - وأثنى ممثل باكستان على الأمانة لتقديمها هذا التقرير. فالتقرير يبين بوضوح أن السياسات الإسرائيلية التي تنتهج التدمير المنهجي للهياكل الأساسية الفلسطينية والممتلكات الخاصة أصابت الاقتصاد الفلسطيني بالشلل. كما كان من أثر هذه السياسات تضيق الخناق الاقتصادي على الشعب الفلسطيني. ويجدر بالإشارة أن الأونكتاد كانت تقدم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني حتى حينما كانت الظروف السائدة تشتد صعوبة. وتستحق الأونكتاد التقدير على هذا الدور الإيجابي الذي تؤديه، وقد شجعها ممثل باكستان على مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، فهي حيوية لتعزيز المؤسسات والهياكل الأساسية الاقتصادية الفلسطينية. واحتتم كلمته مكرراً التأكيد على دعم بلده للشعب الفلسطيني وكفاحه المشروع، ومعرباً عن أمله في أن يزيد المجتمع الدولي مما يقدمه من دعم مالي، وأن يجد حلاً سلمياً ودائماً للقضية الفلسطينية، يتفق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦١ - وشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على ما تبذله من جهود لصالح الشعب الفلسطيني. وقال إن الولايات المتحدة تؤيد التدابير الرامية إلى توفير حياة أفضل للفلسطينيين، والتشجيع على ممارسة النشاط الاقتصادي العادي في المناطق الفلسطينية. وتعد الولايات المتحدة من أهم مصادر المساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين، من خلال آليات منها الأونروا. وأعرب، من هذا المنطلق، عن تقديره لأعمال المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأونكتاد لصالح الفلسطينيين.

٦٢ - وقد سبق له أن أعرب عن أمله في أن تتحاشى مناقشة تقرير الأمانة توجيه الاتهامات إلى جانب واحد، وتسييس هذه المسألة بصورة غير ملائمة، ولكن هذا لم يتحقق في جميع الأحوال. وكرر التأكيد على أن بلده على يقين من أن السلام وانعدام التراع شرطان لا غنى عنهما للتنمية. والولايات المتحدة لا تزال تشارك في الجهود الرامية إلى النهوض ببرنامج إصلاح فلسطيني شامل، وإعادة التعاون الأمني، والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون، والعمل على استئناف الحوار بين الطرفين. واحتتم كلمته بحث الجانبين على اتخاذ خطوات فورية للتخفيف من حدة الحالة، والامتناع عن اللجوء إلى عبارات وأعمال من شأنها تأجيج التوترات.

٦٣ - وقال ممثل الجزائر إن وفده وجد صعوبة في أن يركز في مداخلته على تقرير الأمانة، نظراً للتدمير وأعمال القتل الجماعي التي ترتكبها يوماً آلة الحرب الإسرائيلية التي لم تستثن الطبيعة نفسها. ففي الوقت الذي تُقتلع فيه أشجار الزيتون لمجرد أن أصحابها فلسطينيون أو لأنها ترمز إلى السلام، يجري بانتظام تدمير المنشآت الاقتصادية والهياكل الأساسية المادية والمؤسسية الفلسطينية. كما أن المجازر المروعة تجعل من الصعب التعامل مع هذا البند بطريقة عادية، مما يدعو إلى مطالبة المجتمع الدولي بإنهاء هذا الاعتداء غير المسبوق على شعب إنما يرغب في ممارسة حقه في أن يحيا بكرامة على أراضيه.

٦٤ - وفي حين أن بلده يقدر الجهود التي تبذلها الأونكتاد لدعم الفلسطينيين في الحدود التي تسمح بها إسرائيل، إلا أن هذه الجهود غير كافية، ولا يمكنها أن تحل محل الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والذي تم تهميشه، فيما يتعلق على الأخص بقضية الشعب الفلسطيني. فالدبابات والجرافات الإسرائيلية تدمر بانتظام المشاريع الإنمائية الدولية، محولة إياها إلى مقابر جماعية للفلسطينيين. وفي حين أنه يشيد بالجهات المانحة على مساهمتها في إقامة أسس الاقتصاد الفلسطيني، فإنه يوجه عناية جميع البلدان المعنية إلى ضرورة التدخل لوضع حد لآلام الشعب الفلسطيني. فلو استمر هذا الوضع على الوتيرة الجارية، لأسفر عن هولوكوست جديد. وأشار إلى الثمن الباهظ من الأرواح البشرية الذي دفعه العالم، وأوروبا خاصة، وإلى القضاء على الملايين من الناس بسبب غض بعض البلدان الطرف عن ظهور النازية والفاشية في الثلاثينات من القرن الماضي.

٦٥ - وأكد أن توفير تمويل بملايين الدولارات لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني ينبغي ألا يُتخذ عذراً يريح به المجتمع الدولي ضميره تجاه واجبه في دعم الضحايا وتجاه أعمال حقوق شعب يقاوم الاعتداء والاحتلال. واختتم كلمته مشيراً إلى خيار السلام العادل الشامل الذي اقترحه البلدان العربية في آخر مؤتمر قمة لها في بيروت، في الوقت الذي جنحت فيه إسرائيل إلى الحرب والقضاء على الفلسطينيين وسلطتهم الوطنية.

٦٦ - وقال ممثل إسرائيل، ممارساً حقه في الرد، إنه كان يفضل عدم الخوض في جدل آخر حول هذا الموضوع. ولكنه ما كان ليمتنع عن ذلك حين يتعدى وفد معين، مرة أخرى، على أمور حساسة وعزيزة على إسرائيل والشعب اليهودي. وأعرب عن رغبته في تحذير ممثل الوفد المعني بأن عليه ألا يقارن، أياً كانت التلميحات التاريخية التي يختارها، بين أحداث الهولوكوست المأساوية التي راح ضحية لمذابحها ستة ملايين يهودي، والخلافات السياسية القائمة حالياً بين الإسرائيليين والعرب والفلسطينيين. وكرر تأكيد مطالبته بالتزام نوع من الاحترام للقيم والذكرات العزيرة على الشعب الإسرائيلي واليهودي. وذكّر الوفد المعني

بوقوع مجازر وحسائر أكبر من ذلك كثيرا في مناطق معينة أخرى من العالم، ولكن البلدان المعنية اختارت منع وسائط الإعلام من عرضها.

٦٧ - وقد اقترحت إسرائيل آخر عرض لتحقيق السلام في كامب ديفيد في تموز/يوليه ٢٠٠٠، ولكن السلطة الفلسطينية رفضت يد إسرائيل الممدودة، في حين أن الولايات المتحدة طرحت فيما بعد مقترحا لمد الجسور قبلته إسرائيل. ولو أن أحدا رفض آخر عروض السلام، فهو ليس إسرائيل. فإسرائيل مستعدة لبدء المفاوضات من جديد فور انتهاء العنف، ولكن يجب أن تسمع أولاً في قاعة المؤتمرات نداء واضحاً لا لبس فيه لإنهاء العنف الذي يضر بالجانبيين.

٦٨ - وذكر ممثل مصر، ممارساً حقه في الرد، أنه كان يفضل هو أيضاً ألا يتدخل ثانية في النقاش، لولا أنه اضطر إلى ذلك في ضوء البيان السابق. فإقدام طرف أو بلدين على عرض مقترح للسلام في أية منطقة لا يعني أنه ينبغي أن يكون هذا المقترح هو الحل الوحيد أو الحل العادل لإحلال السلام في المنطقة المذكورة. وقد أُخذت قرارات دولية معترف بها في هذا الشأن، وهذه القرارات هي التي ينبغي أن تكون الأساس الذي يستند إليه الحل، وهي التي ينبغي تنفيذها. وبما أن المناقشة انتقلت إلى الخوض في المقترحات المختلفة، فإنه يذكر بأن ممثل الجزائر أشار إلى مقترح السلام المقدم من جامعة الدول العربية أثناء اجتماع قمتها الأخير في بيروت، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٩ - وذكر ممثل فلسطين، ممارساً حقه في الرد، أنه امتنع عن الرد على البيان الأسبق الذي أدلى به ممثل إسرائيل، والذي تضمن العديد من الأخطاء التي كانت تستوجب الرد عليها. غير أنه بعد أن أخذ ممثل إسرائيل الكلمة مرة أخرى لاجتأ إلى مغالطات ومحاولات لخلط الأمور، كان لا بد لفلسطين من أن تدلي ببعض التعليقات. وتساءل عن السبب في أن إسرائيل هي وحدها التي تؤكد أن ضحية أمس من حقها أن تكون جلاد اليوم، مشيراً إلى أن هذا هو الدور الذي تؤديه إسرائيل يومياً ضد الشعب الفلسطيني. وأما عن إشارة ممثل إسرائيل إلى الهولوكوست، فهو لا يريد الخوض في جدال بشأن حقيقة المحرقة أو عدد ضحاياها. وتساءل رغم ذلك، مفترضاً القبول بوقوع ضحية للهولوكوست، فقال: بأي حق تسمح إسرائيل لنفسها بأن تصبح جلاد الشعب الفلسطيني اليوم؟ وأعرب عن اعتقاده في أن المجتمع الدولي ضاق ذرعاً بهذا الهراء.

٧٠ - وأضاف أن ممثل إسرائيل تحدث اليوم أيضاً عن مقترحات السلام. ولكن، ما هو السلام الذي تنتظره إسرائيل مع احتلالها لأرض الآخرين بالقوة، وهو أمر يرفضه القانون الدولي من حيث المبدأ؟ ولا يستطيع ممثل إسرائيل أن يتحدث عن السلام في الوقت الذي

تقوم فيه قوات احتلاله كل يوم بقتل الأطفال الفلسطينيين، وتدمير منازل الفلسطينيين وأراضيهم، وارتكاب المجازر كما فعلت مؤخرا في غزة و خان يونس وجنين، وكما حدث من قبل على أيدي شارون نفسه في صبرا وشاتيلا وكفر قاسم وقبيه. وكلها مجازر أكدت الأمم المتحدة أنها شكل من أشكال الإبادة الجماعية. ولا يمكنه أن يتوقع أن يصدق الناس كلام إسرائيل عن السلام في الوقت الذي ترتكب فيه قوات احتلالها المجازر بصورة يومية.

٧١ - وذكر ممثل إسرائيل، ممارساً مرة ثانية حقه في الرد، أن في حين أن بإمكانه الرد على العديد من الأكاذيب والتهامات الموجهة لإسرائيل، هناك نقطة واحدة لا يمكنه السكوت عليها، وهي تساؤل ممثل فلسطين بعد ثلاث دورات للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، عقدت في هذه القاعة، وبعد مؤتمر ديربان الشائن الذي استخدمت فيه لغة الكراهية، عما إذا كان الهولوكوست قد وقع أو عما إذا كان عدد ضحاياه دقيقاً أم لا. ومن غير المقبول أن ينكر وقوع الهولوكوست في منبر من منابر الأمم المتحدة، أياً كانت الاختلافات في الآراء فيما يتعلق بالصعوبات الحالية التي يمر بها الشرق الأوسط.

ثالثاً - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها

من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

٧٢ - افتتح الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ السيد نيشن إيرومبا (أوغندا)، رئيس المجلس بالوكالة المنتهية مدة رئاسته.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٧٣ - انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة ٩٣٠، وهي الجلسة الافتتاحية، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، السيد دميتري ترانتشيف (بلغاريا) رئيساً للمجلس في دورته التاسعة والأربعين.

٧٤ - كما فرغ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، من انتخاب أعضاء المكتب للعمل في مكتب المجلس طوال دورته التاسعة والأربعين، حيث انتخب ١٠ نواب للرئيس ومقررًا. وبذلك أصبحت عضوية المكتب المنتخب على النحو التالي:

الرئيس:

السيد دميتري ترانتشيف (بلغاريا)

نواب الرئيس:

السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد بونيفاس تشيدياوسيكو (زمبابوي)

السيد لويس فلييه ده سيشس كُريا (البرازيل)

السيد نثن إيرومبا (أوغندا)

السيد توشيوكي إيوادو (اليابان)

السيد دوغلاس م. غريفيثس (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد فرانسوا ليجيه (فرنسا)

السيد سامويل ت. راميل (الفلبين)

السيد لستر مَحْيَا سوليس (نيكاراغوا)

السيد إبرهارد فون شوبرت (ألمانيا)

المقرر:

السيد مهدي فخري (جمهورية إيران الإسلامية)

٧٥ - ووفقاً لما درجت عليه العادة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وكذلك رئيساً لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم - إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٧٦ - أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة، الواردة في الوثيقة TD/B/49/1. (للاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي اعتمد بها، انظر المرفق الأول أدناه).

٧٧ - وفي الجلسة ذاتها، ووفقاً لتنظيم عمل الدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/49/1، أنشأ المجلس لجتين للدورة تتولى النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقارير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة:

البند ٤: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: (أ) تنفيذ الأنشطة على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً؛ (ب) الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً: المزايا الفعالة ومسألة التخريج.

اللجنة الثانية للدورة:

البند ٥: إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف والحد من الفقر في أفريقيا

٧٨ - وانتُخب عضواً المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيد س. لاتساروتو (سويسرا)

نائبة الرئيس والمقررة: السيدة و. تادس (إثيوبيا)

٧٩ - وانتُخب عضواً المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: السيد ف. سامب (السنغال)

نائب الرئيس والمقرر: السيد ف. ليجيه (فرنسا)

دال - عضوية الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية

٨٠ - في الجلسة العامة ٩٣٠ للمجلس، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أصبحت تيمور الشرقية عضواً في الأونكتاد، وبذلك أصبح عدد أعضاء الأونكتاد ١٩٢ عضواً.

٨١ - وفي الجلسة ذاتها، أصبحت موزامبيق عضواً في المجلس وبذلك أصبح عدد أعضاء المجلس ١٤٨ عضواً.

هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ ج) من جدول الأعمال)

٨٢ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة ٩٣٦ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة التاسعة والأربعين (TD/B/49/13)، وبذلك فقد قبل وثائق تفويضهم.

واو- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للمجلس
(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٨٣ - قرر المجلس، في الجلسة نفسها، أن يقوم الأمين العام للأونكتاد بوضع مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الخمسين للمجلس وذلك في مرحلة لاحقة، لعرضه أثناء المشاورات التي سيجريها الرئيس.

زاي - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
(البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)

٨٤ - تم إبلاغ المجلس في الجلسة نفسها، بأنه ليست هناك أية آثار مالية ناشئة عن أعمال الدورة التاسعة والأربعين.

حاء - اعتماد التقرير

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٨٥ - أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ٩٣٦ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بتقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B/49/SC.1/L.1 و Add.1) وتقرير اللجنة الثانية للدورة (TD/B/49/SC.2/L.1 و Add.1 و Add.2) وقرر إدراجهما في التقرير النهائي للمجلس عن أعمال دورته التاسعة والأربعين.

٨٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس مشروع التقرير عن أعمال دورته التاسعة والأربعين (TD/B/49/L.1 و Add.1-4)، رهناً بأية تعديلات قد تود الوفود إدخالها على ملخصات بياناتها. كما أذن المجلس للمقرر بأن يستكمل التقرير النهائي على النحو المناسب وأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بإعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب؛
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للمجلس.
- ٢ - الجزء الرفيع المستوى: كيف يمكن لعملية ما بعد الدوحة أن تحقق أفضل أداء لصالح التنمية؟^(١)
- ٣ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإئمائي: وضع البلدان النامية في التجارة العالمية.
- ٤ - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً:
 - (أ) تنفيذ الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً؛
 - (ب) الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً: المزايا الفعالة ومسألة التخريج.
- ٥ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي والحد من الفقر في أفريقيا.
- ٦ - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية
- ٧ - أنشطة التعاون التقني:
 - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد؛
 - (ب) النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني؛

(١) سستاناه، الجزء الرفع المسته، هذا العام قضية تتعلق بالنند ٦ من جدها، الأعمال.

- ٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الخامس والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.
- ٩ - متابعة المقررات التي اتخذها المجلس.
- ١٠ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
(أ) الترتيبات المتعلقة بالدورات العادية للمجلس؛
(ب) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.
- ١١ - مسائل أخرى.
- ١٢ - اعتماد التقرير.